

جامعة سعد دحلب البليدة
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة ماجستير

التخصص: نقود، مالية وبنوك

محددات نمو العرض النقدي في الجزائر
"فترة 1991-2007"

من طرف

علي صاري

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيساً	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	د/ جمال عمورة:
مشرفاً و مقررأ	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر	أ.د/ عبد المجيد قدي:
عضواً مناقشأ	جامعة البليدة ، محاضرة ، أستاذة حمودة:	د/ فطيمة بن عبد العزيز/بن حمودة:
عضواً مناقشأ	جامعة البليدة ، محاضر،	د/ فارس مسدور:

البليدة، ماي 2009

الملخص

تناولنا في مضمون هذه الدراسة موضوع العرض النقدي ومحددات نموه، مع دراسة حالة الجزائر. ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتي كانت على النحو التالي " ما هي محددات نمو عرض نقود في الجزائر في الفترة الاقتصادية 1991-2007" واخترنا الفترة من سنة 1991م والتي تمثل سنة بعد إصلاحات قانون النقد والقرض وحتى سنة 2007م وهي السنة التي انطلق فيها بحثنا. وكان الهدف الأساسي من ذلك هو محاولة لفت الانتباه إلى أهمية دراسة العرض النقدي كمتغير كلي في الاقتصاد، وضرورة تحديد كميته المثلى ومراقبة نموه، والعمل على جعل كمية النقود المعروضة متلائمة مع الإمكانيات الحقيقية للنشاط الاقتصادي وبما يحقق التوازن النقدي والحقيقي. وقد تمت مناقشة الموضوع من خلال عناصر أساسية أهمها: الإصدار النقدي، الائتمان المصرفي، سرعة تداول النقود. أما الجانب التطبيقي منه فقد حللنا من خلاله ارتباط نمو العرض النقدي بمقابلات الكتلة النقدية، والتي أثبتت الدراسة القياسية أهميتها في نمو العرض النقدي. وخلصنا في الأخير إلى ضرورة تحديد ومراقبة نمو العرض النقدي بما يتوافق واحتياجات النشاط الاقتصادي، وحتى لا تنعكس آثاره المتعددة الجوانب على باقي القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى تهيئة الظروف المساعدة على الحد من نمو العرض النقدي، من خلال منح البنك المركزي سلطة الرقابة والإشراف على أعمال البنوك واستعمال الآليات المختلفة في ضبط السيولة النقدية، و العمل على تقليل ربط زيادة عرض النقود بزيادة الاحتياطات الأجنبية والحد من الإصدار النقدي وتشجيع تطوير النقد الكتابي واستعماله.

Résumé

Abordé la substance de cette étude, le sujet porte sur les déterminants de la croissance de l'offre de la monnaie, avec l'étude de cas de l'Algérie. Nous avons essayé de répondre au problème soulevé dans la recherche, qui a été comme suit: " Quels sont les déterminants de la croissance de la masse monétaire en Algérie dans la période de reprise économique "1991-2007"». Nous avons choisi la période 1991-2007 pour notre étude empirique. L'objectif fondamental est d'essayer d'attirer l'attention sur l'importance de l'étude de la masse monétaire dans l'analyse macroéconomique, et la nécessité de définir sa quantité optimale ainsi que sa croissance et son contrôle, et veiller à assurer l'adéquation entre l'offre de la monnaie et les capacités réelles de l'économie nationale pour atteindre l'équilibre réel et monétaire. Le sujet a été discuté à travers les éléments suivants: l'émission monétaire, le crédit bancaire et la vitesse de circulation de la monnaie. Le côté pratique de notre mémoire a analysé le lien entre la croissance de l'offre monétaire et les contreparties de la masse monétaire, ces dernières se sont avérées importantes dans la croissance de l'offre monétaire. Nous avons conclu à la nécessité d'identifier et de contrôler la croissance de la masse monétaire en fonction des besoins de l'activité économique, de sorte qu'on évite ses effets néfastes sur les différents secteurs de l'économie nationale, ainsi qu'à créer les conditions aidant à contenir la croissance de la masse monétaire, en donnant à la banque centrale l'autorité de contrôle et de supervision des banques et d'utilisation des divers mécanismes de contrôle de la liquidité bancaire, et à réduire le lien entre la croissance de l'offre monétaire et la croissance des avoirs extérieurs et la réduction de l'émission monétaire au profit de l'utilisation de la monnaie scripturale. .

شكر

قال تعالى: «... فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ» (الآية 40 سورة النمل).

الشكر من قبل ومن بعد الله المولى العلي القدير الذي من علينا ووقفنا لإتمام هذا العمل، فله الحمد و
المنة.

ثم الشكر الجزيل للأستاذ المشرف الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته، جازاه الله خيراً.

ثم الشكر لكل من ساهم أو ساعد على إتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة، فشكراً جزيلاً.

قائمة الجداول

الرقم	الصفحة
01	لعلاقة بين سعر الفائدة السوقي و الطلب على النقود. 25
02	ميزانية البنك المركزي. 50
03	نسبة مساهمة البنوك التجارية في عرض النقود في بعض الدول 61
04	تطور الكتلة النقدية لبعض السنوات قبل قانون النقد والقرض. 99
05	المتدخلون في السوق النقدية في الجزائر حتى ماي سنة 2008م 109
06	تطور عناصر الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة " 1991-2007" 110
07	تطور نمو PIB، ومعدل سيولة الاقتصاد في الفترة 1991م-2007م. 113
08	تطور لكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر في الفترة " 1991-2007" 114
09	تطور مجتمعات الكتلة النقدية ومقابلاتها. 117

قائمة الأشكال

الرقم	الصفحة
01	أثر زيادة عرض النقود على المستوى العام للأسعار. 17
02	العلاقة بين الاحتفاظ بأرصدة نقدية و الدخل الحقيقي حسب معادلة الأرصدة 18
03	منحنى الطلب على النقود لغرض المعاملات، وعلاقته بسعر الفائدة والدخل 23
04	منحنى الطلب على النقود لغرض الاحتياط وعلاقته بسعر الفائدة 24
05	منحنى التفضيل النقدي للمعاملات و الاحتياط 24
06	الطلب على النقود لعرض المضارب 25
07	منحنى عرض النقود (M) عند كينز بدلالة سعر الفائدة (I) 26
08	المجاميع النقدية المتاحة من الإحصائيات الحكومية في الدول الصناعية 42
09	تطور انواع الانظمة النقدية عبر الزمن 67
10	أثر الزيادة في العرض الحقيقي للنقود على سعر الفائدة 81
11	منحنى التوازن العام (IS-LM). 87
12	أثر التوسع في العرض النقدي في ضل الحركة التامة لرؤوس الأموال و سعر الصرف 90

الفهرس

ملخص	
شكر	
الفهرس	
المقدمة	8
1: العرض النقدي من خلال المدارس الاقتصادية	14
1.1: المدرسة الكلاسيكية	15
1.1.1: نظرية كمية النقود-الأسس و الافتراضات-	15
1.1.2: صور نظرية كمية النقود	16
1.1.3: مقارنة معادلتى النظرية الكلاسيكية	18
1.1.4: تقييم النظرية الكلاسيكية	20
1.2: المدرسة الكينزية	21
1.2.1: التحليل النقدي الكينزي و افتراضاته	21
1.2.2: نظرية تفضيل السيولة والعرض النقدي عند كينز	23
1.2.3: أثر تغيرات العرض النقدي في التحليل الكينزي	27
1.2.4: تقييم النظرية الكينزية	27
1.3: المدرسة النقدية الحديثة	28
1.3.1: ظروف نشأة المدرسة النقدية الحديثة	29
1.3.2: أسس و افتراضات النظرية النقدية الحديثة	29
1.3.3: لمدرسة النقدية والصياغة الحديثة لنظرية كمية النقود	30
1.3.4: تقييم النظرية الحديثة لكمية النقود	32
1.4: المدرسة الإسلامية	33
1.4.1: وظائف النقود في الإسلام	33
1.4.2: ضوابط إصدار النقود في الإسلام	35
2: العرض النقدي ومصادر نموه	39
2.1: أهمية تعريف و قياس العرض النقدي	40

40.....	2.1.1 : مفهوم العرض النقدي
43.....	2.1.2 : طرق الإصدار النقدي
44.....	2.1.3 : القاعدة النقدية
48.....	2.1.4 : السيولة المحلية
48.....	2.2 : الجهات المؤثرة في نمو عرض النقد
49.....	2.2.1 : أثر سلوك البنك المركزي على عرض النقود
52.....	2.2.2 : أثر البنوك التجارية على عرض النقود
55.....	2.2.3 : أثر سلوك المودعين على عرض النقود
57.....	2.2.4 : أثر الأوضاع الاقتصادية على عرض النقود
58.....	2.3 : الطرق المؤدية إلى نمو عرض النقود
59.....	2.3.1 : الإصدار النقدي
60.....	2.3.2 : الائتمان المصرفي
63.....	2.3.3 : سرعة تداول النقود
64.....	2.3.4 : الأوضاع الاقتصادية ونشاط السوق النقدي و المالي
65.....	2.4 : محددات النظام النقدي الجيد
65.....	2.4.1 : مفهوم النظام النقدي
67.....	2.4.2 : إمكانية إدارة كمية النقود المعروضة
69.....	2.4.3 : مرونة العرض النقدي واستقرار قيمة النقود
70.....	2.4.4 : القبول في الأسواق الخارجية
72.....	3 : آثار نمو العرض النقدي
73.....	3.1 : آثار نمو العرض النقدي على قيمة النقود
73.....	3.1.1 : عوامل تحديد قيمة النقود
75.....	3.1.2 : آثار تقلبات قيمة النقود
76.....	3.1.3 : نمو العرض النقدي و الائتمان
78.....	3.2 : آثار نمو العرض النقدي على الاقتصاد الوطني
78.....	3.2.1 : آثار نمو العرض النقدي على الإنتاج الوطني
80.....	3.2.2 : آثار نمو العرض النقدي على سعر الفائدة و الاستثمار
82.....	3.2.3 : آثار نمو العرض النقدي سوق الأوراق المالية
84.....	3.3 : آثار نمو العرض النقدي على توازن الأسواق

84	3.3.1	آثار نمو العرض النقدي على توازن القطاع الحقيقي.....
86	3.3.2	آثار نمو العرض النقدي على توازن القطاع النقدي.....
86	3.3.3	آثار نمو العرض النقدي على التوازن العام.....
88	3.4	آثار نمو العرض النقدي على التوازن الخارجي.....
88	3.4.1	آثار نمو العرض النقدي على سعر الصرف.....
89	3.4.2	آثار نمو العرض النقدي على حركة رؤوس الأموال.....
91	3.4.3	آثار نمو العرض النقدي على التجارة الخارجية.....
94	4	دراسة حالة الجزائر (فترة الدراسة 1991م - 2007م).....
95	4.1	نظام الإصدار النقدي في الجزائر.....
95	4.1.1	عرض النقود في الجزائر.....
97	4.1.2	مسار العرض النقدي في الجزائر قبل وبعد 90/10.....
103	4.1.3	السياسة النقدية المعتمدة في الاقتصاد الوطني.....
106	4.1.4	تطور السوق النقدية في الجزائر.....
109	4.2	تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر.....
110	4.2.1	تطور الكتلة النقدية.....
114	4.2.2	تطور مقابلات الكتلة النقدية.....
117	4.2.3	العلاقة بين نمو العرض النقدي ومقابلات الكتلة النقدية.....
123	4.3	الإصلاحات النقدية في الجزائر.....
124	4.3.1	إصلاح أنظمة الدفع.....
126	4.3.2	إصلاح 90/10.....
128	4.3.3	إصلاح 2001.....
129	4.3.4	تعديل 2003.....
130	4.4	دور البنك المركزي في استقرار عرض النقد.....
131	4.4.1	آليات البنك المركزي في ضبط السيولة النقدية.....
133	4.4.2	دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية.....
135	4.4.3	الرقابة و الإشراف على أعمال البنوك.....
138		الخاتمة.....

مقدمة

نشأت النقود و تطورت بتطور ال معاملات الاقتصادية، فعرفت عدة وظائف حسب أهميتها في الاقتصاد، واستنادا إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، حظيت النقود باهتمام كبير من طرف المفكرين، فكانت المدارس الاقتصادية -الكلاسيكية ثم الكينزية ثم الحديثة- أهم الأطراف التي نشطت أولى تلك البحوث. ومن ثم فإنه ليس من الخطأ أن يسمى النظام الاقتصادي الحديث بالنظام الاقتصادي النقدي، كونه تعبيراً عن واقع الحياة الاقتصادية، التي تحتكم إلى أسلوب إدارة هذا النظام، فإذا كان يتصف بحسن التسيير والضبط، تحقق الاستقرار، أما إذا تميز بخلاف ذلك عرف النشاط الاقتصادي اختلالات عديدة.

اعتبر الكلاسيك النقود ونمو العرض منها هو سبب تغير المستوى العام للأسعار وان النقود حيادية في الاقتصاد فهي مجرد وسيلة لتغطية المعاملات، ثم توالى التحليلات بعد ذلك في عهد كينز ثم النقديين أين تم اعتبار تغير عرض النقود منشطاً أو مثبطاً للنشاط الاقتصادي، لما له من تأثيرات قوية على مختلف المتغيرات الاقتصادية، حسب تحكم السلطة النقدية في الكمية المعروضة منه، وأهمية ذلك ضمن الأهداف والتوجهات الاقتصادية المتبناة. والقيام بالدور المنوط بها في تداول وتنظيم عرض النقود ما دامت لها تأثيرات قوية على قيمة العملة نفسها و الإنتاج والتوازن الخارجي.

هذا، وقد جعلت تلك الآثار المختلفة للنقود على النشاط الاقتصادي من تنظيم عرض وتداول النقود ضرورة حتمية، تهدف عموماً إلى جعل الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني وإلى الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، إذ يعتبر تعادل الإمكانيات النقدية (الأصول) مع وحدات النقد المتداولة (الخصوم) أساس تلك العلاقة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الإنتاج الحقيقي (العيني) وتداول هذا الإنتاج بواسطة النقود في الاقتصاد، وتحقيق ذلك التعادل يحافظ على قيمة النقود ويعمل على ربطها بحاجة المعاملات وقدرة الجهاز الإنتاجي.

يؤثر عرض النقود على مستوى النشاط الاقتصادي بصورة إيجابية أو سلبية خاصة إذا كان حجم عرض النقود لا ينسجم مع مستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي، فزيادة عرض النقود بصورة مفرطة يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية، و يؤدي نقصانه إلى الانكماش الاقتصادي. وتختلف العوامل المؤثرة على

عرض النقود حسب المركز النقدي الخارجي لميزان المدفوعات ودرجة الانفتاح الاقتصادي ومدى عمق الأسواق النقدية والمالية وطبيعة الاقتصاديات الوطنية من حيث كونها اقتصاديات متقدمة أو نامية.

في الجزائر نجد أن إدراك حقيقة وعمق أثر النقود على مختلف المتغيرات الاقتصادية (الإنتاج، التضخم، التوازن...) جعل إدراج ضرورة مراقبة عرض النقود في سلم أولويات السلطة النقدية، مع بداية التوجه نحو اقتصاد السوق، حيث بدأت تعطى للنقود وظائفها الحقيقية كوسيلة دخل وتداول لرأس المال، و أداة للقرض والتنمية، وكان ذلك بعد إدراك معنى آثارها على الإنتاج والتوزيع وأسعار الفائدة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية. وكانت البداية بإصدار قانون النقد والقرض (90-10) وتعديلاته اللاحقة.

هذا، وقد تميزت الفترة من سنة 1991م إلى يومنا هذا بتحولات كبيرة شهدتها السياسة الاقتصادية من حيث توسيع وتوضيح معالمها. لتخفيف قيمة الدينار الجزائري وما كان لذلك من آثار على العرض النقدي، وتزايد عمليات التطهير المالي للبنوك والمؤسسات، وارتفاع الاحتياطات الأجنبية من العملة الصعبة، في حين شهد معدلات نمو ضعيفة للنتاج الوطني مقارنة بنمو الكتلة النقدية. وهو الأمر الذي يستدعي تعزيز وتشديد قواعد الرقابة على العرض النقدي.

تعد دراسة موضوع العرض النقدي ومحددات نموه في الاقتصاد الوطني من أكثر المواضيع مثاراً للاهتمام والنقاش، وبناء على ذلك: يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي محددات نمو عرض النقود في الاقتصاد الجزائري في الفترة الاقتصادية 1991-2007؟.

وقصد تسهيل الإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيمها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

1- ما موقع العرض النقدي في ظل المدارس الاقتصادية؟.

2- ما هو العرض النقدي؟ وما هي الطرق أو المتغيرات المؤدية لنموه، والجهات المؤثرة فيها؟.

3- ما هي الآثار المختلفة لنمو العرض النقدي؟.

4- ما هو واقع العرض النقدي في الجزائر وما العلاقة نموه بمقالات الكتلة النقدية؟.

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات نرى أنها أكثر الإجابات احتمالاً قصد اختبارها.

- 1- تولي المدارس الاقتصادية أهمية للعرض النقدي غير أن أهميته تختلف من مدرسة لأخرى.
- 2- تعتبر الطرق أو المتغيرات المؤدية لنمو عرض النقود تصرفات تقوم بها جهات مختلفة تؤثر من خلالها على نمو عرض النقود.
- 3- يختلف عرض النقود من بلد لآخر، وهذا حسب درجة نموه وتطور جهازه المصرفي والمالي.
- 4- توجد علاقة يفترض أنها علاقة لزوم بين نمو عرض النقود ومقابلات الكتلة النقدية، كما ان للبنك المركزي دور مهم في استقرار نموه.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، وتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي في المعالجة النظرية لموضوع عرض النقود ومحددات نموه، بالاعتماد على النظريات النقدية. وعند تناول الدراسة التطبيقية تم استخدام الأسلوب الاستنباطي عند القيام بتحليل المعطيات الاقتصادية وتحليل العلاقة بين الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر والاعتماد على الإحصائيات الرسمية والدولية.

إطار الدراسة:

تتعلق هذه الدراسة بدراسة العرض النقدي ومحددات نموه نظرياً. ويتعلق الجانب التطبيقي بإسقاط الجوانب النظرية المدروسة على حالة الجزائر، وذلك بالتركيز على الفترة الممتدة من سنة 1991م إلى سنة 2007م، وهي الإطار الزمني، على أن ذكر بعض البيانات عن فترات خارج الفترة المدروسة لا يعني خروجاً عن إطار الدراسة بقدر ما هو توسيع للمجال من أجل إجراء المقارنات بين مختلف الفترات.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك مبررات موضوعية وأخرى ذاتية، دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، ومن هذه المبررات:

- 1- تعتبر الدراسات النقدية مدخلاً رئيسياً لدراسة المشاكل الاقتصادية التي تمس الاقتصاد في جوانبه الكلية - تضخمية أو انكماشية-، كما أنها تتعلق بمشاكل اقتصادية وطنية ودولية.

2- النقص في مثل هذه الدراسات المتعلقة بعرض النقود النظرية والتطبيقية وإسقاطها على واقع الحياة الاقتصادية في الجزائر.

3- يعود سبب اختيار فترة التسعينات 1991 كون أن بداية نتائج الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية قد بدأت في الظهور بعد سنة من انطلاقها (إدخال التطبيق الفعلي لقانون النقد و القرض)، وبالتالي فمن المنطقي أن يكون التركيز على هذه الفترة "1991 – 2007".

4- ينطبق موضوع البحث مع تخصص الطالب في مرحلة ليسانس والدراسات العليا (نقود مالية وبنوك)، ولذلك فالبحث هو تنمية و تكملة بناء سابق، وتصحيح أخطاء.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من كون التغيير في عرض النقود يؤثر على الناتج المحلي والأسعار، والتوازنات الاقتصادية المختلفة، ولذلك فإن معرفة حجمه وسلوكه يساهم في إعطاء توقعات حول الناتج المحلي و يساعد السلطة النقدية في الرقابة على السيولة المحلية لتحقيق الاستقرار المحلي، كما أن معرفة محددات نموه يساهم في تقييم العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة على عرض النقود ودور كل من البنك المركزي والبنوك التجارية في تحديد اتجاهات عرض النقود.

أهداف الدراسة:

إن دراسة موضوع عرض النقود يعتبر واحدا من الموضوعات الهامة وأكثرها إثارة للنقاش حول دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي واختلالاته وطرق عرضها وتسييرها وفق خطة التنمية التي ترسمها السلطات. ومن ثم فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

1- محاولة توضيح الإطار العام للنظريات النقدية وتفاعلها مع مختلف الظروف الاقتصادية،

2- محاولة توضيح علاقة عرض النقود بالدورة الاقتصادية.

3- محاولة تحديد الجهات والهيئات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في نمو عرض النقود، وما هي المعلومات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من تصرفاتها؟.

4- محاولة إبراز منطقتي تطور عرض النقود في الاقتصاد الجزائري عبر مراحلها المختلفة.

5- محاولة إبراز دور الإصلاحات النقدية في تهيئة المناخ الملائم لعمل السلطة النقدية و مدى قيام بنك الجزائر بدوره في ضبط العرض النقدي في الجزائر .

الدراسات السابقة:

تعدّ دراستنا هذه تكملة لتلك الدراسات السابقة وإسهاما تستند إليه الدراسات اللاحقة. وقد ناقشت تلك الدراسات _المتاحة لدينا_ بعض الجوانب المتعلقة بدراستنا، فالأبحاث التي تتعلق بجانب الطلب على النقود موجودة ، ولكن لم نجد بحثا يتعلق بالعرض النقدي من حيث التعاريف والآثار والمكونات، ومحددات نموه، وإسقاطها على واقع الاقتصاد الوطني.

- محمد شريف المان، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر 2002/2001.

- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر 2003-2002.

- نصر الدين بوعمامة، فعالية السيادة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2006.

محتويات الدراسة:

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية والعمل على اختبار صحة الفرضيات المطروحة من عدمها فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة. حيث تناولنا في المقدمة استهلالاً للموضوع ثم ذكرنا مختلف الجوانب المنهجية التي تضع إطاراً لهذه الدراسة.

وقد تناولنا في الفصل الأول عرض النقود من خلال المدارس الاقتصادية، فدرسنا فيه المدارس: الكلاسيكية، الكينزية، والنقدية، ثم ختمنا الفصل بدراسة إسهامات النظرية الإسلامية.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه العرض النقدي ومصادر نموه، فدرسنا أهمية تعريف وقياس العرض النقدي والجهات المؤثرة على نموه في مبحثين. ثم درسنا الطرق المؤدية إلى نمو العرض النقدي ومحددات النظام النقدي الجيد، في مبحثين كذلك.

كما درسنا في الفصل الثالث الآثار المختلفة لنمو العرض النقدي في الاقتصاد، وقمنا بتحليل مجال ذلك التأثير في أربعة مباحث تناولنا فيها: دراسة آثار نمو العرض النقدي على قيمة النقود و على النشاط

الاقتصادي، ثم أثر نمو العرض النقدي على توازن الأسواق، وختمنا ذلك بدراسة أثر نمو العرض النقدي على التوازن الخارجي وما يتعلق بذلك.

أما الفصل الرابع فتم تخصيصه لدراسة العرض النقدي ومحددات نموه في الجزائر، وذلك في أربعة مباحث، تناولنا فيها دراسة ومحاولة تحليل: نظام الإصدار ومسار العرض النقدي في الاقتصاد الوطني، ثم تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر، والعلاقة بين نمو العرض لنقدي و المقابلات، وفي الأخير قمنا بتحليل كيفية تفعيل دور بنك الجزائر من أجل تحديد وضبط العرض النقدي.

وختاماً لهذه الدراسة أوردنا خاتمة شملت خلاصة للموضوع مع مختلف النقاط المنهجية المتعلقة بذلك من استنتاجات ونتائج اختبار الفرضيات وبعض التوصيات المقترحة.

صعوبات الدراسة:

تتعلق صعوبات البحث بالحصول على الإحصائيات من جهة واختلافها أحياناً من مصدر لآخر، فمثلاً إحصائيات صندوق النقد الدولي تختلف عن إحصائيات بنك الجزائر الواردة في المجلات والتقارير البنكية وتختلف هذه الأخيرة أحياناً مع إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، إلا أننا في معظم الأحيان نميل إلى الإحصائيات الصادرة عن بنك الجزائر إلا إذا لم يكن ذلك متوفراً، إضافة إلى قلة المراجع والبحوث التي تتناول جانب العرض النقدي بالبحث و التحليل، وإسقاطها على الواقع.

هذا، ونسأل الله التوفيق والسداد.

الفصل 1 : العرض النقدي من خلال المدارس الاقتصادية

اهتمت النظريات النقدية بصفة أساسية حتى مطلع العقد الثالث من القرن العشرين بدراسة المسألة النقدية حيث عنيت هذه النظريات بتفسير العوامل أو القوى التي تتحكم في تحديد قيمة النقود، و بالتالي تحديد المستوى العام للأسعار، وفهم دور النقود في النشاط الاقتصادي بشكل عام ومدى تأثيرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، أم أن دورها لا يتعدى الدور الحيادي الذي يؤديه نظام المقايضة في التبادل.

كما أن دراسة النظريات النقدية يعود بنا إلى المذهب التجاري، حينما كان النظام النقدي الذهبي هو السائد. و ما يرافق زيادة دخول الذهب من الإصدارات النقدية، و ما لذلك من آثار على الطلب، و من ثم ارتفاع الأسعار بشكل مطرد أو ما سمي بثورة الأسعار، الأمر الذي دفع الاقتصاديين لدراسة هذه الظاهرة وأرجعوها بشكل خاص إلى زيادة كمية النقود في التداول، و قد سادت في هذا المجال نظرية كمية النقود، التي تعرف بالنظرية الكلاسيكية، التي ترى أن النقود لا تحدث تأثيراً خاصاً ومستقلاً، شأنها في ذلك شأن أنواع عديدة من السلع، وأن مهمتها (النقود) في الاقتصاد أنها تؤدي عملاً بسرعة كان يمكن أن يؤدي بدونها ولكن بسرعة أقل، و مع أزمة الكساد العالمي نقلت الأفكار الجديدة لكينز، الاهتمام في هذا الصدد من كمية النقود (العرض النقدي الكلي) إلى الطلب الكلي الفعال. و من ثم اتجه الفكر الاقتصادي من البحث في أسباب تغير قيمة النقود (المستوى العام للأسعار) إلى دراسة معالم سلوك النقود في النشاط الاقتصادي. ليعود بعد ذلك ظهور الارتفاع في الأسعار و التضخم، منذ بداية النصف الثاني من القرن الحالي (ق 21)، وإلى الاهتمام من جديد بتحليل مستوى الأسعار و الربط بينه و بين كمية النقود المعروضة، على يد الاقتصادي م لتون فريدمان في النظرية النقدية المعاصرة، ولكن في ظل مبادئ أكثر واقعية من تلك التي سادت من قبل في التحليل الكلاسيكي.

و دراسة العرض النقدي من خلال المدارس الاقتصادية، إنما كان محاولة منا لربط الدراسة بالمجال الزمني، وأن تأخير الدراسة الإسلامية، ليس تأخرها تاريخياً وإنما تأخيراً منا لتمييزها عن غيرها من الدراسات الأخرى.

1.1: المدرسة الكلاسيكية.

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بدراسة العلاقة بين التغيرات في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد أو المنفقة، و بين المستوى العام للأسعار. فحاول أنصار هذه النظرية أن يوجزوا أسباب تقلب مستوى الأسعار في عامل واحد و هو تغير عرض النقود، و قد انصب تحليل المدرسة الكلاسيكية أكثر على جانب العرض، باعتباره المحدد لكمية و قيمة النقود، و هذا طبيعي حيث أن أصحاب هذه المدرسة اعتبروا النقود سلعة مادية كأى سلعة أخرى، و من هنا تتحدد قيمتها طبقاً لتكلفة إنتاجها، و الكمية المعروضة منها.

1.1.1: نظرية كمية النقود-الأسس و الافتراضات.-

هذه النظرية ليس بالنظرية الحديثة العهد في تاريخ الفكر الاقتصادي، فقد تم صياغة نواة هذه النظرية (الكلاسيكية)، على يد الاقتصادي الفرنسي [1] ص 218 جان بودان (1530-1596) في كتابه الذي نشر في فرنسا عام 1568م، الذي حاول أن يعزو الزيادة في الأسعار إلى نتيجة زيادة عرض كمية النقود. وظل هذا الرأي الغالب حتى القرن التاسع عشر، حيث سادت هذه النظرية وبصفة خاصة عند ريكاردو، وجون ستيوارت ميل.

1.1.1.1: أسس النظرية الكلاسيكية:

- قامت النظرية الكمية للنقود على نفس الأسس والافتراضات التي قام عليها التحليل التقليدي، والذي يعبر على مجموع الآراء والأفكار المفسرة لقيام النظام الرأسمالي الحر، وأهم هذه الأسس هي [2] ص 08 :
- 1- الحرية الاقتصادية: حيث يترك الفرد حراً في اختيار نشاطه وحرية التملك، فهو يعمل على تحقيق المنفعة الشخصية ومن ثم المنفعة العامة.
 - 2- عدم تدخل الدولة: نادى التقليديون في تحليلهم الاقتصادي، بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وحصراً مجال تدخلها في الوظائف الأربعة للدولة: العدالة، الدفاع، والأمن، والمشاريع العامة، وأن عدم تدخلها في حرية الأفراد يخدم المجتمع أكثر.
 - 3- الملكية الخاصة: إن من أركان النظام الرأسمالي، هو الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، مما يجعل الفرد يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة خاصة ومنه منفعة المجتمع.
 - 4- المنافسة التامة: يعتبر الكلاسيكيون أن المنافسة التامة أداة كفيلاً لتحقيق التقدم الاقتصادي والمنظمة له.
 - 5- تحقيق الربح: يعتبر التقليديون أن الربح هو أفضل حافز على الإنتاج، وأن تعظيمه يتطلب الرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج.

6- حيادية النقود: النقود في رأي الكلاسيكيين ماهي إلا أداة تبادل، يتم من خلالها استبدال المنافع وليس لها أي تأثير على النشاط الاقتصادي.

7- مرونة الأسعار و الأجور والتساوي بين الاستثمار والادخار.

1.1.1.2: فرضيات النظرية الكلاسيكية:

يمكن حصر أهم الفرضيات التي بني عليها التحليل الكلاسيكي في ثلاثة فرضيات هي [3] ص 243:

1- ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل: يفترض الكلاسيك ثبات الحجم الإنتاج (y) في ظل الاستخدام التام لعناصر الإنتاج، و أن حجم الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية- الموارد المتوفرة، و التقدم التكنولوجي- و يتأثر بها، أما النقود فهي لا تأثر إلا في الأسعار.

كما يسلم الكلاسيكيون باستبعاد حدوث وفرة في الإنتاج لذاتية أو تلقائية النظام الاقتصادي، الذي يولد دائماً توازناً مستمراً بين العرض و الطلب دون تدخل حكومي استناداً إلى قانون ساي.

2- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود: يتلخص الافتراض الثاني لنظرية كمية النقود، في أن التغير في عرض النقود هو المتغير الإستراتيجي الوحيد، والذي يؤثر على وجه التحديد على المستوى العام للأسعار. و معنى ذلك أن زيادة عرض النقود أو انخفاضه، سيؤدي بالمقابل إلى زيادة الأسعار أو انخفاضها بنفس النسبة و في نفس الاتجاه. (1)..... Ms = p .

حيث أن: Ms عرض النقود و P المستوى العام للأسعار.

أي أن الأسعار دالة لكمية النقود $P = F(Ms)$

3- ثبات سرعة تداول النقود: افترض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة تداول النقود على المدى القصير، باعتبار أن تغيرها مرتبط بتغير عوامل أخرى، خاصة بطبيعة و أنظمة التعامل في مؤسسات المجتمع، مثل درجة كثافة السكان، تقدم شبكات النقل والمواصلات، تطور عادات المجتمع المصرفية، مستوى نمو النظام المصرفي و الأسواق المالية و النقدية، و هي عوامل لا تتغير عادة في الأجل القصير، وهذا ما يجعل سرعة تداول النقود ثابتة في المجتمع.

و على أساس هذه الافتراضات، قام فيشر و مارشال بصياغة معادلتيهما (التبادل و الأرصد) على التوالي.

1.1.2: صور نظرية كمية النقود:

تتمثل صور نظرية كمية النقود في معادلتى المبادلة و الأرصد لكل من فيشر و مارشال على التوالي.

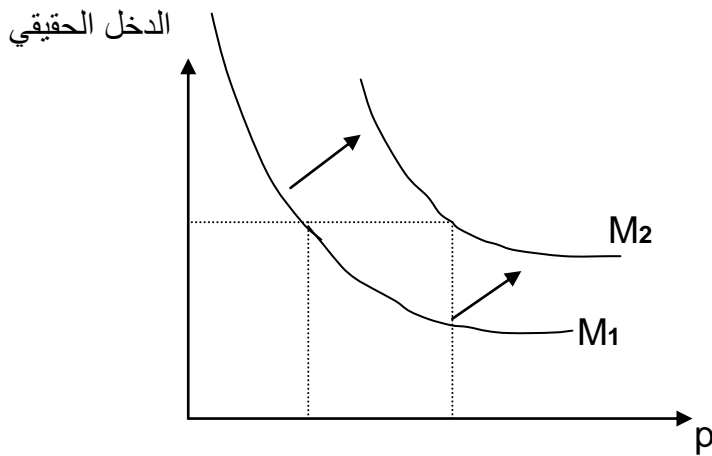
1.1.2.1: معادلة المبادلة:

إن أوضح عرض لصيغة المبادلة ظهرت في كتاب [4] ص 104 The purchasing power of money للاقتصادي الأمريكي أرفنج فيشر (arving ficher)، عام 1911م التي حاول من خلالها تأكيد وجود علاقة تناسبية وطردية بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار، بحيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساوية للمبالغ التي دفعت لتسويتها [3] ص 26، أي دراسة العلاقة بين عرض النقد و الإنفاق على السلع والخدمات.(قيمة الإنتاج في اقتصاد ما يساوي مجموع ما ينفق على السلع و الخدمات المنتجة في ذلك الاقتصاد).

و يمكن توضيح هذه المعادلة رياضيا على النحو التالي [5] ص 46: (2) $P = Mv/t$ حيث أن: p المستوى العام للأسعار، M عرض النقود، T حجم المعاملات. V سرعة تداول النقود. وهي الصيغة النهائية المبسطة لمعادلة التبادل .

هذا واستنادا إلى الفرضيات التي قام عليها التحليل الكلاسيكي وخاصة فيما يتعلق بثبات حجم المعاملات (\bar{T}) (ثبات حجم الإنتاج) وثبات سرعة تداول النقود (v) لتصبح المعادلة على الشكل: (3) $p = M\bar{v}/\bar{T}$ ومن المعادلة (3): فإنه لن يبقى سوى متغيرين فقط، متغير مستقل M المتمثل في كمية النقود المعروضة والمحددة من قبل السلطة النقدية والمتغير التابع (P) المتمثل في المستوى العام للأسعار الذي يتضح أنه يتغير بتغير كمية النقود في نفس الاتجاه وبالقدر (النسبة) نفسه، أي أن كمية العملة (العرض النقدي) هي التي تسبب حركة الأسعار في الارتفاع أو الانخفاض [6] ص 46. وهنا تجدر الإشارة إلى أن معادلة التبادل (لفيشر) التي تشكل هيكل النظرية الكلاسيكية هي معادلة لعرض النقود، حيث يبحث فيما يمكن أن يحدث إذا زادت كمية النقود. وتتمثل العلاقة في صيغتها الأولى في الشكل التالي [7] ص 79:

$$MV = PQ + PQ + \dots PQ$$



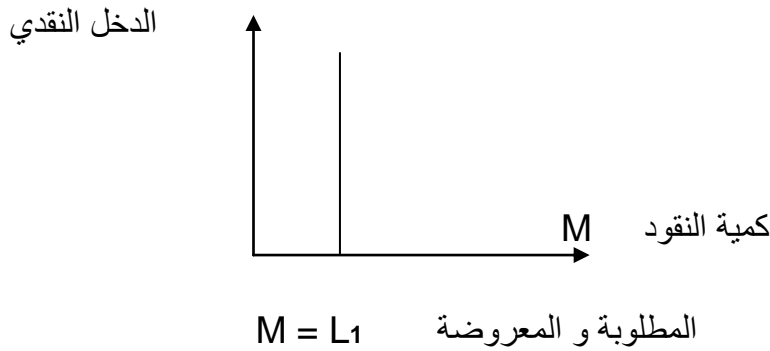
الشكل رقم(1): شكل يوضح أثر زيادة عرض النقد من $M1$ إلى $M2$ على المستوى العام للأسعار [3] ص 249.

1.1.2.2 : معادلة الأرصدة النقدية - كميرج :-

قام بصياغة هذه المعادلة الاقتصادي الإنجليزي ألفريد مارشال (alefrid marchal) في جامعة كمبرج، وكانت عبارة عن استكمال لنظرية أو معادة المبادلات لفيشر بعد الانتقادات التي وجهت لها، فيما يخص إغفال دور النقود كمخزن للقيمة، و أن هناك علاقة ميكانيكية بين كمية النقود والإنتاج، أي أن النقود تنفق حال استلامها على الإنتاج فقط، ولا توجد سلوكيات أخرى تؤثر في الطلب على النقود.

و جاءت معادلة الأرصدة التي تنظر إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد [4] ص105، وأنهم سيحتفظون ببعضها لغايات الاحتياط، كون النقود تختزن قوة شرائية فهي تكتنز لفترة طويلة أو قصيرة من دوافع سلوكية للأفراد. و اشتق مارشال معادلته انطلاقاً من صيغة (معادلة) المبادلة لفيشر، و هي (معادلة الأرصدة) على النحو التالي في صيغتها الرياضية [5] ص52. (4) $P = MV / y$ حيث أن: p المستوى العام للأسعار، M عرض النقود، y حجم الدخل النقدي. V سرعة تداول النقود. وهي الصيغة النهائية لمعادلة الأرصدة لمارشال [3] ص250.

حيث يتضح أنها نفس معادلة فيشر للمبادلة مع إحلال الدخل الحقيقي محل حجم المعاملات، وإحلال سرعة تداول النقود الداخلية محل تداول النقود لأغراض المعاملات. فهي بذلك تختلف عن معادلة التبادل لفيشر ولو في نقاط معدودة.



الشكل رقم(2): العلاقة بين الاحتفاظ بأرصدة نقدية L_1 و الدخل النقدي حسب معادلة الارصدة [8] ص91 .

1.1.3 : مقارنة معادلتى النظرية الكلاسيكية.

نحاول أن نستعرض من خلال هذا المطلب أوجه التوافق وأوجه الاختلاف بين معادلة التبادل لفيشر، ومعادلة الأرصدة لمارشال.

1.1.3.1: أوجه التوافق بين المعادلتين:

تتجلى أوجه التوافق والتشابه بين المعادلتين في النقاط التالية:

- 1- اهتمت كل من معادلة التبادل والأرصدة النقدية بدراسة العلاقة بين كمية النقود المعروضة، والمستوى العام للأسعار.
- 2- قامت المعادلتين على أساس الفرض الكلاسيكي القائل بثبات سرعة دوران النقود إلا أن درجة المرونة كانت أكبر في معادلة الأرصدة على معادلة التبادل.
- 3- عالجت معادلة التبادل الإنفاق على السلع والخدمات من خلال سرعة دوران النقود بينما عالجت معادلة كامبرج من خلال الطلب على النقود [2] ص 17.
- 4- تتفق المعادلتان في أن العلاقة بين الطلب على النقود والمعروض منها يحددان التوازن الاقتصادي [3] ص 256، لأن هذه العلاقة تحدد بدورها المستوى العام للأسعار، سواء كان بصورة مباشرة (فيشر) أو بصورة غير مباشرة (مارشال).

1.1.3.2: أوجه الاختلاف بين المعادلتين:

- بالرغم من أوجه التوافق بين المعادلتين باعتبار أن الثانية استمراراً للأولى فإن معادلة الأرصدة (الثانية) تختلف عن معادلة المبادلة (الأولى)، وأهم أوجه الاختلاف تكمن في [5] ص 54:
- 1- تركز نظرية المبادلة لفيشر اهتمامها على كمية النقود المتداولة، أي على عرض النقود بينما تركز معادلة الأرصدة النقدية اهتمامها على التفضيل النقدي (الطلب على النقود).
 - 2- اعتبرت معادلة المبادلة أن النقود تقوم بوظيفتي وسيط للمبادلة وأداة للدفع، أما بالنسبة لمعادلة كامبرج فإنها أضافت وظيفة أخرى للنقود، وهي وظيفة ادخار، أي محزن لقيمة.
 - 3- اهتمت معادلة المبادلة بتحليل التغيرات في مكونات عرض النقود مع إهمال التغيرات في مكونات الطلب على النقود، أما معادلة الأرصدة النقدية فقد اهتمت بتحليل مكونات الطلب على النقود مع اهتمام أقل بتحليل عرض النقود.
 - 4- تقرر معادلة المبادلة لفيشر وجود علاقة ميكانيكية أو تلقائية بين كمية النقود المعروضة من جهة، والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى، وهي علاقة طردية وتناسبية.

في حين تقرر معادلة الأرصدة النقدية لمارشال بوجود علاقة بين كمية النقود والدخل النقدي، بحيث تؤثر التغيرات النقدية على حجم الإنتاج ثم المستوى العام للأسعار، وهنا يظهر الاختلاف مع معادلة المبادلة لأن الأخيرة لا تعترف بالتغيرات في حجم الإنتاج الناشئة عن التغيرات في عرض النقد.

1.1.4: تقييم النظرية الكلاسيكية.

يمكن تقييم النظرية التقليدية (الكلاسيكية) من جانبيين أساسيين، جانب الايجابيات باعتبارها من أولى النظريات التي حاولت تفسير ارتفاع المستوى العام للأسعار والبحث في أسباب تقلباته، ومن جانب السلبيات للوقوف على أهم النقائص والأخطاء التي وقعت فيها النظرية.

1.1.4.1: إيجابيات النظرية الكلاسيكية:

تتمتع النظرية الكلاسيكية ورغم الانتقادات التي وجهت لها باحترام وتقدير من الاقتصاديين الذين يرون أن من إيجابياتها:

- 1- أنها نبهت إلى ضرورة تحليل الآثار المحتملة لزيادة كمية النقود (عرض النقود) بصفة خاصة، والتحليل الاقتصادي بصفة عامة [9] ص 109.
- 2- إن بحث النظرية الكلاسيكية في تأثير عرض النقود على الأسعار، إنما جاء متفقاً تماماً مع تحليل الواقع الاقتصادي الذي كان سائداً في تلك الفترة.
- 3- كانت النظرية الكلاسيكية موفقة إلى حد بعيد في استعمال المعطيات الحسابية والبيانية في التعبير عن المفاهيم والظواهر الاقتصادية، وترجمتها في معادلات رياضية - معادلة المبادلة، ومعادلة الأرصدة-.
- 4 - قامت النظرية الكلاسيكية بتفسير الواقع الاقتصادي المعاصر لها من خلال بيان تفاعل المتغيرات الاقتصادية الموجودة- عرض النقد، الأسعار- فهي بذلك نظرية علمية واقعية إلى حد ما.

1.1.4.2 : الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

تنصب أهم الانتقادات الموجهة للنظرية التقليدية وصورها التي ذكرناها (معادلة المبادلة والأرصدة)

على الفروض التي قام عليها التحليل الكلاسيكي وأهم هذه الانتقادات هي:

- 1- افتراضها ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل وأن حجم الإنتاج مستقلاً عن التداول النقدي فهي بذلك تهمل أهمية الجانب النقدي في التأثير على تغيرات كميات الإنتاج والتشغيل وكل النشاط الاقتصادي.
- 2- إن مبدأ حيادية النقود في الفكر الاقتصادي التقليدي، وأن أثره ينحصر في التأثير على الأسعار، بمعنى آخر أن الأثر الوحيد الذي ينتج عن تغير كمية النقود هو تغيير المستوى العام للأسعار، ولا يتعدى تأثيرها إلى النشاط الاقتصادي [10] ص 54، جعل من النظرية التقليدية تقع في إزداواجية التحليل، فمن جهة تفسر تغيرات المستوى العام للأسعار على أساس التغيرات في كمية النقود، ومن جهة أخرى تفسر تغير الأسعار النسبية للسلع والخدمات على أساس تغير العوامل الحقيقية وليس النقدية [3] ص 260.
- 3- عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود فهذه الأخيرة يمكن أن تتغير وفقاً للظروف الاقتصادية

(كساد، أو رواج) وتغيير حجم المعاملات وهو ما قد يلغي أثر الزيادة أو النقص في كمية النقود على المستوى العام للأسعار بانخفاض أو زيادة سرعة دوران النقود.

4- وقوف النظرية الكلاسيكية عاجزة أمام أزمة الكساد العالمي سنة (1929-1933) رغم الإصدارات النقدية الجديدة لامتناص الزيادة في ارتفاع الأسعار لكن النتيجة كانت عكس ذلك، (زيادة عرض النقود مع زيادة ارتفاع الأسعار).

و في الأخير يمكن القول أن هذه الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية قد فتحت المجال واسعا لمزيد من البحث والتعديل و هو ما تم من قبل الاقتصادي كينز و فريدمان، وذلك ما سنتطرق إليه في المبحثين المواليين على التوالي.

1.2 : المدرسة الكينزية

بعد أن ألقت أزمة الكساد بثقلها على معظم الدول الرأسمالية خاصة الأوروبية منها، فتوقفت الآلة الإنتاجية نتيجة ضعف الطلب الكلي عن العرض الكلي، مما أدى إلى غلق وإفلاس العديد من المؤسسات المالية والإنتاجية، أدى ذلك إلى ضعف معدل الاستثمار، وتسريح العمال، وانتشار البطالة (قدرت البطالة نهاية 1933 نحو 25%، وكانت لا تتعدى نسبتها في أوروبا 2% سنة 1926). أما الأسعار فقد عرفت انخفاضا معتبرا، تجاوز 60% خلال سنوات الأزمة، ما أثر على أرباح المستثمرين. وفي خضم ذلك ظهرت مدرسة فكرية اقتصادية رأسمالية كان رائدها الاقتصادي "كينز"، قامت على مجموعة من المبادئ والفرضيات، حيث خالف كينز في مبادئه الفروض التي قام عليها التحليل الكلاسيكي، فبدأ كينز نظريته بتحليل الطلب الكلي الفعال الذي يعتبر المحور الأساسي للدخل القومي، و من ثم التوازن الاقتصادي. وهذا ما سنراه من خلال مطالب هذا المبحث.

1.2.1: التحليل النقدي الكينزي و افتراضاته

قبل أن نتطرق للتحليل الكينزي نود أن نصور نموذج في تحليل المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على

الدخل القومي و على مستوى التوظيف، في شكل العلاقات التالية [5] ص 57:

- الطلب الكلي الفعال = الإنفاق القومي .

- الإنفاق القومي = إنفاق استهلاكي + إنفاق استثماري + إنفاق حكومي .

- الطلب الكلي الفعال = الطلب الخاص على السلع و الخدمات الاستهلاكية + الطلب الحكومي على السلع

الاستهلاكية و الاستثمارية.

- الدخل القومي النقدي = القيمة النقدية للنتاج القومي = مجموع عوائد عوامل الإنتاج .

- مجموع دخول(عوائد) عوامل الإنتاج = الإنفاق القومي .
- الطلب الكلي الفعال = الدخل القومي النقدي = الناتج القومي = الإنفاق القومي

1.2.1.1: التحليل النقدي الكينزي:

اهتمت النظرية الكينزية بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية من خلال الأفكار التي جاء بها كينز والمتعلقة بتفسير آثار كمية النقود على الدخل و العمالة و الأسعار [11] ص48 و المجاميع الاقتصادية الأخرى، بتقديم تفسيرات عن الطلب على النقود و دوافعه، وأشار إلى الاكتناز وأرجعه إلى تفضيل الأفراد للسيولة، و ما يحدث عنه من اختلال في التوازن بين الادخار و الاستثمار المرجو تحقيقه. مستندا في ذلك إلى فرضيات مختلفة عن فرضيات النظرية الكلاسيكية في بناء تحليله للأوضاع الاقتصادية، باعتبار أن ظهوره تزامن مع حالة الكساد التي تميزت بدرجات عالية من الاكتناز، وهو ما جعل تحليله النقدي ينصب على الطلب الفعال كجزء من الطلب الكلي، مستعملا طريقة تحليلية غير طريقة المعادلات الكمية [12] ص207، كما في التحليل الكلاسيكي، حيث اعتمد على تحليل الدخل الوطني من خلال دراسة مختلف العلاقات التي تتفاعل بين كمية النقود (العرض النقدي) ومستوى النشاط الاقتصادي. كما حاول كينز أن يبين العلاقة بين كمية النقود المحتفظ بها وسعر الفائدة، وأثر ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي وحجم الاستثمار، وأهم الفرضيات التي قام عليها التحليل الكينزي هي على النحو الموالي.

1.2.1.2: الفرضيات الكينزية:

تمثلت أهم الفرضيات التي بني عليها التحليل الكينزي في:

- 1- إعطاء أهمية أكبر للنقود من حيث تأثيرها على النشاط الاقتصادي، و أن دورها يتعدى وظيفتها كوسيط للمبادلة إلى وسيلة للاحتياط و المضاربة (كمخزن للقيمة)، من خلال تحليل الطلب على النقود.
- 2 - قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة) وتحليله لتفضيل السيولة قد فتح أفقا جديدة لتحليل أثر التغير في الكتلة النقدية على النشاط الاقتصادي.
- 3- عدم وقوع الاقتصاد في التشغيل التام، و أن هذا الأخير حالة استثنائية و طفيفة يقع فيها الاقتصاد، كما لا يحدث التساوي بين الادخار و الاستثمار فهي بذلك تعالج كل مستويات التشغيل.
- 4- رفض التحليل للأوضاع الاقتصادية وفق قانون ساي (العرض يخلق الطلب المساوي له)، وعدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال.
- 5- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لعلاج الأزمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني.
- 6- اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية، ولم يولي اهتماماً كبيراً بالجزئيات، فالظواهر العامة التي

يستخدمها في تحليله تدور حول المجاميع، كحجم التشغيل العام، الدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب الكلي والعرض الكلي، الاستثمار الكلي وادخار المجتمع... الخ.

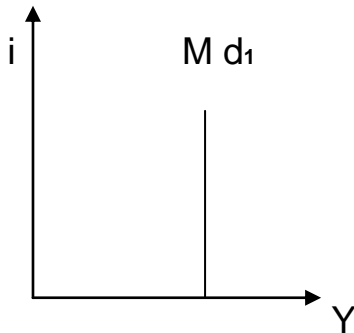
1.2.2: نظرية تفضيل السيولة والعرض النقدي عند كينز.

ركز كينز في نظريته على الطلب على النقود التي أسماها «نظرية تفضيل السيولة» [13] ص 130 بدل عرض النقود، والذي أسماه الكتلة النقدية، لأن الأفراد عندما يطلبون النقود كجزء من الأصول المكونة لثروتهم، إنما يطلبونها لخاصية تميزها عن الأصول الأخرى، بأنها أصل كامل السيولة، وإن كانت على هذه الحالة (تامة السيولة) فلا عائد من الاحتفاظ بها. فلماذا يحوز الأفراد النقود؟ وما هي دوافع حيازة النقود؟

1.2.2.1: نظرية تفضيل السيولة:

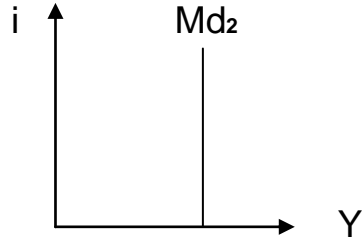
حاول كينز الإجابة عن السؤالين السابقين من خلال دوافع الطلب على النقود والمتمثلة أساساً في ثلاثة دوافع هي على التوالي [5] ص 58:

1- دافع المعاملات: ويعني استخدام النقود كوسيط للمبادلات اليومية وأن هذا الدافع يتأثر بحجم المبادلات بين الأفراد، وأن هذه المبادلات تتأثر بمستوى الدخل وتشكل جزءاً هاماً منه، أي أن الطلب على النقود هو دالة في الدخل $Md_1 = f(y)$ وبعيدة عن تأثير سعر الفائدة. حيث يبين الشكل رقم (4) أن الطلب على النقود لغرض المعاملات عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، (لأنه لا يتأثر بسعر الفائدة).



الشكل رقم (3): منحنى الطلب على النقود لغرض المعاملات Md_1 ، وعلاقته بسعر الفائدة والدخل [4]

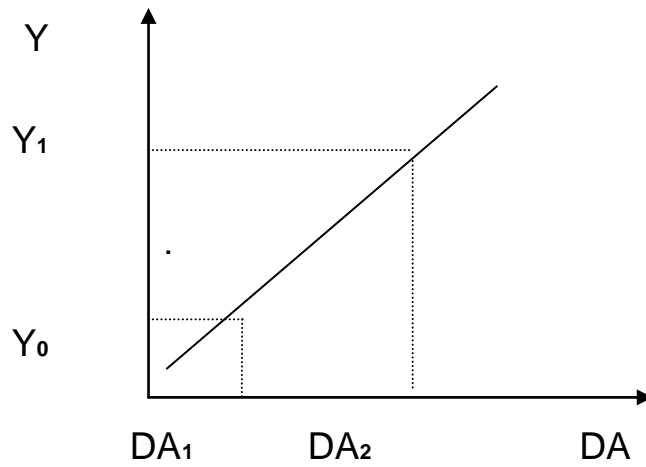
ص 2107 - دافع الاحتياط: يقصد بدافع الاحتياط (الحيطة) رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنقود سائلة كاحتياط للحاجات غير المتوقعة، ويتوقف حجم الطلب على النقود للاحتياط، على مستوى الدخل، ويتأثر بحجم المبادلات المتوقع أن يجريها الأفراد في المستقبل وأنها لا تتأثر بسعر الفائدة. أي أن: $Md_2 = f(y)$ والشكل الموالي يوضح ذلك.



الشكل رقم(4): منحنى الطلب على النقود لغرض الاحتياط Md_2 وعلاقته بسعر الفائدة [4]ص108

ملاحظة: بما أن الطلب على النقود لدافعي المعاملات والاحتياط تابعة لمستوى الدخل فيمكن جمعها على

النحو التالي: $Md_1 + Md_2 = f(y)$ وهو ما يمكن تمثيله بالمنحنى التالي:



الشكل رقم (5): منحنى التفضيل النقدي للمعاملات و الاحتياط. [2]ص53

3- دافع المضاربة: يتمثل هذا الدافع للطلب على النقود في رغبة الأفراد الاستفادة من الظروف التي يوفرها السوق المالي في المستقبل، أي بغية تحقيق الربح في المستقبل [14] ص163 من خلال ارتفاع سعر الفائدة أو انخفاضه على الأصول المالية . وعلى هذا الأساس قام كينز بتقسيم الموجودات إلى نقود و سندات، وهو ما جعله يركز دراسته في الطلب على النقود لغرض المضاربة على السندات والذي ينصب أساساً على أسعار الفائدة السائدة في السوق . و يجب أن نشير إلى علاقة هامة و هي أن هناك تناسباً عكسياً بين سعر الفائدة على السندات السائد في السوق و سعر السندات في السوق كذلك . و الجدول التالي يوضح العلاقة بين سعر الفائدة السوقي و الطلب على النقود.

الجدول رقم(1): العلاقة بين سعر الفائدة السوقي و الطلب على النقود [15] ص227.

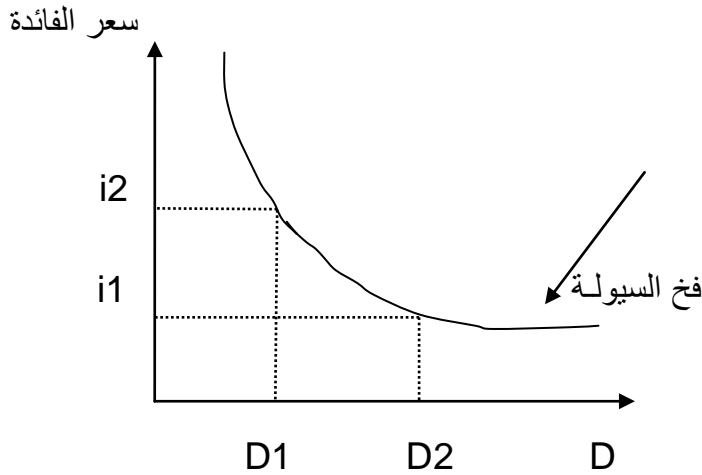
سعر الفائدة السوقي اليوم	الطلب على النقود اليوم	نوع العلاقة بين طلب على النقود و سعر فائدة اليوم
مرتفع ↑	منخفض ↓	عكسية
منخفض ↓	مرتفع ↑	عكسية

و من هذا الجدول نلاحظ أن:

1- إذا ارتفع سعر الفائدة السوقي، توقع المضارب انخفاض أسعار السندات وهو يجعله يتخلص منها بالبيع (تخفيض كمية النقود المخصصة للمضاربة) و الاحتفاظ بالنقود بدل السندات .

2- إذا انخفض سعر الفائدة توقع المضارب ارتفاع أسعار السندات، وهو ما يجعله يحتفظ بالسندات (أو يشتريها) بدل النقود (تخصيص مبلغ من النقود لشراء السندات، أي زيادة الطلب على النقود للمضاربة).

و بشكل عام يزداد التفضيل النقدي لغرض المضاربة عندما تصل أسعار الفائدة إلى مستويات يعتبرها المضارب منخفضة، و ينخفض هذا التفضيل عندما تصل أسعار الفائدة إلى مستويات يراها المضارب مرتفعة، و هو مصطلح عليه كينز بفخ (مصيبة) السيولة [15] ص273 الذي مفاده « تفضيل لا نهائي (مطلق) للسيولة عند الحد الأدنى لسعر الفائدة» و الشكل التالي يوضح هذه الظاهرة .



الشكل رقم(06): الطلب على النقود لعرض المضارب [9] ص132.

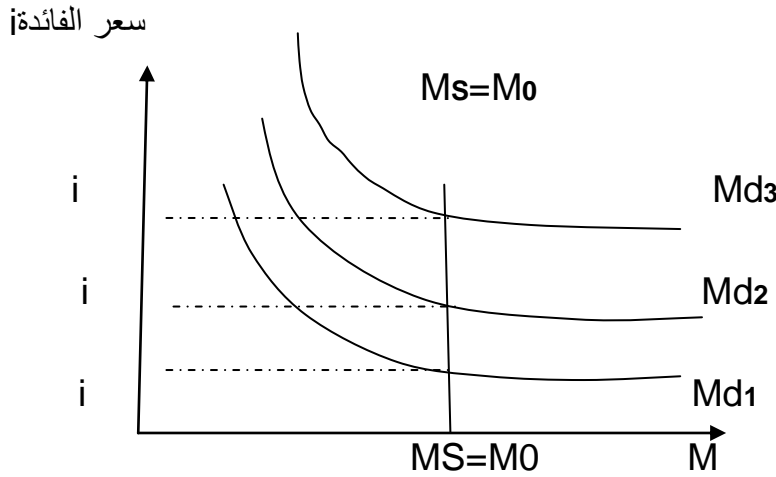
و من هذا المنطلق صاغ كينز الفرض الأساسي التالي [4] ص108: « يرتبط الطلب على النقود عكسيا مع سعر الفائدة. حيث أن ارتفاع سعر الفائدة ينخفض الطلب على النقود . و مع انخفاض سعر الفائدة يزيد الطلب على النقود، مع ثبات العوامل الأخرى » .

1.2.2.2: العرض النقدي عند كينز:

كما سبق الإشارة إليه فإن كينز عبر عن العرض النقدي بكمية النقود والمتمثلة في جميع أنواع وسائل الدفع في الاقتصاد الوطني (M_1 ، M_2 ، M_3) كما سيتم توضيحه في الفصل الثاني، وتشمل كمية النقود القانونية والنقود المساعدة (المعدنية و الورقية) والكتابية (الودائع المصرفية) [14] ص163.

و يمثل عرض النقود عند كينز متغير خارجي(مستقل)، يتم تحديده من جانب السلطات النقدية وحسب حاجة الاقتصاد الوطني لذلك(نمو، كساد، تضخم...) و هو ما يجعل عرض النقود ثابتاً و موازي لمحور سعر الفائدة [2] ص50، وأن زيادة عرض النقود ينتج عنه انخفاض في سعر الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، ومن ثم زيادة الدخل (الإنتاج) الوطني طالما هناك طاقات إنتاجية عاطلة.

كما أن النظرية الكينزية ترى أن زيادة عرض النقود يمكن أن تؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية وحصول توسع فيها في الحالة التي يكون المستوى التوازني للدخل دون حالة الاستخدام الكامل. في حين أن زيادة عرض النقود بعد تحقق الاستخدام الكامل تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي النقدي وليس الحقيقي (العيني) الناتج عن زيادة عرض النقود، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. والشكل التالي يوضح عرض النقود عند كينز بدلالة سعر الفائدة



الشكل رقم(7): منحني عرض النقود (M) عند كينز بدلالة سعر الفائدة (I) [4] ص130

1.2.3: أثر تغيرات العرض النقدي في التحليل الكينزي.

كما رأينا في المطلب السابق أن كينز أولى أهمية كبرى للمطلب على النقود، لكن لم يهمل جانب العرض منه، والذي تناوله بالدراسة على شكل تأثير الزيادة في العرض النقدي على المتغيرات الاقتصادية كما

يلي[15]ص365: *- زيادة العرض النقدي مع ثبات مستوى الأسعار يؤدي إلى تفاعل سوقي النقد و السندات فينخفض سعر الفائدة (I)، هذا الأخير بانخفاضه ما يدعو إلى زيادة الاستثمار و من ثم زيادة الناتج الوطني. *- ثبات العرض النقدي والذي يقابله زيادة الطلب في الاقتصاد القومي، وهو ما يجعل المستوى العام للأسعار يرتفع، و في نفس الوقت ارتفاع سعر الفائدة الذي يمتاشى عكسيا مع الرغبة في الاستثمار ما يؤدي إلى التقليل من هذا الأخير ما يؤدي في النهاية إلى انخفاض في الناتج الوطني الكلي المرغوب .

*- أما فيما يخص انخفاض العرض النقدي فإنه يعتمد بالدرجة الأولى على السياسة النقدية للدولة التي تريد من خلالها تعديل التداول النقدي وشروطه[16]ص17. للتغيير في مستوى النشاط الاقتصادي.

*- تؤثر كمية النقود(العرض النقدي) على التوازن في السوق النقدي الذي يتحقق بتعادل التفضيل النقدي و كمية النقود المتداولة[5]ص68.

1.2.4 : تقييم النظرية الكينزية

نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلي أهم ما ميز التحليل الكينزي سواءاً فيما توافق أو اختلف فيه مع التحليل الكلاسيكي من جهة، و ما أضافه كينز من جهة ثانية، وذلك في النقاط التالية:

1.2.4.1: مقارنة التحليل الكينزي بالتحليل الكلاسيكي :

1 - بين كينز أنه يمكن أن يحدث التوازن الاقتصادي دون الوصول إلي مستوى التشغيل الكامل [3]ص315، وهو عكس ما أقره التحليل الكلاسيكي من قبل.

2- عملت النظرية التقليدية على الحد من نمو العرض النقدي باعتبار أن الزيادة في كمية النقود تمثل خطراً على الاقتصاد، بارتفاع المستوى العام للأسعار و تولد ضغوط تضخمية، في حين بين كينز أنه فيما إذا كان الاقتصاد دون التشغيل التام، فإن زيادة كمية النقود تدفع إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي يرتفع مستوى الإنتاج و التشغيل والدخل .

3- اهتم كينز في تحليله بالجمع بين الجانب النقدي والجانب العيني، بخلاف التقليديين الذين اعتبروا النقود عنصراً حيادياً في التأثير على النشاط الاقتصادي العيني .

4- قام كينز بإضافة دافع للطلب على النقود على ماكان سائدا عند الكلاسيكية (المعاملة و الاحتياط)، و المتمثل في دافع المضاربة و ربطه بسعر الفائدة .

5- ساهم كينز على غرار الاقتصاديين السابقين في إدخال أسلوب البحث الإحصائي في صلب دراسة التحليل الاقتصادي [2] 59 من خلال المعادلات الرياضية.

1.2.4.2: تقييم التحليل الكينزي.

أما فيما يخص ما تميز به التحليل الكينزي عن سابقه فيمكن حصره في:

- 1- تكمن أهمية التحليل الكينزي في أنه كشف أن كمية النقود (العرض النقدي) تتغير تبعاً لتغير الأوضاع الاقتصادية، أكثر من كونها سبب في تغير تلك الأوضاع .
 - 2- لم يشر كينز إلي التغيرات في مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة، غير أن هذا الأخير يتحدد بتلاقي عرض النقود مع الطلب عليها لأغراض السيولة [3] ص 316.
 - 3- لم يتعد التحليل الكينزي للوضع الاقتصادية السائدة آنذاك (حالة الكساد)، فهو بذلك تحليل ظرفي خاص قد لا يمكن الاعتماد عليه في حالات التضخم، أو الكساد التضخمي.
 - 4- أدخل كينز الحسابات الاقتصادية الكلية (الدخل و الناتج الوطني)، وهو ما أعطى للنظرية الكينزية قيمة مضافة في التحليل الاقتصادي و النقدي .
- و في الأخير يمكن القول أنه ليس هناك شك في أن التحليل الكينزي قد أحدث ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي من خلال إدخال مفاهيم جديدة فيما يخص تفاعل المتغيرات الاقتصادية.

1.3: المدرسة النقدية الحديثة.

تعتبر النظرية النقدية الحديثة إحدى أعمال مدرسة شيكاغو وتنسب إلي الاقتصادي الأمريكي فريدمان (Milton fredman)، حيث تبنى هذا الأخير في تحليله النهج الكلاسيكي ولكن بأكثر شمولية، مستعيناً (أخذاً) بالتحليل الكينزي الذي أخذ ببعض جوانبه في تحليل التطورات الاقتصادية و الاجتماعية التي أفرزتها تلك الفترة، و مواصلة بناء صرح الفكري الاقتصادي .

1.3.1: ظروف نشأة المدرسة النقدية الحديثة.

تميز ظهور النظرية النقدية الحديثة بسبب عجز الفكر الاقتصادي الكينزي في تفسير و علاج الأزمات التي أصابت النظام الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية، و المتمثلة في ظاهرة الكساد التضخمي.

1.3.1.1: ظروف نشأة المدرسة النقدية الحديثة:

إن أهم ما ميز ظهور النظرية النقدية الحديثة هو [9] ص 113:

- 1 - عرف الاقتصاد الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية أزمة اقتصادية تمثلت في ظاهرة التضخم المصحوبة بظاهرة الركود الاقتصادي، الذي عجزت النظرية الكينزية علي إيجاد الحلول لها، الأمر الذي أدى إلي ظهور فكر اقتصادي معاصر، قائم في أساسه على طروحات ونظريات المدرسة التقليدية، ولكن بأدوات تحليلية أكثر واقعية . 2 - توسع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي القائم على زيادة حجم الإنفاق العام (التوسع في السياسة المالية)، ما جعل الاقتصاد عاجزاً على استيعاب الكم الهائل من النقود المعروضة، والتي ترجمت في آخر الأمر بالارتفاع المستمر في الأسعار ومعدلات البطالة .
- 3 - انخفاض قيمة الدولار نتيجة تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن قابلية تحويل الدولار إلي ذهب، ما أثر ذلك سلباً على الكثير من أسعار المواد الأولية، الصناعية و الغذائية.
- 4 - لا عجب من هذه العودة للنظرية الكمية إذا عرفنا أن فريدمان هو خريج مدرسة شيكاغو، و الدفاع عن النظرية الكمية في أبحاثه .

1.3.2: أسس وافتراضات النظرية النقدية الحديثة.

بنيت النظرية النقدية الحديثة كسابقها من النظريات النقدية (الكلاسيكية، الكينزية) على مجموعة من الأسس والفرضيات أهمها :

1.3.2.1: الأسس: تمثلت أسس النظرية النقدية الحديثة في:

- 1- العلاقة السببية لا التناسبية بين التغيرات في كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار [5] ص 71.
- 2- استقلال العوامل المؤثرة على عرض النقود عن تلك المؤثرة على طلبها [17] ص 119، بمعنى أن كمية النقود المعروضة منفصلة تماماً عن الطلب على النقود .
- 3- عارض فريدمان الفرضيتين الكلاسيكيتين القائمتين على ثبات حجم الإنتاج وسرعة تداول النقود.
- 4- استقرار دالة الطلب على النقود [13] ص 49، حيث أن التقلبات في الطلب على النقود تكون صغيرة عن تلك التقلبات في العرض النقدي الذي يتغير باستمرار وبأكثر من تغير الطلب .

1.3.2.2: الفرضيات:

يمكن توضيح الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية الحديثة، في أنها أقرت أن التغيرات في العرض النقدي يمكن أن تؤدي إلى معالجة التقلبات الاقتصادية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي. و قد قام فريدمان بدراسات تاريخية للتقلبات الاقتصادية وبصورة مفصلة، أثبت من خلالها أن هذه التقلبات كانت ترافق دوماً تقلبات أو تغيرات كمية النقود المعروضة. وأن مستوى الأسعار إنما يتحدد بتلاقي عرض النقود مع الطلب عليها [12] ص221، وهو ما جعله يهتم بدراسة الجوانب المتعلقة بالعرض النقدي و الطلب عليه لتحديد قيمة النقود.

1- استناداً إلى فرضيات المدرسة النقدية، فإن عرض النقد يعتبر متغيراً خارجياً، يؤثر على الدخل والإنفاق في الفترة القصيرة .

2- أما في الفترة الطويلة فتأثيره ينحصر في مستويات الأسعار، وهو ما يمكن التحكم فيه بتوجيه و التحكم في العرض النقدي من طرف السلطة النقدية.

3- اعتبر النقديون أن الطلب على النقود تحكمه الاعتبارات التي تحكم الطلب على أي سلعة من السلع والخدمات.

4- يتوقف حجم الطلب على النقود على ما يحوزه الفرد من الثروة، والعوائد في البدائل الأخرى للنقود (عوائد مكونات الثروة عند فريدمان) .

1.3.3: المدرسة النقدية والصياغة الحديثة لنظرية كمية النقود:

يمكن تلخيص مضمون الصياغة الحديثة للنظرية الكمية للنقود وفق ما جاء به الاقتصادي فريدمان (أنصار المدرسة النقدية الحديثة)، في النقاط التالية:

*- اهتمت النظرية النقدية الحديثة بالطلب على النقود انطلاقاً من مكونات الثروة عند الأفراد [5] ص73، و أن العامل المحدد للطلب على النقود، هو إجمالي الثروة عند الأفراد وأن أي تغيير فيها، أو في كيفية توزيعها يؤثر في الطلب على النقود .

* - إن مفهوم الثروة حسب هذه النظرية يمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل [3] ص32 ، فالنقود هي جزء من الثروة أما الأجزاء أو المكونات الأخرى لثروة فتتمثل في :

- النقود.

- الأصول المالية والنقدية (الأسهم والسندات)

- الأصول العينية والطبيعية (السلع المادية والإنتاجية)

- العنصر البشري (رأس المال البشري) .

*- يتحدد الطلب على النقود كأحد أشكال الثروة حسب الدخل أو العائد الذي يدره كل أصل (مكون) من أصول الثروة، إضافة إلى أذواق وأولويات حائزي الثروة. ويمكن التعبير عن دالة الطلب على النقود عند فريدمان رياضياً بالدالة التالية [3] ص 325:

$$M_d = (p , r_b , r_e , (1/p \cdot dp/dt) , W , Y , U) \dots\dots\dots(4)$$

حيث أن :

P تمثل المستوى العام للأسعار

r_b تمثل سعر الفائدة على السندات

r_e تمثل أرباح الأسهم

$(1/p \cdot dp/dt)$ التغيرات المتوقعة في المستوى العام للأسعار

W نسبة الدخل من الثروة

y الدخل النقدي الإجمالي

U الأذواق و الأفضليات الخاصة بالمستهلكين

و عليه فإن دالة الطلب على النقود تمثل بحسب ما يقرره فريدمان تفسيراً لسلوك الأفراد في تنظيم المنفعة التي تتوقف على اعتبارات عديدة. بما في ذلك الدخل (الدخل الدائم أو المتوقع)، الذي يعد المصدر الأساسي لتغيير دالة الطلب على النقود، حيث أن:

الدخل الدائم = معدل سرعة دوران التغير في عائد عناصر الثروة مضروب في M (كمية النقود المعروضة). فمن معادلة الطلب على النقود:

$$M_d = M = f (p \cdot r_b \cdot r_e \cdot (1/p \cdot dp/dt) \cdot W \cdot Y \cdot U) \dots\dots\dots(1)$$

1 - بقسمة (1) علي (p)

$$M/p = f (r_b \cdot r_e \cdot (1/p \cdot db/dt) \cdot w \cdot u) \dots\dots\dots(2)$$

2- بضرب (1) في $(1/y)$ نجد :

$$M/y = 1/y F (r_b \cdot r_e \cdot (1/p \cdot dp/dt) \cdot w \cdot u) \dots\dots\dots(3)$$

$$M/y = M/1/y \quad \text{————} \quad M/y = 1/v \dots\dots\dots(4) \quad \text{أي أن:}$$

$$M/y = 1/v (r_b \cdot r_e \cdot (1/p \cdot dp/dt) \cdot w \cdot u) \dots\dots\dots(5)$$

v سرعة دوران الدخل بحيث أن

$$Y = v (r_b \cdot r_e \cdot (1/p \cdot dp/dt) \cdot w \cdot u) M \dots\dots\dots(6)$$

$$M = Y/ v (r_b \cdot r_e \cdot (1/p \cdot dp/dt) \cdot w \cdot u) \dots\dots\dots(7)$$

وهي المعادلة النهائية لدالة كمية النقود التي توصل إليها فريدمان [3] ص 328.

1.3.4: تقييم النظرية الحديثة لكمية النقود.

نرى في تقييم النظرية الحديثة لكمية النقود أنه من الأفضل إبراز النقاط الأساسية في تحليل فريدمان سواء ما توافق فيه أو اختلف مع سابقه (الكلاسيك، كينز). أو فيما أضافه فريدمان على التحليلين السابقين، حيث يمكن إبراز أهم هذه النقاط في :

1.3.4.1: مقارنة تحليل فريدمان مع سابقه.

1- يعتقد النظريون الكميون (الكلاسيك + فريدمان) أن دالة الطلب على النقود مستقرة، بينما يرى الكينزيون في كونها متباينة [18] ص 441.

2- يرى فريدمان أن هناك أكثر من سعر فائدة مؤثرة في الاقتصاد، بينما يفترض كينز سعر فائدة واحد [4] ص 122 و الذي يعبر عن أسعار الفائدة الأخرى.

3- وافق فريدمان كينز فيما يخص رفض فرضيتي الكلاسيك، القائمتين على أساس ثبات حجم الإنتاج (التشغيل التام)، و ثبات سرعة دوران النقود .

4- يذهب فريدمان صراحة إلى اللجوء إلى ضبط معدل التغير في كمية النقود، وإتباع سياسة نقدية، وهو نفس خطى الكلاسيك، في حين يرى كينز تفعيل السياسة المالية، وزيادة عرض النقد.

5- يشترك النقديون مع الكلاسيك في شيء أساسي وهو أهمية معدل النمو النقدي في تفسير التغير العام في الأسعار والإنتاج [18] ص 451، كما يميلون إلى تأكيد العلاقة المباشرة أو غير المباشرة في ذلك. في حين يرى كينز عكس ذلك، أن النمو النقدي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني من خلال الزيادة في الاستثمار والتشغيل كان هذا و باختصار ما توافق فيه أو اختلف فريدمان مع الكلاسيك و كينز.

1.3.4.2: تقييم ما تميز به فريدمان عن سابقه:

نحاول أن نرى الآن بعض ما تميز به التحليل النقدي المعاصر على حدى من خلال :

- 1 – أعاد فريدمان الاتجاه الكمي لنظرية كمية النقود، كما وجدت لها صدى في بعض السياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية.
- 2 - أعاد فريدمان الأهمية للسياسة النقدية بعد تراجعها أثناء التحليل الكينزي، الذي ركز على السياسة المالية.
- 3 - طبقا لفريدمان فإن النقود يمكن اعتبارها أصلاً على قدم المساواة مع الأصول الأخرى [9] ص 136.

ولذلك فإن الطلب على النقود (حيازة النقود)، شأنه في ذلك شأن الطلب على أي سلعة من السلع، وهذا غير أكيد خاصة فيما يتعلق بالسلع صعبة التسييل إلى نقود.

4- المتأمل في دالة الطلب على النقود عند فريدمان، يجدها صعبة التقييم، لإعتمادها على العديد من المتغيرات، و الذي يصعب تقدير بعضها، – عائد رأس المال البشري، الأذواق و التفضيلات- .

5 - و في الأخير يمكن القول أن تحليل فريدمان للطلب على النقود، إنما تعتبر محاولة علمية و عملية لتفسير الظواهر الاقتصادية الكلية، وتحقيق أهداف السياسية الاقتصادية، (الاستقرار النقدي والاقتصادي).

1.4: المدرسة الإسلامية:

لكل نظام من الأنظمة الاقتصادية منطلقات نظرية، والاقتصاد الإسلامي أحدها، ففي ظل هذه المنطلقات إنه لمن الجدير بالذكر، التطرق إلى المساهمات الجادة والهامة التي ساهم بها علماء المسلمين في الفكر الاقتصادي و النقدي، وفي مقدمة هذه المساهمات مساهمة ابن خلدون، التي تضمنت تحليلاً لطبيعة النقود و أهميتها في الاقتصاد. و تلميذه المقرئ الذي استكمل آراءه في النقود.

1.4.1 : وظائف النقود في الإسلام

لا تختلف الوظائف التقليدية للنقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي، عن وظائفها التقليدية في الفكر التقليدي غير الإسلامي، فالنقود تعتبر قوة شرائية عامة من خلال وظائفها التالية:

1.4.1.1: النقود وسيلة للتبادل:

أقر الإسلام وظيفة النقود أداة أو وسيلة للتبادل، فقد ناقش أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي في كتابه "الإشارة إلي مجلس التجارة" موضوع المقايضة، والحاجة إلى اتخاذ النقود [19] ص8.

أما ابن خلدون فقد أكد على إثبات قيمة معدني الذهب والفضة، باعتبارهما نقوداً في ذلك الزمان لكونهما يتخذان أداة للمبادلة [3] ص241.

وتستمد النقود وظيفتها كوسيلة للتبادل في الشريعة الإسلامية من الكتاب(القرآن الكريم) والسنة النبوية. فمن الكتاب قوله تعالى « وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ... » (الآية 20 سورة يوسف).

هذا ولم يخلق الذهب- في النظرية الإسلامية - لغرض الاكتناز والزينة، وإنما خلق ليوظف في مصالح الناس، و لتداوله الأمة فيما بينها ليخدم مصالحها [20].

فقد سئل أبو جعفر – رضي الله عنه - عن الدراهم والدنانير (وهي الذهب والفضة) فقال: «هي خواتيم الله في أرضه، جعلها مصلحة لخلقها، و بها تستقيم شؤونهم ومطالبهم، فمن أكثر له منها فقام بحق الله، فذاك الذي طلبه، ومن أكثر له منها فبخل فذاك الذي حق عليه وعيد الله...» [21] ص 107.

1.4.1.2: النقود مقياس للقيمة:

تعد وظيفة النقود كمقياس للقيمة، الوظيفة الأساسية التي تنشق عنها الوظائف الأخرى للنقود في الفكر التقليدي، وهي الوظيفة التي نالت اهتمام علماء وفقهاء الإسلام، كما اهتم بها الاقتصاديون غير الإسلاميين، وأقروا بأساسية هذه الوظيفة للنقود. ويؤكد الفقهاء والكتاب الاقتصاديون المسلمون على وظيفة النقود كمقياس للقيمة، وجاءت في كتب الفقه وعلماء الاقتصاد الإسلامي، نصوص عديدة تبين ذلك منها :

يقول الامام النيسابوري في تفسير القرآن الكريم الجزء الثاني ص 162 «وإنما الذهب والفضة كانا محبوبين لأنهما جعلتا ثمن جميع الأشياء فمالكهما مالك كل شيء» [19] ص 19.

أما الإمام السرخسي فيقول في كتابه المبسوط ص 192: «...وأنه لا مقصود فيهما –الذهب والفضة – سوى أنهما قيم الأشياء وبهما تعرف خيرة الأموال ومقدارها» [22] ص 17 .

كما جاء في المقدمة لابن خلدون « إن الله خلق الذهب والفضة قيمة لكل متمول » [22] ص 18.

وقد أكد القرآن الكريم وظيفة النقود كمقياس للقيمة [23] ص 20 في قوله تعالى « فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ.... » (الآية 19 سورة الكهف).

هذا وقد أكد الكثير من الفقهاء استخدام النقود كمقياس لقيم السلع والخدمات، و نسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع.

1.4.1.3: النقود مخزن للقيمة وأداة دفع آجلة:

تعتبر النقود في الإسلام أداة يمكن من خلالها اختزان القوة الشرائية لفترة لاحقة، أي تأجيل إنفاق النقود، و استبدالها بالسلع والخدمات في وقت لاحق، أو لمقابلة الاحتياجات الطارئة .

وقد أشار علماء المسلمين إلى هذه الوظيفة في النقود، و منهم الإمام الغزالي في قوله عن النقود في مؤلفه "إحياء علوم الدين" جزء 4 ص 96: « من ملكها فكأنما ملك كل شيء ».

أما ابن خلدون عن النقود كأداة ادخار (مخزن للقيمة) فيقول في الفصل الخامس- الرزق والكسب :-
«النقود قيمة لكل ممول» .

وأكد القرآن الكريم بأن النقود (المعدنين الذهب والفضة) كونهما مخزن للقيمة فأنهما يكتنزان و يمنع إنفاقهما قال تعالى « وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ... » (الآية 34 سورة التوبة).

أما فيما يخص وظيفة النقود أداة دفع آجلة: فتعد من الوظائف الثانوية بالنسبة للوظائف السابقة ونابعة عنها، وقد تناول هذه الوظيفة الفقهاء في بعض أبواب فقه المعاملات، خاصة منها بابي عقد القرض و البيع الآجل [23] ص38.

وعليه فإنه مما سبق يتبين أن وظائف النقود في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي تكاد تكون واحدة و لا يوجد اختلاف في التعريفات للنقود من خلال الوظائف الثلاثة الأساسية .

1.4.2: ضوابط إصدار النقود في الإسلام:

إن من أهم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي هو تحقيق ثبات نسبي للقيمة الحقيقية للنقود، لأن عدم ثبات هذه القيمة وتقلبها بين الزيادة والنقصان يؤثر على الحالة الاقتصادية ويتأثر بها .

فانخفاض القيمة الحقيقية للنقود من خلال ارتفاع الأسعار في حالات التضخم، أو بسبب زيادة المعروض منها، يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يضر بالطبقات الفقيرة وثابتة الدخل، والعكس في حالة الكساد أو قلة المعروض النقدي .

و لتقليل حدة التقلبات الاقتصادية، وحتى تؤدي النقود وظائفها ودورها في الاقتصاد، وضعت الدولة الإسلامية ضوابطاً للإصدار النقدي، للتحديد أو التحكم في كمية النقود المتداولة، واستقرار قيمتها، وتحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي، وهذه الضوابط هي :

1.4.2.1: إشراف الدولة على الإصدار النقدي:

ذلك أن إصدار النقود هي إحدى الوظائف السيادية التي تختص بها الدولة وحدها، وقد كان يشرف عليها الخليفة إشرافاً مباشراً، ويشرف على أوزان النقود وعيارها وسكها وختمها بخاتم الدولة [22] ص80. وأنه كان يكره لغير الخليفة إصدار (ضرب) النقود، بل معاقبة من يقوم بذلك وإتلاف العملة المصدرة من غير الحاكم أو إذنه وترخيصه.

وجاءت آراء الفقهاء [23] ص172 تؤكد أن وظيفة الإصدار النقدي من مهام الدولة، ما قاله الإمام أحمد: «لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان، لأن الناس إذا رخص لهم ركبوا العظام». وقال الإمام النووي: «إن ضرب النقود من أعمال الإمام».

1.4.2.2: تحديد كمية النقود المتداولة:

اهتم تقي الدين المقرئزي بالمشكلات الاقتصادية النابعة عن بعض الظواهر النقدية، وبين أثر العامل النقدي فيما يتعلق بكمية النقود في النشاط الاقتصادي [24].

أما الإمام بن قيم الجوزية فيقول: «إنه على ولي الأمر أن يتبع سياسة نقدية، يكون من شأنها توفير النقد اللازم للتداول، وبالكميات التي تسيّر حركة الاقتصاد، دون زيادة أو نقصان» [21] ص194. ذلك لأن إصدار النقود والتوسع في ذلك دون حاجة الاقتصاد، يؤدي إلى نقص قوتها الشرائية، ويحدث آثار تضخمية والعكس في حالة نقص إصدار النقود، يجعل الأفراد يفضلون السيولة النقدية، مما يؤدي إلى خفض كمياتها المتداولة، وهو ما يؤثر على الاقتصاد الوطني ككل .

1.4.2.3: سرعة تداول النقود وحركيتها:

حرص الإسلام على تداول النقود و حركيتها في النشاط الاقتصادي والمعاملات، مما يقلل من تكلفة إصدار نقود جديدة، (خاصة في ظل نقود المعدنين وندرتها). وأثرها على الاقتصاد في حالة تكديسها واكتنازها وتداول نقود معدن الفضة دون معدن الذهب، وهو ما حرمه القرآن الكريم في قوله تعالى « وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ... » (الآية 34 سورة التوبة) ويرجع ذلك أساسا إلى ربط نمو العرض النقدي (الكتلة النقدية * سرعة التداول) بالنمو في الناتج الوطني.

ويرى ابن خلدون أن النقود يوفرها و ينقصها العمران، فالعمران بما يحققه من رواج يؤدي إلى سرعة تداول النقود وكثرة التعامل فينتج عن ذلك ارتفاع كمية النقود المتداولة (عرض النقود) [25] ص471.

1.4.2.4: تنويع عرض النقود:

لا تقتصر الحكومات في ضرب النقود على معدن واحد بل تستخدم في ذلك معادن مختلفة، نظرا لما تتطلبه المعاملات من كبيرة و صغيرة، فالذهب لا يصلح للمعاملات زهيدة القيمة نظرا لارتفاع قيمته، كما أن الفضة لا تصلح للمعاملات مرتفعة القيمة لقلّة قيمتها، ولذلك كان لابد من تداول نقود من معادن متعددة [25] ص482 ، مثل الذهب، الفضة، النحاس، النيكل،...

وعليه فقد كان للمسلمين و علماءهم دوراً في بناء الفكر الاقتصادي والنقدي على حد سواء.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل دراسة العرض النقدي من خلال المدارس الاقتصادية، و قد تم التطرق إلى كل مدرسة على حدة، وتم تركيز البحث هنا على دراسة ظروف نشأة كل منها و على الافتراضات و الأسس التي قامت عليها، ثم درسنا رؤية كل مدرسة للعرض النقدي. كميته و أثره على الاقتصاد، وأتينا في الأخير إلى تقييم تلك الرؤى.

- فمن حيث النظرية الكلاسيكية نجد أنها اعتبرت العرض النقدي متغيراً مستقلاً، تحدده السلطات النقدية، ولا يمكن تغييره إلا بإصدارات نقدية جديدة (ثبات سرعة تداول النقود)، أما آثار نموه فينحصر في التأثير على مستوى الأسعار و بنفس النسبة (ثبات حجم الإنتاج). وهو ما حاولت هذه النظرية صياغته في شكل رياضي من خلال معادلتى المبادلة و الأرصدة، غير أن هذه الأخيرة كانت الأقرب إلى الواقعية وبأكبر مرونة .

- أما النظرية الكينزية فقد اعتمدت على تحليل الدخل الوطني كمدخل لدراسة العلاقة بين كمية النقود المعروضة والنشاط الاقتصادي، لذا فقد اعتبر كينز عرض النقود متغيراً مستقلاً، وأنه (العرض النقدي /أو كمية النقود) يتغير تبعاً للظروف الاقتصادية،(عدم ثبات سرعة دوران النقود) أكثر من كونها سبباً لتغيير تلك الظروف (لا ينحصر تأثيرها في مستوى الأسعار فقط). وأن أهم ما أضافه كينز على المدرسة الكلاسيكية هو دافع المضاربة على النقود والذي اصطلح عليه نظرية تفضيل السيولة.

- أما المدرسة النقدية الحديثة فقد اعتبرت هي الأخرى عرض النقود متغيراً مستقلاً، وأن النقود سلعة من السلع (استقلال عرض النقود عن الطلب عليها)، كما ترى هذه النظرية أن التغييرات في عرض النقود يمكن أن تؤدي إلى معالجة التقلبات الاقتصادية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي (باتباع سياسة نقدية).

-في حين أن النظرية الإسلامية أضافت أبعاداً جديدة للنقود، باعتبارها وسيلة وليس غاية، وهو ما جعل مفكري هذه النظرية من فقهاء و علماء يؤكدون على ضوابط إصدارها و تنظيم المعروض منها بما يتوافق مع الحالة الاقتصادية للبلد، ونبذ كل أشكال التزوير و الخداع النقدي، وجعل إصدارها من مهام الدولة.

لنقول في الختام أن النظريات النقدية وباختلاف توجهاتها وتحليلاتها أثبتت أن لعرض النقود أهميته وأثره في النشاط الاقتصادي، ولم تكن على خطأ، وإنما كان تحليلها وفقاً للظروف الاقتصادية التي بزغت فيها كل نظرية. بينما كانت النظرية الإسلامية أشمل وأكثر ثباتاً على مر الزمن.

وإلى هنا فإن للنظريات الاقتصادية أهمية كبيرة في تحليل الظواهر الاقتصادية بصفة عامة و الظواهر النقدية بصفة خاصة.

الفصل 2: العرض النقدي و مصادر نموه

تؤدي النقود دوراً هاماً في اقتصاديات الدول إذ لا يقتصر دورها على القيام بدور الوساطة في المبادلات، وقياس قيم السلع والخدمات، بل يتعدى ذلك إلى التأثير المباشر في متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل المستوى العام للأسعار، والإنتاج، وميزان المدفوعات، باعتبار أن عرض النقد يمثل جميع وسائل الدفع في البلد خلال فترة زمنية معينة، وبما يتيح توفير التمويل لعمل النشاطات الاقتصادية وتوسيعها.

والكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد هي نتاج لتداخل عدة قرارات وسلوكات الوحدات الاقتصادية في المجتمع، وليست نتاج قرارات وسياسات السلطة النقدية وحدها. فالسلطة النقدية تقوم بتحديد حجم القاعدة النقدية (Monetary Base) المتمثلة في النقود القانونية من الأوراق و القطع النقدية، التي تضخها في الاقتصاد من وقت لآخر، بينما تقوم البنوك التجارية بخلق نقود وودائع مختلفة (تحت الطلب ولأجل) وذلك بتحديد حجم التمويل والأصول الأخرى التي توظف فيها الفائض من السيولة بعد الأخذ في الاعتبار احتياطاتها من السيولة الداخلية وتلك التي تطلبها السلطات النقدية، أما الطرف الآخر في عملية النمو المتزايد في العرض النقدي، فيتمثل في سلوك الجمهور الذي يقوم بتوظيف أصوله النقدية بين الخيارات المتاحة له من السيولة للمعاملات اليومية والودائع الجارية، وودائع التوفير، وودائع الاستثمار، هذه الخيارات المتاحة لجمهور المتعاملين الاقتصاديين نابعة أساساً من حجم أو مستوى النشاط الاقتصادي للبلد الذي يتطلب فعلاً هذا القدر أو ذلك من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد بمختلف أجزائها أو مكوناتها، الناتجة عن تفاعل وتداخل قرارات الوحدات الاقتصادية والأفراد في المجتمع. هذه الوحدات التي تؤثر على نمو عرض النقد هو ما نحاول تبيانه في هذا الفصل من خلال العناصر (المباحث) المشكلة له والمتمثلة في:

- 2.1: أهمية تعريف وقياس العرض النقدي.

- 2.2: الجهات المؤثرة في نمو عرض النقود.

- 2.3: الطرق المؤدية إلى نمو العرض النقدي.

- 2.4: محددات النظام النقدي الجيد.

2.1: أهمية تعريف وقياس العرض النقدي.

نظراً لأن العرض النقدي واحد من أهم الكليات الاقتصادية، وأن التغيرات فيه وفي معدل نموه، تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، كان من الضروري معرفة وقياس العرض النقدي، حيث يتكون عرض النقود من النقد القانوني (نقد ورقي ونقد معدني) والنقد الكتابي الذي تصدره البنوك التجارية، ورغم أن ذلك يعبر عن المفهوم الضيق لعرض النقود، إلا أن هذا المجمع هو المقصود عادة عندما نتحدث عن عرض النقود، ذلك أن النقد يجب أن يتسم بالسيولة الفورية، أي إمكانية استعماله فوراً عند الحاجة دون استغراق أي زمن أو اقتضاء أية تكلفة من أجل ذلك، كما هو الشأن بالنسبة للأصول الحقيقية أو الأصول المالية الأخرى، التي نحتاج فيها إلى وقت كي نحولها إلى سيولة، كما قد يترتب عن ذلك تحمل تكلفة. هذه المفاهيم و المداخل لعرض النقود هو ما نحاول التطرق إليه في مطالب هذا المبحث .

2.1.1: مفهوم العرض النقدي.

يختلف المفهوم العام لعرض النقود من بلد إلى آخر وذلك حسب تطوره الاقتصادي وتطور جهازه المصرفي، وهو ما سنراه من خلال التعريف و المفاهيم المترتبة لعرض النقود.

2.1.1.1: تعريف عرض النقود:

يمكن تعريف عرض النقود بصفة عامة على انه " كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة " [4] ص 85.

وعليه فإن عرض النقود يتمثل في كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد و المؤسسات، و التي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي و الاجتماعي و النظم المصرفية في البلد، هذا التطور هو ما أفرز عدة مفاهيم للعرض النقدي، أو كما يسميه بعض الاقتصاديين بمقاييس العرض النقدي وهي:

1 - المفهوم بالمعنى الضيق للعرض النقدي (M1): تعرف (M1) بأنها مجموع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة والتي تشمل (M1) على [3] ص 221 العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي زائد (+) الودائع الجارية (تحت الطلب) .

2 - المفهوم بالمعنى الواسع للعرض النقدي (M2): يعتبر (M2) تعريفاً أوسع للعرض النقدي و الذي يتكون من (العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الودائع الجارية) إضافة إلى أشباه النقود (الودائع لأجل) أي أن :

$$M2 = \text{العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي} + \text{الودائع الجارية} + \text{الودائع لأجل.}$$

3 المفهوم بالمعنى الأوسع للعرض النقدي ($M3$): وهو توسيع في تعريف عرض النقد خصوصاً في الدول المتقدمة نتيجة تقدم العادات المصرفية، ووعي الأفراد بذلك، وعليه فإن:

($M3$) يشمل عرض النقود بالمعنى الواسع ($M2$) زائد (+) الودائع الادخارية لدى مصارف الادخار (خارج البنوك التجارية).

* /هناك من الاقتصاديين من يضيف تعاريف أوسع للعرض النقدي الناتج عن التطور الاقتصادي في بعض الدول المتقدمة هي [3] ص 223:

$M4$ حيث أن $M4 = M3 +$ شهادات الودائع القابلة للتفاوض.

و $M5$ حيث أن $M5 = M4 + 100,000$ شهادة ودائع قابلة للتفاوض.

مع الإشارة إلى أنه ليس هناك إجماع عام حول هذه المجمعات ما بين الدول (البنوك المركزية). كما أن تحديد هذه المجمعات النقدية تعد من أهم المشكلات التي تتعرض لها السلطات النقدية في مختلف الدول [26] ص 85.

2.1.1.2: عرض النقود في الجزائر:

في الجزائر " ونظراً لعدم تطور النظام النقدي ولصغر حجم الكتلة النقدية المتداولة تبدو عناصر المجمعات النقدية الأساسية في غاية البساطة بالمقارنة مع المجمعات النقدية للدول المتقدمة، فنجد أن الكتلة النقدية M_1 تتكون من النقد المتداول (أوراق نقد + نقود مساعدة) والودائع تحت الطلب بالدينار الجزائري. أما المجمع النقدي الثاني M_2 فهو يضم بالإضافة إلى M_1 الودائع الأخرى (لأجل) بالعملة المحلية. المجمع النقدي الثالث M_3 فهو يضم بالإضافة إلى M_2 الودائع بالعملات الأجنبية سواء كانت تحت الطلب أو لأجل، أما المجمع الأخير M_4 فهو يشمل بالإضافة إلى M_3 باقي سندات الخزينة المعروضة للاكتتاب للجمهور والمؤسسات" [27] ص 46.

ويمكن أن ننهي هنا إلى القول أن هناك خلافاً بين الاقتصاديين فيما يخص أفضل تعريف للعرض

النقدي، وذلك انطلاقاً من السياسة الاقتصادية حيث تتطلب هذه الأخيرة [15] ص 170:

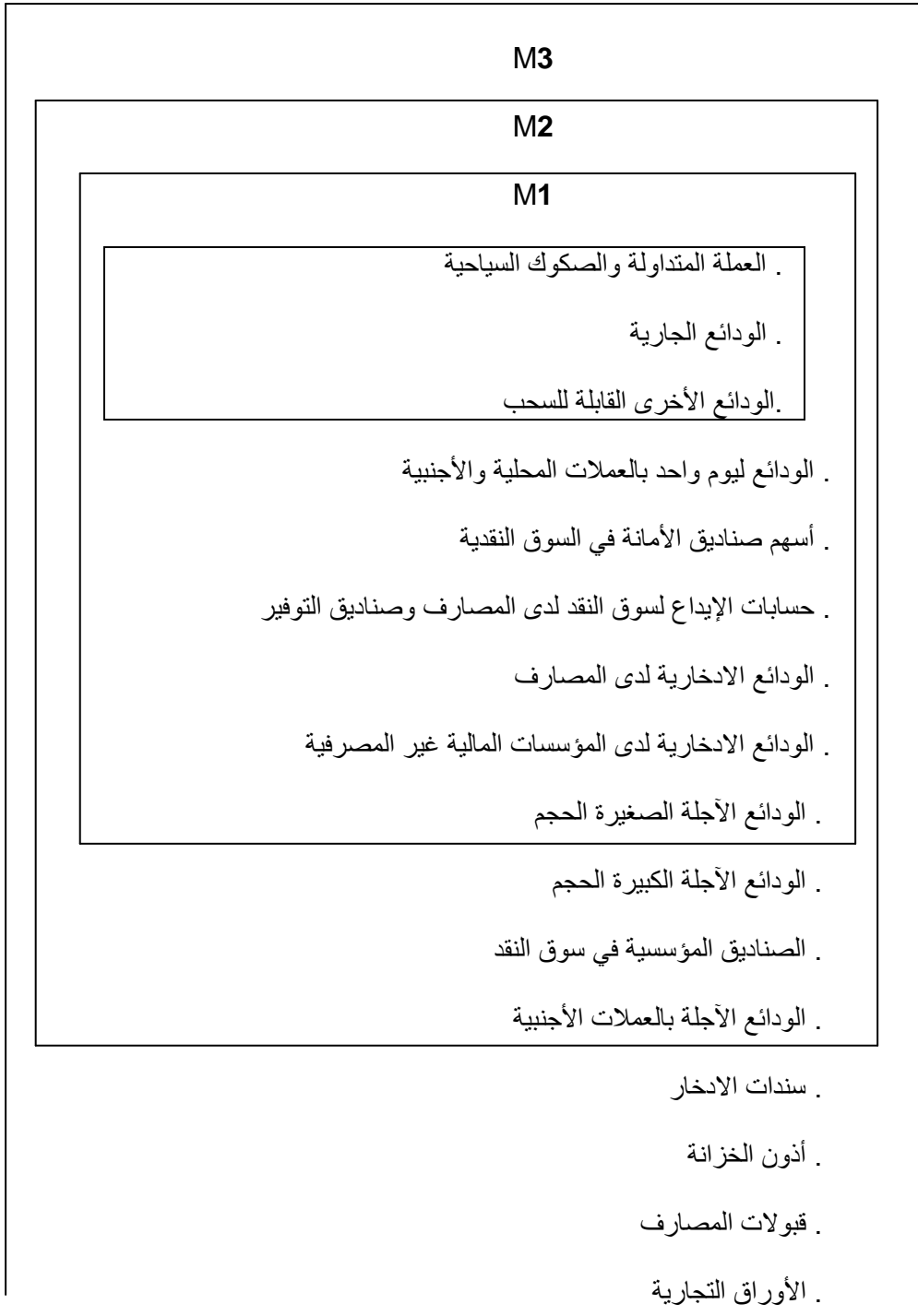
1- تناظر قريب بين التعريف النظري و التعريف التجريبي (القابل للقياس).

2- قدرة السلطات النقدية على التحكم في العرض النقدي التجريبي.

3- علاقة وثيقة وقابلة للتنبؤ بين التغيرات في العرض النقدي المعرف تجريبياً والأهداف الاقتصادية.

غير أن التعاريف السابقة للعرض النقدي لا تستوفي المعايير الثلاثة السابقة استيفاءً كاملاً.

وفيما يلي مخطط يبين المجاميع (المفاهيم) المختلفة لعرض النقود.



الشكل رقم (8): المجاميع النقدية المتاحة من الإحصائيات الحكومية في الدول الصناعية [28] ص168

2.1.2: طرق الإصدار النقدي.

تتولى البنوك المركزية في معظم دول العالم عملية الإصدار النقدي ، والتي تعمل على تنظيم عملية الإصدار بالقدر (الحجم) الذي يتلاءم والنشاط الاقتصادي في الدولة، وذلك للأسباب التالية [5] ص94:

- تحقيق وحدة النقد و التماثل في نظام النقود الورقية.

- تحقيق الثقة في النقد المتداول على اعتبار أنه صادر عن السلطة النقدية في البلاد.
- وحدة السياسة النقدية وسهولة اتخاذ القرارات المناسبة و تنفيذها .
- تمكين البنك المركزي من الرقابة على البنوك الأخرى.

هذا وقد تختلف القواعد المنظمة للإصدار النقدي، بحسب نوعية النظم الاقتصادية السائدة [29]ص35 ، حيث يوجد في الفكر الاقتصادي مدرستان [17]ص240 فيما يتعلق بأسس إصدار النقود.

*- المدرسة الأولى تضم أنصار حرية الإصدار، والتي تنادي بإعطاء الحق للبنوك التجارية في إصدار النقود، خاصة إذا كان الاقتصاد في حالة رواج اقتصادي.

*- المدرسة الثانية وتضم أنصار تقييد الإصدار، والتي تنادي بأن البنوك المركزية هي التي تضع السياسة الاقتصادية من خلال الحكومة، وبالتالي فهي الأجدر بحق الإصدار النقدي .

وقد أصبحت البنوك المركزية بعد مرورها بعدة أنظمة إصدار تقوم بإصدار النقود دون وجود علاقة تربط بين كمية النقود المصدر و الرصيد الذهبي للدولة، وإنما حسب ما يقدره البنك المركزي من احتياجات النشاط الاقتصادي للنقود، وقد حدث هذا بعد أزمة الكساد العالمي [17]ص313 (1929-1933)، وانتهيار نظام الذهب، ويمثل هذا النظام(نظام الإصدار الحر) الاتجاه الحديث في نظم الإصدار في مختلف الدول، لأنه يحقق أقصى درجات المرونة بين كمية النقود المصدرة ومتطلبات النشاط الاقتصادي منها(كمية النقود ويرجع ذلك إلى أن العرض النقدي تحت هذه القاعدة (النظام) لا يخضع في تغييره إلى قيد كمي كما هو الحال في ظل قاعدة الذهب [30]ص18 والأنظمة التي تلتها.

وعليه فإن " أهمية عملية الإصدار النقدي لا ترجع فقط إلى التحكم في حجم النقود المتداولة في الاقتصاد، بل ترتبط بأنواع النقود ودورها في الحجم الكلي لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد".

2.1.3: القاعدة النقدية.

لبناء نموذج أكثر تفصيلاً للعرض النقدي و قدرة البنوك على خلق النقود، يجب الاستناد إلى مفهوم القاعدة النقدية وكيفية عملها، باعتبارها أساس تركيب العرض النقدي .

2.1.3.1: مفهوم القاعدة النقدية:

يمكن تعريف القاعدة النقدية على أنها " تمثل كمية النقود المركزية (القانونية) المتاحة في فترة زمنية محددة، وتشمل القطع النقدية، الأوراق النقدية، الموجودات لدى مؤسسة الإصدار (البنك المركزي) " [31]ص87.

كما يشار إلى القاعدة النقدية (Base money (BM) على أنها النقود عالية القوة، وهي تعادل العملة في التداول (Currency in circulation (C C بالإضافة إلى الاحتياطات الكلية (Reserves (R) في النظام المصرفي [26]ص53 ، وعليه فإن القاعدة النقدية تتصف بـ [32]ص47:

*- السيولة التامة، فهي تتكون أساساً من النقد القانوني.

*- تعتبر القاعدة النقدية متغيراً خارجياً بالنسبة لتصرفات الوحدات الاقتصادية وتأثيرها عليها، فهي تتحدد من طرف البنك المركزي .

*- القاعدة النقدية تشكل مجموعة الأصول النقدية بأتم معنى الكلمة .

ومنه فإن القاعدة النقدية في صيغتها الرياضية هي: $BM = C + R$
حيث أن: BM: القاعدة النقدية، C : العملة المتداولة، R : الاحتياطات.

وعليه فإن القاعدة النقدية هي التزامات على السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي، وتشمل مجموع النقد المتاح لدى الجمهور غير المصرفي، وفي خزائن البنوك التجارية، و ودائع البنوك التجارية و القطاع الخاص.

2.1.3.2: مكونات القاعدة النقدية:

يمكن تناول مكونات القاعدة النقدية من زاويتين مختلفتين [33]ص266 ، أولاً من ناحية مصدرها أو البنود المقابلة لها، ثم ثانياً من حيث أوجه استخداماتها.

القاعدة النقدية = العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الاحتياطات النقدية للمصارف لدى البنك المركزي . وعليه فإن مكونات القاعدة النقدية هي:

أ- مصادر القاعدة النقدية: تشمل مصادر القاعدة النقدية (البنود المقابلة للقاعدة النقدية) على كل من العناصر التالية:

*- صافي المستحقات على الحكومة (NDCG): وينشأ هذا البند عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من البنك المركزي من أجل تمويل عجز الموازنة، أو بتجديد الدين العام المستحق السداد .

أي أن هذا البند يعكس الاقتراض الجاري للحكومة من البنك المركزي، تجاوز الإنفاق الحكومي للإرادات الحكومية الجارية.

*- صافي المستحقات على الاقتصاد (CCB): وهو الائتمان المقدم لتمويل العمليات الاقتصادية من البنوك التجارية على شكل قروض .

ويعتبر الائتمان المقدم للاقتصاد من العناصر المهمة في زيادة عملية الإصدار النقدي، ذلك أنه كلما زاد حجم الائتمان، زاد طلب البنوك التجارية للقروض (أو إعادة خصم الأوراق التجارية) من البنك المركزي، وهو ما يؤثر على حجم الكتلة النقدية (العرض النقدي) .

*- صافي المستحقات على العالم الخارجي (NFA): وتتمثل أساساً في الذهب و العملات الأجنبية التي يحوزها النظام البنكي والتي تشكل الجزء الهام من وسائل الدفع الدولية.

أي أن صافي المستحقات على العالم الخارجي أو الذمة على الخارج، هو رصيد الذهب و العملات الأجنبية في ميزانية البنك المركزي الناتج عن تصدير سلع وخدمات وطنية إلى الخارج، أو في شكل رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في الوطن، أو في شكل قروض خارجية، أو فوائد على رؤوس الأموال الوطنية في الخارج. وكما هو الشأن بالنسبة للمصادر السابقة، يؤثر صافي المستحقات على العالم الخارجي من العملات الأجنبية، في إصدار النقد المحلي، أي يؤثر في وسائل الدفع الداخلية (العرض النقدي).

ب- استخدامات القاعدة النقدية: تستخدم مصادر القاعدة النقدية في:

*- العملة المتداولة: العملة المتداولة (المطلوبات النقدية) يصدرها البنك المركزي، وهي الأوراق والقطع النقدية المكتوب عليها عبارة -البنك المركزي-.

وتعرف على أنها "كمية العملة في يد الجمهور" وهي بذلك تشكل أهم عنصر في العرض النقدي.

*- الاحتياطات: وتشمل هذه الاحتياطات على ودائع البنوك عند البنك المركزي، بالإضافة إلى نقود العملة التي تحتفظ بها البنوك في صورة نقد ورقي (احتياطات اختيارية). و الاحتياطات هي أصل للبنوك التجارية و التزام على البنك المركزي. ومنه فإن:

القاعدة النقدية (BM) = النقود المتداولة لدى الجمهور (CC) + احتياطات المصارف لدى البنك المركزي (R).

$$BM = CC + R \quad \text{أي}$$

هذا من جانب الاستخدامات، أما من جانب الأصول فان :

القاعدة النقدية (BM) = الذمم على الاقتصاد الوطني (CCB) + الذمم على الحكومة (NDCG) + الذمم على العالم الخارجي (NFA) .

$$BM = CCB + NDCG + NFA \quad \text{أي} :$$

2.1.4: السيولة المحلية.

تكون سيولة الاقتصاد الوطني أعم وأشمل من وسائل الدفع المتاحة، حيث تعتبر هذه الأخيرة محدداً من محددات درجة السيولة المتاحة للاقتصاد وأيضا قدرته على مواجهة التزاماته داخلياً وخارجياً [34] ص 34.

ومنه تتشكل السيولة المحلية من مجموع وسائل الدفع المباشرة وأشباه النقود، أي مجموع النقود بأنواعها والمتداولة خارج البنوك، التي تكون وسائل الدفع الجارية، ثم مجموعة أشباه النقود أو وسائل الدفع المشابهة للنقود.

2.1.4.1: تعريف السيولة المحلية:

يقصد بالسيولة المحلية عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3) مضافاً إليه الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية، كالأوراق المالية العامة، و السندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة، و البنوك العقارية، و الودائع الحكومية، و سندات الادخار، والأوراق التجارية [35].
وبتعبير واضح السيولة المحلية هي وسائل الدفع الجارية زائد (+) وسائل الدفع المشابهة [36].

وبذلك فان السيولة المحلية تتكون من:

- 1- وسائل الدفع الجارية: تتمثل هذه الوسائل في صافي العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي وتضم :
أ- صافي البنكنوت المتداول: وهي نقود ورقية يصدرها البنك المركزي في الدولة، وتعتبر أهم أنواع النقود

وأكثرها شيوعاً، وتمثل ديناً في ذمة السلطة النقدية التي أصدرتها (البنك المركزي). كما أن البنك المركزي يخضع في عمليات إصداره للبنكnotes لقيود قانونية تحدد حجم إصداره منها، تتمثل في الاحتفاظ بكمية من الذهب والعملات الأجنبية، وبما يتوافق واحتياجات المعاملات الاقتصادية في البلد.

ب- العملات المساعدة: وهي نقود على شكل قطع معدنية، مثل: (دينار، خمسة دنانير،...مائة دينار)، تصنع من المعادن (النيكل، النحاس)، بحيث تكون قيمة المعدن المصنوعة منه أقل من قيمتها النقدية، وتستعمل هذه النقود لتسهيل المعاملات الصغيرة، فهي بذلك لا تشكل كمية كبيرة من حجم الكتلة النقدية.

ملاحظة: تصدر هذه النقود في بعض الدول من طرف الخزينة العمومية، وتوضع في التداول من قبل البنك المركزي، أما في الجزائر فيصدرها بنك الجزائر.

ج- الودائع الجارية: إلى جانب النقود المعدنية (المساعدة) والورقية توجد فئة ثالثة من وسائل الدفع الجارية هي نقود الودائع الجارية التي تحدثها البنوك التجارية. وعليه فإن نقود الودائع هي نقود مشتقة لا تصدر عن البنك المركزي مباشرة، وإنما تصدر من البنوك التجارية، يمكن أن تسحب عليها الصكوك بدون إشعار مسبق [37]ص32، ولهذا يمكن اعتبارها كالنقود تماماً. وأنها تشكل جزء معتبر من السيولة المحلية.

2- وسائل الدفع المشابهة (أشبه النقود): وتتمثل عادة في الودائع لأجل وحسابات الادخار في البنوك التجارية والادخار، إذ تعتبر ديوناً على هذه البنوك تستحق الدفع بعد فترة زمنية محددة مقابل فائدة، وأن هذه الوسائل تؤثر تأثيراً قوياً في كمية وسائل الدفع العادية (الجارية)، لأنها يمكن أن تستخدم في تسوية المدفوعات، ولذا اصطلح على تسميتها بأشبه النقود، لأنها ليست نقود في حد ذاتها.

وعليه فإن هذين الأساسين (وسائل الدفع الجارية، ووسائل الدفع المشابهة) يشكلان السيولة المحلية في البلد. حيث أن:

$$\text{السيولة المحلية} = \text{النقود القانونية (المعدنية + الورقية)} + \text{الودائع الجارية} + \text{الودائع لأجل.}$$

2.1.4.2: تقدير السيولة المحلية في الاقتصاد:

يمكن تقدير السيولة المحلية في الاقتصاد من العلاقة بين كمية النقود المتداولة (M3) و إحدى المؤشرات الممثلة لمستوى النشاط الاقتصادي، وبالتحديد هي ناتج قسمة القيمة الجارية لكمية النقود المتداولة و القيمة الجارية لهذا المؤشر. وعادة المؤشر الأنسب للقياس في الاقتصاد، هو الناتج المحلي الخام أو الدخل المحلي الخام، بالقيمة الجارية.

وعليه فإن السيولة المحلية هي : $Lm3 = M3 / Yp$ (1)

حيث أن: $Lm3$: سيولة الاقتصاد، $M3$: العرض النقدي، Yp : الدخل المحلي الخام

ومن (1) يمكن حساب عدة معدلات [32] ص 100 للسيولة حسب مكونات عرض النقد هي:

- حجم النقد المتداول في المعاملات : $LE = E/Yp$

- حجم الأرصدة من كمية عرض النقد : $Lm1 = M1/Yp$

- حجم السيولة بالمعنى الواسع في الاقتصاد : $Lm2 = M2/Yp$

- السيولة الكلية للاقتصاد : $Lm3 = M3/Yp$

كما أن اختيار (تحديد) حجم السيولة في الاقتصاد أمر يتعلق بالأهداف التي تتبناها السلطة النقدية.

فارتفاع سيولة الاقتصاد قد تدفع الجمهور إلى إنفاق أكبر، الأمر الذي يترتب عنه حركة تضخمية.

أما انخفاضها فقد يؤدي إلى شح التمويلات و انخفاض الطلب (الإنفاق)، و بالتالي انخفاض الإنتاج وتراجع وتيرة النمو الاقتصادي .

إذن : فمعرفة اتجاه تطور السيولة المحلية في الاقتصاد مهمة جداً بالنسبة للسلطات النقدية، من أجل منع أي آثار قد تنجم عن زيادتها أو نقصانها عن الحجم الأمثل (التوازن النقدي و الحقيقي).

و إلى هنا يمكن القول أن تحديد تعريف واضح للعرض النقدي في البلد يعتبر أمراً ضرورياً. ذلك لأن

العرض النقدي يحتوي على كل أنواع وسائل الدفع التي يحوزها الأعوان الاقتصاديون داخل التراب الوطني، و التي تتكون أساساً من النقود القانونية و الأنواع الأخرى من النقود و الودائع عند المؤسسات المالية و المصرفية. كما أن أهمية تحديد وقياس العرض النقدي يتيح للسلطات النقدية في البلد الموازنة بين العرض النقدي (الكتلة النقدية) ومتطلبات النشاط الاقتصادي من ذلك.

2.2: الجهات المؤثرة في نمو عرض النقود.

بعد استعراض تعريف العرض النقدي و أساليب زيادته و نموه، سواء بالإصدار النقدي الجديد أو

- (خلق نقود الودائع، التي تشكل جزءاً معتبراً من المعروض النقدي. وعلى هذا فإن العرض النقدي بشكليه (الإصدار، نقود الودائع) لا يتغير حجمه بمحض الصدفة، وإنما يحدث تبعاً لقرارات وسلوك جهات تساهم بشكل أو بآخر في عملية نمو وتغير حجم العرض النقدي، وهذه الجهات هي ما نريد أن نتطرق إليه من خلال مطالب هذا المبحث.

2.2.1: أثر سلوك البنك المركزي على عرض النقود.

يحتكر البنك المركزي عملية إصدار النقود الورقية (أوراق البنكنوت)، فهو بذلك يعمل على التأثير في حجم النقود في الاقتصاد [38] ص 65 ، حيث يقوم بالتأثير على العرض النقدي من جانبين هما:

2.2.1.1: التأثير على القاعدة النقدية:

يتمثل تأثير البنك المركزي على القاعدة النقدية في النقد الذي يصدره ويسمى النقد الأساس (Base Currency in (CC (عالي الثقة)، والذي يتوزع بين الأفراد على شكل عملة في التداول (CC) و المصارف على شكل احتياطات (R) Reseves أي أن:

القاعدة النقدية تتوزع على العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي ، طالما أن الجمهور يحتفظ بقسط من ثروته على شكل نقدي سائل، وعلى مجموع الاحتياطات المصرفية (R) التي تتوزع الآن على احتياطي قانوني على ودائع الطلب (r) والاحتياطات الفائضة التي يكونها البنك من تلقاء ذاته (e) ويمكن كتابة القاعدة النقدية في شكلها الرياضي على النحو التالي: (1) BM = CC + R وهذه المعادلة (1) تمثل ما يعرف بالقاعدة النقدية.

حيث يمثل طرفها الأول أصول البنك المركزي، و الطرف الثاني التزاماته، إذ يترتب على تغير حدي هذه الأخيرة (الالتزامات) أحدهما أو كلاهما إلى تغير مستوى العرض النقدي ، ولتفسير هذا التغير بشكل واضح يلزمنا معرفة ميزانية البنك المركزي، التي تعبر عن آلية عملية الإصدار النقدي. و الجدول الموالي يبين مكونات ميزانية البنك المركزي في شقيها، جانب الأصول (الموجودات) و جانب الخصوم (المطلوبات).

الجدول رقم(2): ميزانية البنك المركزي [29]ص111.

التزامات البنك المركزي (مطلوبات أو استخدامات)		أصول البنك المركزي (موجودات)	
مطلوبات نقدية	1- النقد الاحتياطي (الاحتياطي النقدي)	موجودات أجنبية	1- موجودات أجنبية
	- عملة في التداول - ودائع البنوك التجارية - ودائع المؤسسات المالية		
مطلوبات غير نقدية	2- الودائع الحكومية	موجودات محلية	2- حقوق على الحكومة
	3- المطلوبات الأجنبية		3- حقوق على البنوك التجارية
مطلوبات نقدية	4- حسابات رأس المال	مطلوبات أخرى	4- حقوق على المؤسسات المالية الأخرى
	5- مطلوبات أخرى		5- موجودات أخرى

حيث نلاحظ من الجدول أن جانب التزامات (مطلوبات) البنك، تمثل القاعدة النقدية (BM). فهي بذلك العملة المصدرة من البنك المركزي وذات قوة (ثقة) إبراء قانونية، كونها صادرة عن سلطة نقدية. و من ميزانية البنك المركزي يتضح أن :

جانب الموجودات (الأصول) = جانب المطلوبات (الالتزامات).
 = مطلوبات نقدية + مطلوبات غير نقدية.

المطلوبات النقدية = الموجودات - المطلوبات غير النقدية.

وعليه فإن :

*- أي زيادة في الموجودات ينتج عنها زيادة في القاعدة النقدية، ومن ثم الزيادة في عرض النقد و العكس في حالة انخفاض الموجودات.

*- أي انخفاض في المطلوبات غير النقدية ينتج عنها زيادة في القاعدة النقدية، و من ثم زيادة في عرض النقود.

*- وبهذا فإنه إذا أراد البنك المركزي أن يصدر نقداً جديداً فعليه إما أن يزيد من موجوداته و المتمثلة في الموجودات الأجنبية (عملة أجنبية، ذهب، حقوق السحب الخاصة) و الموجودات المحلية (حقوق على الحكومة، حقوق على البنوك، حقوق على الاقتصاد). وإما أن يقلل من المطلوبات غير النقدية (ودائع حكومية، ودائع أجنبية، ودائع أخرى).

غير أن البنك المركزي لا يصدر النقود [4]ص94 إلا إذا طلب منه ذلك، وأن الموجودات ليس هي الدافع أو الحافز الوحيد للبنك المركزي لإصدار النقود.

2.2.1.2: التأثير على البنوك التجارية:

يقوم البنك المركزي بإصدار نقود جديدة من خلال التأثير على البنوك التجارية ووفق طريقتين هما:

الطريقة الأولى: يقوم البنك المركزي بإصدار نقود جديدة عندما تطلب منه الحكومة ذلك من أجل تغطية عجز الميزانية مقابل شراء (حيازة البنك المركزي) سندات حكومية. هذه الأموال التي تذهب على شكل نفقات حكومية مختلفة تؤدي إلى زيادة العملة في التداول (CC) ومن هذه الأخيرة يتشكل جزء من احتياطات البنوك (R) على شكل ودائع، وهو ما يؤدي إلى زيادة (نمو) عرض النقود في الاقتصاد

الطريقة الثانية: أما الطريقة الثانية التي يقوم من خلالها البنك المركزي بإصدار النقود القانونية، فهي عندما يتم اقتران البنوك التجارية منه (إعادة الخصم أو الاقتراض)، باعتباره الملجأ الأخير لعملية الاقتراض، والتي تستخدم هذه القروض في عملية خلق نقود الودائع، وبذلك زيادة عرض النقود ونموه في البلد. كما أن سياسة البنك المركزي تجاه البنوك التجارية تؤثر في عرض النقود من خلال التأثير على كمية الائتمان الذي تقدمه هذه البنوك بواسطة أدوات السياسة النقدية كمية كانت أم كيفية والتي منها [39] ص78.

نسبة الاحتياطي الإجباري: يؤثر البنك المركزي على البنوك التجارية في منح الائتمان بنسبة الاحتياطي الإجباري الذي يفرضه عليهم الاحتفاظ به مقابل كل وديعة. وعليه تؤدي زيادة نسبة الاحتياطي الإجباري أو انخفاضها إلى تقليص أو رفع مقدار الأرصدة النقدية المتاحة للإقراض لدى البنوك التجارية، وهو ما يؤدي بدوره إلى التأثير على عرض النقود. إذ هناك علاقة عكسية بين تغير نسبة الاحتياطي القانوني إلى إجمالي الودائع من جهة، وتغير عرض النقود من جهة أخرى.

و الميزة الأساسية لاستخدام سياسة تغيير حجم الاحتياطات النقدية هي أنها تؤثر على البنوك التجارية بالتساوي و بالتالي فتأثيرها قوي على العرض النقدي [40] ص173.

سعر الفائدة: وهو السعر المطبق من قبل البنك المركزي على البنوك التجارية في عملية الإقراض منه، والذي يرتبط عكسيا مع طلب البنوك التجارية للقروض من البنك المركزي، وأن تغير سعر الفائدة ارتفاعاً أو انخفاضاً، يساهم في تغير عرض النقود عكسياً إنخفاضاً أو ارتفاعاً .

سعر إعادة الخصم: وهو سعر الفائدة المطبق من البنك المركزي على خصمه للأوراق التجارية المقدمة له من البنوك التجارية، وهو يشبه إلى حد كبير سعر الفائدة في تأثيره على سلوك البنوك التجارية، ومن ثم التأثير على عرض النقود.

والجدير بالذكر أن تدخلات البنك المركزي فيما يخص سياسة إعادة الخصم تتم بطريقة انتقائية، بمعنى أن البنك المركزي يقرر بطريقة انفرادية ماهي الأوراق التي يقبل إعادة خصمها دون غيرها [16]ص262.

ملاحظة: الاتجاهات الحديثة لتأثير البنوك المركزية على الكتلة النقدية في الاقتصاد (عرض النقود) من خلال أدوات السياسة النقدية هي عمليات السوق المفتوحة .

إذن فإن سلوك البنك المركزي وتأثيره على عرض النقود يتم من خلال القاعدة النقدية وبطريقتين أساسيتين هما

- شراء (زيادة عرض النقود) أو بيع (تخفيض عرض النقود) السندات الحكومية.
- خفض (زيادة عرض النقود) أو رفع (تخفيض عرض النقود) لسعر إعادة الخصم و القرض.

2.2.2: أثر سلوك البنوك التجارية على عرض النقود.

تلعب البنوك التجارية دوراً محورياً في التأثير على تغير عرض النقود في أي دولة من خلال سياستها الائتمانية (خلق نقود الودائع)، وتعتبر عملية خلق النقود للمساهمة في النشاط الاقتصادي من أهم وظائف البنوك التجارية، إنطلاقاً من فكرة أنّ المودعين لن يأتوا -وفي نفس الوقت- لسحب وادائعهم، حيث تتم عملية خلق النقود من طرف البنوك التجارية، وهي عبارة عن نقود كتابية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولها حقيقة [41]ص45 و المعتمد في ذلك على مبدئين أساسيين هما: نسبة الاحتياطات، و التوقعات.

2.2.2.1: تأثير داخلي(من البنك):

يتمثل تأثير البنك التجاري على عرض النقد من داخل البنك نفسه في العاملين التاليين:

1- نسبة الاحتياطات: اعتماداً على افتراض (مبدأ) أن البنوك تحتفظ بنسبة معينة مقابل كل وديعة على شكل احتياطات، هذه الأخيرة قد تحوي احتياطات اختيارية إلى جانب الاحتياطات الاجبارية، فهي تؤثر على مقدرة البنوك التجارية في خلق نقود الودائع حسب حجم الاحتياطات التي تحتفظ بها هذه البنوك . فكلما زاد حجم الاحتياطات المحتفظ بها من الوديعة انخفض حجم الأرصدة المتاحة للإقراض، ومن ثم التأثير على عرض النقود، و العكس صحيح في حالة انخفاض حجم الاحتياطات. ويتم ذلك من خلال مضاعف النقود.

2- التوقعات: أما فيما يخص التوقعات فهي توقعات إدارة البنك لنسبة (مقدار) السحوبات المستقبلية على

الودائع الممكن أن يتعرض لها البنك مما يوقعه في :

- الاحتفاظ باحتياطات أكبر تقلل من قدرته على منح الائتمان، و بالتالي التأثير بالانخفاض على عرض النقود (ربح قليل للبنك لعدم توظيف هذه الاحتياطات الزائدة).

- الاحتفاظ باحتياطات اختيارية أقل وهو ما يزيد من قدرته على منح ائتمان أكبر و بالتالي زيادة عرض النقود (تحقيق ربح كبير مع إمكانية الوقوع في مشكلة (خطر) السيولة مع زيادته).

وفي هذه الحالة، فإن كمية النقود القانونية الموجودة أصلاً لم تبقى على حالها بل أضيف إليها كمية جديدة من النقود [42] ص 48، هي نقود الودائع التي خلقها البنك التجاري. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العرض الإجمالي للنقود [43]. وتستند نظرية خلق نقود الودائع إلى أنه من غير المرجح أن يطلب جميع المودعين سحب ودائعهم نقداً في آن واحد، فالذي يحصل أن تأتي مجموعة اليوم ومجموعة غداً، ومجموعة أخرى تأتي بعد فترة قد تقصر أو تطول، وبمقابل هذه السحوبات هناك إيداعات جديدة تغطي عمليات السحب اليومية، أضف إلى ذلك أنه باستطاعة البنك التجاري أن يلجأ إلى البنك المركزي طالباً لقرض أو لإعادة خصم ما عنده من أوراق تجارية. وتمتد عملية خلق نقود الودائع وفقاً لصيغة المضاعف النقدي الذي يأخذ صورتين مبسطة وموسعة على النحو الموالي:

مضاعف النقود البسيط: يعرف على أنه عبارة عن نسبة تستخدم كوسيلة لقياس مقدرة البنوك على خلق النقود (نقود الودائع) في الاقتصاد الوطني
الصيغة الرياضية: تكتب الصيغة الرياضية المبسطة للمضاعف النقدي على الشكل [44] ص 38:

$$M = k b + r(1-b)M \quad \longrightarrow \quad k = 1/b+r(1-b)$$

وهي الصيغة الرياضية [45] للمضاعف النقدي الذي تستطيع البنوك التجارية خلق نقود الودائع من جرائه.

شروط (الانتقادات التي وجهت إلى) مضاعف النقود البسيط [46]:

- أ- افتراض أن الأفراد يقومون بإيداع كافة أموالهم في البنوك (لا يوجد تسرب نقدي) وهذا افتراض غير واقعي، لأن الأفراد يحتفظون بجزء سائل من النقود لديهم لمواجهة متطلباتهم اليومية.
- ب- افتراض أن البنوك تقوم بإقراض كافة الودائع لديها بعد خصم الاحتياطي الإجمالي، والحقيقة أن البنوك تحتفظ بنسبة أكبر من الاحتياطي الإجمالي (احتياطات اختيارية) لمواجهة الظروف الطارئة و التغيرات الاقتصادية.
- ج- افتراض أن هناك طلباً على القروض يغطي الأموال الفائضة، وهذا قد لا يحدث في المجتمع.
- د- إهمال الفوائد التي يتقاضاها البنك على القروض.

2.2.2.2: تأثير خارجي (خارج عن إرادة البنك):

وهو التأثير الذي تتسبب فيه جهات خارجة عن إرادة البنك التجاري.

مضاعف النقود الموسع: إذا أخذنا بعين الاعتبار النقاط السابقة و التي أهملها(شروط) مضاعف النقود البسيط، فإن مضاعف النقود الموسع هو : المضاعف النقدي - الذي يفترض أنّ البنوك التجارية ليست بكاملة الإقراض، بالإضافة إلى احتفاظها باحتياطات فائضة (اختيارية e) (elective) تدعيماً لمركزها المالي، وأنّ الجمهور يوزّع ثروته بين النقد السائل والودائع تحت الطلب ، وهذا يعني أنّ هناك تسرباً للعملة خارج الجهاز المصرفي، وبالتالي فإنّ القروض التي يقرضها البنك لا تؤول إليه كاملة من جديد[43].

الصيغة الموسعة: الصيغة الرياضية الموسعة للمضاعف النقدي تأخذ شكل متوالية هندسية أساسها (1-r)

$$dM = x + x(1-r) + x(1-r)^2 + \dots + x(1-r)^n$$

حيث أن: dM حجم الودائع المشتقة

(1-r)ⁿ عدد مرات تداول الوديعة بين البنوك، و(x) الوديعة.

ومنه فإن صيغة المضاعف الموسعة فهي على الشكل التالي: $K = [1-(1-r)^n] / [1-(1-r)]$

تعريف نقود الودائع: عندما تقوم البنوك التجارية بمنح الائتمان فهي بذلك تضع كمية من الوسائل والأدوات النقدية تحت تصرف المقترضين [47]ص18، فعمل البنوك التجارية لا يخرج عن الحالتين التاليتين:

- 1- يقوم البنك التجاري بدفع قيمة القرض دفعة واحدة أو على عدة دفعات، في شكل نقود قانونية من كمية النقود القانونية التي يحوزها إلى المقترض، أي نقل مبلغ من النقود من حوزة البنك إلى حوزة المقترض، دون أن يطرأ أي تغيير على إجمالي كمية النقود المعروضة، (إتمام العملية دون خلق لنقود الودائع).
- 2- يقوم البنك التجاري بإعطاء المقترض الحق في أن يسحب عليه مبالغ في حدود قرضه بموجب الشيكات أو الحوالات لتسديد قيمة السلع و الخدمات، كما لو استخدم النقود القانونية .

ففي هذه الحالة نجد أن مجموعة من المدفوعات قد تمت دون استخدام النقود القانونية، وذلك بإستخدام نقود أخرى استحدثها(خلقها) البنك التجاري، هي نقود الودائع، أي رصيد المقترض، أو الودائع التي خلقها البنك بقيوده المحاسبية في دفاتره، وكانت الشيكات والحوالات هي وسائل نقل ملكية هذه الودائع الجديدة ، وفي هذه الحالة نجد أن كمية النقود القانونية الموجودة، قد أضيفت إليها كمية نقود الودائع التي خلقها البنك التجاري، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة كمية النقود المعروضة [47]ص19.

و أن نقود الودائع هذه تمثل قوة شرائية يمكن تداولها من حساب إلى حساب آخر وفاءً لثمن شراء السلع و الخدمات المختلفة، وانتشار هذا التداول يساهم في نمو عرض النقود مساهمة فعالة .

ويتأثر المضاعف النقدي بمجموعة من العوامل أو المحددات التي تقلل من قدرة البنوك التجارية على التوسع في القروض و بالتالي على زيادة عرض النقد و هذه العوامل هي [4]ص 96:

- التسرب النقدي.
 - نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية ولأجل (rd .rt) .
 - مقدار ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به على شكل عملة (cr) .
 - مقدار ما ترغب البنوك الاحتفاظ به على شكل احتياطات اختيارية (e) .
 - مقدار ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به على شكل ودائع لأجل (a) .
- إذن فبالنظر إلى أهمية قرارات البنوك التجارية في عملية منح الائتمان و تأثيرها البالغ في مجرى الحياة الاقتصادية للمجتمع بمختلف وجوهها، فإن هذه البنوك عادة ما تخصص إدارة من إداراتها لمباشرة عمليات الائتمان وحدها، تقوم بتجميع وتحليل كافة المعلومات الخاصة بالحالة الائتمانية للمقترضين الحاليين والمحتملين [48]ص 134.

2.2.3: أثر سلوك المودعين على عرض النقود.

يتمل تأثير سلوك المودعين في عرض النقود من خلال:

2.2.3.1: تأثير الأفراد:

يعتبر الجمهور طرفاً فعالاً في التأثير على عرض النقد في الاقتصاد، من خلال التأثير على كل من القاعدة النقدية ومضاعف الائتمان. فمن ناحية القاعدة النقدية يظهر تأثيره في نسبة السيولة (العملة) إلى الودائع التي يحتفظ بها، إذ أن زيادة العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي يعني زيادة نسبة التسرب النقدي، الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان، ومن ثم التأثير على عرض النقود بالنقصان و العكس صحيح . أما من ناحية مضاعف النقود فيتم تأثيره من خلال حجم الودائع التي يحتفظ بها، باعتبارها (الجمهور) الجهة الرئيسية التي تقوم بإيداع الأموال في البنوك، والتي تؤثر على المضاعف النقدي و بالتالي تؤثر على عرض النقود في الاقتصاد.

أي أن تأثير سلوك المودعين في عرض النقود يظهر أساساً في قيمة الودائع المودعة أو حجم القروض المسحوبة من المنظومة البنكية.

و عليه فسلوك المودعين أو جمهور الأفراد تتجلى في الأصول المالية التي تشكل المحفظة المالية لهم و المتكونة أساساً من:

- الأرصدة من النقد القانوني (E). - الودائع تحت الطلب (D).
- الودائع لأجل (T). - الودائع الادخارية (S).

و عليه فإن أي تصرف من تصرفات الجمهور فيما يتعلق ببنية المحفظة المالية، يؤثر على عملية خلق النقد [33]ص161 من طرف الجهاز المصرفي، ومن ثم على عرض النقود بصفة عامة.

2.2.3.2: محددات تأثير الأفراد:

كما أن لسلوك المودعين تأثيراً على عرض النقود فإن لسلوك المودعين عوامل و محددات تحد أو تقيد من سلوكه وأهم هذه العوامل و المحددات هي [49]:

- 1- ثروة الفرد و دخله الحقيقي: فكلما زاد دخل الفرد أو ثروته تمتع بالاستقرار المالي وهو ما يدفعه إلى التقليل من طلبه على العملة، و إنشاء إيداعات في البنوك و العكس في حالة انخفاض دخله.
- 2- مدى تقدم الوعي الادخاري و العادات المصرفية: يلعب تقدم الوعي الادخاري لدى الأفراد أهمية بالغة في التقليل من التسرب النقدي و توسيع الإيداعات المصرفية، مما يساهم في التأثير على عرض النقود.
- 3- الذعر المصرفي و رغبة الأفراد الاحتفاظ بالموجودات سائلة 100% : فأى أزمة مصرفية أو عدم تلبية طلبات الزبون لسحب أمواله، يجعل منه لا يرغب في التعامل مع النظام المصرفي لعدم ثقته التامة فيه، وتفشي بذلك ظاهرة الاكتناز (تسرب نقدي كبير) .
- 4- ارتفاع معدل الضريبة و العمليات غير المشروعة (غسيل الأموال، التهريب، السوق السوداء ..) كل هذه العمليات تجعل الفرد يفضل التعامل نقداً و عدم الإفصاح عن أنشطته و عملياته، مما يؤثر في عرض النقود.
- 5- توقعات الأفراد حول مردود مختلف الموجودات المتوافرة لديهم و الشكل الذي يأخذه أياً منها، إن كان نقداً أو قروضاً أو أوراق مالية أو أي موجودات أخرى [45]ص151.
- 6- قيمة الضمانات و نسب الفائدة التي تطلبها البنوك في حالة طلب الزبون للقروض، مما يجعل هذا الأخير يحجم عن طلب قروض من البنوك التجارية.

2.2.4: أثر الأوضاع الاقتصادية على عرض النقود.

على غرار الأطراف السابقة المؤثرة في نمو عرض النقود فإن للأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد دور هام في نمو عرض النقود وذلك من خلال الوضع الاقتصادي السائد أو من عوامل أخرى.

2.2.4.1: الوضع الاقتصادي:

المقصود بالوضع الاقتصادي الحالة الاقتصادية في البلد في فترة زمنية معينة، أي هل الوضع الاقتصادي في حالة رواج و انتعاش؟ أم أنه في حالة تضخم أو كساد ركودي؟ أو حالة خاصة كما حدث في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الحالة المزروجة "حالة الكساد التضخمي"؟...

إذن فإن طبيعة الوضع الاقتصادي السائدة في البلد تنعكس أثارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عرض النقود، من خلال التأثير على النشاط الاقتصادي.

فمثلا في حالة الرواج يزداد الطلب على النقود لغرض المعاملات وإتمام الصفقات، وهذا التزايد في الطلب النقدي يترتب عليه زيادة في سرعة تداول النقود، وبالتالي تزداد كمية النقود المتاحة في المجتمع حتى في ظل ثبات حجم الكتلة النقدية [3] ص 232، باعتبار أن التداول المتكرر للوحدة النقدية أو حتى الوديعة يضاعف كمية النقود الموجودة أصلاً في التداول.

أما في حالة الكساد أو الانكماش الاقتصادي، فتزداد رغبة الأفراد في الاحتفاظ بأرصدة نقدية، نظير توقعاتهم بانخفاض دخولهم أو انقطاعها [5] ص 63، والاحتياط للظروف المستقبلية غير المتوقعة نتيجة الوضع الاقتصادي، وهو ما ينعكس سلبياً على عرض النقود من خلال انخفاض سرعة تداول النقود المتأثرة أيضاً بانخفاض الإنفاق.

أما في حالة التضخم التي يقوم فيها الأفراد بالتقليل من الاحتفاظ بالنقود جاهزة (سائلة) أو ودائع، نتيجة انخفاض قيمتها و ارتفاع تكاليف المعيشة، مما يدفعهم إلى زيادة الإنفاق، سواء على السلع و الخدمات، أو الأصول الحقيقية، وهو ما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار، ذلك ما يؤثر على عرض النقود من خلال:

- زيادة سرعة تداول النقود و بالتالي زيادة عرض النقود .
- رفع الأجور لاحتواء ارتفاع الأسعار وهو بالتالي زيادة في عرض النقود.
- دعم الأسعار الذي هو عبارة عن إنفاق أيضا يضخ في الاقتصاد ما يدفع إلى نمو عرض النقود. كما أن الوضع الاقتصادي لا يؤثر في عرض النقود من خلال الحالة التي يمر بها من كساد أو رواج فقط. وإنما كذلك من خلال طبيعة الاقتصاد و مكوناته، و أهم المؤسسات الاقتصادية التي يضمها أو يحويها.

2.2.4.2: عوامل التأثير:

إذ أن كل هذه العوامل تؤثر في عرض النقود بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فمثلاً:

1- درجة تقدم الجهاز المصرفي: حيث أن جزءا كبيرا من عمل البنوك التجارية هو تجميع النقود من

- المجتمع و إعادة توزيعها بصورة أكثر فاعلية، و نقلها من الاكتناز إلى التداول، مما يضيف عليها نوعاً من الحركية (سرعة التداول) ومضاعفتها (مضاعف الائتمان)، إضافة إلى نوعية السياسات الائتمانية للبنوك.
- 2- توفر سوق مالية و نقدية نشطة: إذ أصبحت البورصة أداة فعالة في تحريك دواليب النشاط الاقتصادي، و مجالاً رحباً لتحريك (تداول) و تفعيل الأموال بين الجمهور و المؤسسات الاقتصادية، و حسن إدارة السيولة المحلية من خلال عمليات السوق المفتوحة، لضخ أو سحب السيولة من الأسواق .
- 3- سياسة الإصلاح الاقتصادي المنتهجة في البلد: فقيام الحكومة بضخ المليارات من الدينارات في مشروعات عملاقة دفعة واحدة دون مراعاة قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب هذه المشروعات [50]. هذه المشروعات التي استلزمت خروج مليارات من الدينارات من دائرة السيولة في الاقتصاد إلى شراء معدات و أدوات، مما شكل أثراً على عرض النقود و الأسعار في الاقتصاد.
- 4- التدفقات المالية الخارجية: الأمر الذي ينعكس على معدلات التضخم و أسعار الأصول المالية و العقارات من جهة، و نمو الائتمان من جهة أخرى، وهو ما يؤدي إلى نمو في حجم السيولة المحلية، و بالتالي التأثير على نمو عرض النقود .

وإلى هنا يمكن القول أن تأثير الأطراف السابقة (البنك المركزي، البنوك التجارية، الجمهور، واقع الاقتصاد) في عرض النقود يشكل تداخلاً هاماً في تفسير العلاقات النقدية التي تتم على حجم النشاط الاقتصادي، كونه هو المتلقي أو المستوعب لحجم هذا المعروض النقدي، وأن جميع تصرفات هذه الأطراف تتم على أساسه من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المرغوبة.

2.3: الطرق المؤدية إلى نمو العرض النقدي.

بعد استعراض تعريف العرض النقدي و الجهات المؤثرة في نموه سواء بالزيادة أو بالنقصان من خلال تصرفاتها، سوف نرى في هذا المبحث الصيغ أو الطرق المؤدية إلى نمو العرض النقدي، نمو مباشراً كالإصدار النقدي، أو غير مباشر عن طريق خلق الائتمان (نقود الودائع) التي تصدرها البنوك التجارية، أو من خلال حركية النقود الموجودة في الاقتصاد دون إصدار جديد أو عمليات ائتمانية جديدة .

2.3.1: الإصدار النقدي.

يعتبر الإصدار النقدي المنشأ أو المنطلق الأساسي لنمو عرض النقود، غير أنه يشمل النقود القانونية فقط وليس عرض النقود الكلي.

2.3.1.1: الإصدار النقدي:

تنسب عملية الإصدار النقدي إلى البنوك المركزية باعتبارها الجهة الوحيدة المخول لها من الحكومة حق إصدار النقود (خلق العملة) [18] ص 293 ، و تنفيذ الأسس و المعايير الواجب التقيد بها عند قيامه بالإصدار النقدي، إذ ارتبط إصدار أوراق البنكنوت في معظم الدول تقريبا بنشأة البنوك المركزية، التي كانت تعرف حتى بداية القرن العشرين باسم بنوك الإصدار [51] ص 142. ذلك أن ما يترتب على تركيز وظيفة الإصدار في بنك واحد ما يلي [51] ص 143:

- 1- زيادة ثقة جمهور المتعاملين في أوراق النقد المصدرة.
- 2- تمكين البنك المركزي من التأثير في حجم الائتمان عن طريق التأثير في حجم الاحتياطات التي تحتفظ بها البنوك التجارية مقابل الودائع .
- 3- تقديم ضمان أكبر ضد الإفراط في إصدار أوراق النقد الذي قد ينتج عن تعدد بنوك الإصدار.

هذا و تخضع البنوك المركزية لقيود قانونية و تشريعية تنظم قدراتها وتحدد إمكاناتها في إصدار العملة، هذه القيود ترتبط أساسا بغطاء العملة من حيث نوعية وطبيعة مكوناتها، و حجمها أو مقدارها. فعندما كان الإصدار النقدي مغطى كلياً بالذهب كان حد الإصدار محدد، و بعد التخلي عن قاعدة الذهب إلى الإصدار الحر، أصبح الغطاء الفعلي للعملة مرتبط بدرجة تطور الاقتصاد الوطني و قدراته الإنتاجية، مما أضفى على غطاء العملة مكونات متعددة و مختلفة مثل (سندات الحكومة، أوراق تجارية، عملات دولية قوية، إضافة إلى رصيد من الذهب). وعليه فإن البنك المركزي يقوم بإصدار العملة الوطنية حسب متطلبات الاقتصاد الوطني، وهو ما يؤدي إلى زيادة في المعروض النقدي

2.3.1.2: دواعي الإصدار النقدي:

ويقوم البنك المركزي بإصدار العملة في الحالات التي يتوفر فيها غطاء الإصدار و هو على التوالي:

- أ- عند شراء (حيازة) الذهب: إذ ينتج عنها زيادة في موجودات البنك المركزي و هذه الوضعية تمكنه من إصدار نقود قانونية لسداد قيمة المشتريات و التي تعني زيادة العرض النقدي.

ب- عند شراء العملات الأجنبية: إن شراء العملات الأجنبية من أية جهة كانت سواء من الأفراد أو المؤسسات الاقتصادية و المالية الأخرى، يؤدي ذلك إلى إصدار النقود القانونية لسداد قيمة هذه العملات (المشتريات من العملات)، و بالتالي زيادة في عرض النقود.

ج- عند شراء الأوراق المالية: عندما يرغب البنك المركزي في زيادة النقود المتداولة في الاقتصاد يقوم بإصدار نقود قانونية وطرحها في السوق من خلال عمليات السوق المفتوحة بشراء أوراق مالية.

د- عند الاقتراض من الخارج: عند الاقتراض من الخارج يقوم البنك المركزي بتحويل هذه القروض التي هي عبارة عن عملات أجنبية إلى عملة محلية لاستخدامها و تداولها داخليا، وهو ما يتطلب إصدار مقابلها (وفق سعر الصرف السائد بين العملتين) نقود قانونية و بهذا زيادة في عرض النقود.

هـ- عند تقديم مساعدات أو سلفيات: تلجأ الحكومة إلى البنك المركزي لتغطية نفقاتها و عجزها عن طريق الخزينة العامة، الشيء الذي يؤدي بالبنك المركزي إلى إصدار نقود قانونية لذلك، خاصة إذا كانت قروض مباشرة للاقتصاد.

و- عند إقراض البنوك التجارية: تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي في حالة الحاجة إلى السيولة أو عدم القدرة على تغطية طلبات (سحوبات) الزبائن، وهو ما يدفع البنك المركزي إلى إصدار نقود قانونية لتمويلها .

ي- عند خصم الأوراق التجارية: وهي عملية تدفع البنك المركزي إلى إصدار نقود قانونية لتلبية طلبات البنوك بخصمه للأوراق التجارية.

وعليه يمكن القول أن البنك المركزي يكون ملزماً بعملية الإصدار النقدي فوراً، كما قد لا يترتب عليه إصدار فوري للنقود. مثل حصول البنك المركزي على قروض بالعملة الأجنبية وحالة الاقتصاد لا تستدعي أموالاً إضافية، فإنه يرجئ عملية الإصدار النقدي إلى وقت سداد القرض .

وكخلاصة لعملية الإصدار النقدي نقول: أن عملية الإصدار النقدي لا ينحصر تأثيرها على عرض النقود فقط بمقدار الإصدار النقدي، بل يتجاوز ذلك بكثير لما له علاقة بما تصدره البنوك التجارية من نقود الودائع من خلال المضاعف النقدي و هو ما نحاول توضيحه في المطلب الموالي.

2.3.2: الائتمان المصرفي.

يعتبر الائتمان المصرفي الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فتره معينه مقابل عائد مادي متفق عليه. لذلك فهو يؤثر في نمو عرض النقود .

2.3.2.1: الائتمان المصرفي:

يعبر الائتمان المصرفي (مضاعف الائتمان) عن مقدرة الجهاز المصرفي على توليد النقد. فعندما يتوفر الجهاز المصرفي على فائض في السيولة يستطيع توليد النقد. وسيستمر ذلك حتى القيمة القصوى المعطاة من طرف المضاعف. وعند هذه القيمة، مع الأخذ في الاعتبار التسربات، يزول ذلك الفائض في السيولة [52]ص79. وتساهم البنوك التجارية بنسبة كبيرة في نمو عرض النقود تصل في بعض البلدان المتقدمة إلى حد 90% من مجموع عرض النقود، بقيامها بخلق نقود الودائع (نقود ائتمانية) عند قيام الأفراد بإيداع احتياطياتهم من النقود القانونية لدى هذه البنوك، إذ تقوم هذه الأخيرة بمضاعفة هذه الودائع تفوق كميتها في النهاية كمية النقود القانونية المودعة لديها من خلال المضاعف النقدي، الذي يؤدي في النهاية إلى خلق قوة شرائية جديدة، توضع تحت تصرف الأعوان الاقتصاديين الذين يقومون بتداولها بواسطة الصكوك من يد إلى أخرى دون الحاجة لانتقال النقود القانونية مادامت هذه النقود (نقود الودائع) تقوم بوظائف النقود كاملة، وثقة الجمهور بالجهاز المصرفي موجودة. ويمثل الجدول التالي نسبة مساهمة البنوك التجارية (نقود الودائع) في عرض النقد في بعض الدول.

الجدول رقم(03): نسبة مساهمة البنوك التجارية في عرض النقود في بعض الدول [53]

السنة	البلد	الجزائر	عمان	السعودية	اليابان	الصين
2000	80.41	49.6	84.01	75	88.94	
2001	76.66	60.7	85.53	76.3	89.73	
2002	77.09	62.4	86.6	79.5	90.99	
2003	76.7	62.2	86.71	80	-----	
2004	76.6	86.62	87.87	91.44	-----	
2005	77.79	95.54	88.38	91.88	-----	
2006	77.86	95.53	89.5	-----	-----	
2007	79.72	95.73	90.85	92.48	-----	

وعليه يساعد الائتمان المصرفي النقود القانونية في استحداث قدر من وسائل الدفع يتناسب حجما و نوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع [48]ص127، ليس هذا فحسب بل إن الائتمان قد يسمح في بعض الأحيان بالاستغناء عن النقود، حيث يمكن عن طريقه أن يتم التعامل بين الأفراد دون الحاجة لاستعمال النقود اكتفاء بتداول أوامر تسديد الديون بين بعضهم البعض، بدل من تداول النقود. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتم حوالي 90% من قيمة المدفوعات في الاقتصاد القومي بواسطة النقود الكتابية في شكل شيكات، و تبلغ هذه النسبة حوالي 80% في إنجلترا، و 50% في فرنسا [48]ص128.

2.3.2.2: العوامل المحددة والمنظمة لعملية خلق الائتمان أو نقود الودائع [54] ص 138:

في الحياة العملية توجد عدة عوامل تحد من قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع

أهمها [47] ص 20:

*- الاحتياطات: سواء القانونية أو الاختيارية لمقابلة الطلبات المحتملة لسحب الودائع من قبل الزبائن وتجنباً للوقوع في مشكل السيولة، إضافة إلى ماتحملة القوانين المصرفية في ذلك.

(في الجزائر حسب قانون النقد والقرض الاحتفاظ ب 25% من قيمة الوديعة) ، هته الاحتياطات تؤثر مباشرة على قدرة البنوك على خلق نقود الودائع، فزيادة هذه الاحتياطات تقلل من قدرة البنوك على خلق نقود جديدة، وتخفيضها يزيد من إمكانية البنوك على خلق نقود جديدة بعدة أضعاف من قيمة الوديعة الأصلية.

*- عادات الدفع بواسطة الشيكات و الحوالات: إن إتمام عملية الدفع بواسطة الشيكات و الحوالات يعني بالنسبة للبنوك تحرير لقدر من النقود القانونية يمكن أن يتخذ أساساً للتوسع في خلق الودائع . إذ أنه كلما انتشرت عادة الدفع بالشيكات و الحوالات البنكية (البطاقات البنكية) كلما زادت مقدرة البنوك على خلق الائتمان، ومن ثم نقود الودائع و العكس في حالة تقلص هذه العادات .

*- ميل احتفاظ المتعاملين (الجمهور) بالنقود القانونية في البنوك: حيث أن مقدرة البنوك التجارية في خلق نقود الودائع، إنما تتوقف على كمية النقود القانونية التي في حوزتها من إيداعات المتعاملين (أفراد و مشروعات)، فميل هؤلاء المتعاملين للاحتفاظ بالنقود القانونية داخل أو خارج البنوك يعد عاملاً هاماً من العوامل التي تحد من قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع .

*- الطلب على الائتمان: إذا كان احتفاظ الجمهور بودائع في البنوك عاملاً مهماً في خلق نقود الودائع، فإن هذه الاحتفاظات إن لم يقابلها طلب ائتمان (قروض) فإن البنوك التجارية تبقى عاجزة على خلق نقود الودائع، لأن أساس العملية هو إقراض الوديعة الواحدة عدة مرات. وبهذا فإن للطلب على الائتمان دور محوري في التأثير على مقدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع.

*- سياسة البنك المركزي: وذلك تبعاً لأهداف السياسة النقدية و باستخدام الوسائل (أدوات السياسة النقدية) الفعالة التي تؤثر على الوظيفة النقدية للبنوك التجارية وهي خلق نقود الودائع.

2.3.3: سرعة تداول النقود.

إذا كانت سرعة تداول النقود هي معدل أو متوسط استخدام النقود أو انتقالها من يد إلى أخرى بغرض التداول، فقد أجمع كثير من الاقتصاديين على أثر تغيرات سرعة تداول النقود على كمية النقود المعروضة ومن ثم على التجارة و العمالة.

ولعل أول من تناول موضوع سرعة تداول النقود وأثرها على كمية النقود المعروضة (العرض النقدي) هو الاقتصادي جون لوك [55]ص20 عام 1690 عندما أوضح أن كمية النقود اللازمة لتسيير حركة التجارة تتوقف على سرعة التداول، وكلما زادت كمية النقود التي يحتفظ بها الأفراد بعيدا عن التداول كلما قلت سرعة التداول ومن ثم العرض النقدي بصفة عامة. أما كانتليون فقد أكد أن زيادة سرعة تداول النقود يكون لها نفس الأثر الذي تحدثه زيادة كمية النقود المصدرة، ومن ثم إلى زيادة المعروض النقدي. كما بين أيضا أن ما تفعله البنوك التجارية عندما تصدر نقوداً (نقود الودائع) تزيد قيمتها عن قيمة مآليها من ودائع، إنما يؤدي ذلك إلى زيادة سرعة تداول النقود، ويؤثر بالتالي على حركة تداول السلع و المدفوعات. وعليه فإن الحفاظ على معدل تزايد ثابت لنمو العرض النقدي الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار و مستوى الناتج الوطني و العمالة يرتكز على أثر سرعة تداول النقود في تحريك الأسعار و التشغيل في المجتمع.

2.3.3.1: أسس و محددات سرعة تداول النقود:

في هذا الشأن يمكن القول أن كمية معينة من النقود تسمح بأداء حجم أكبر أو أصغر من المبادلات وفقا لسرعة تداول وحداتها. أي نفس الوحدة النقدية تستعمل لأداء أكثر من معاملة بما يوحي أنه بدون تغير في عدد وحدات كمية النقود المتاحة يمكن أداء حجم معاملات أكبر، فتكون قيمة هذه المعاملات أكبر من قيمة كمية النقود المتداولة.

يفهم مما سبق أن سرعة تداول النقود تلعب نفس الدور الذي تلعبه الوحدات النقدية نفسها [32]ص77. كما أن العلاقات التي اقترحها فيشر [55]ص20 والتي يسوي فيها بين قيمة المعاملات، بضرب حجم المعاملات (T) في مستوى الأسعار (P)، وقيمة كمية النقود المتداولة بضرب كمية النقود (M) في سرعة تداولها (V) أي $\bar{P}T = MV$. وفي ظل ثبات حجم المعاملات (T) و كمية النقود المصدرة (M) (بحيث هذه الأخيرة محددة من قبل السلطات النقدية) فإن زيادة (V) تؤدي إلى زيادة الطرف (1) (كمية النقود المتداولة).

وفي سياق آراء الاقتصاديين في سرعة تداول النقود فإن (De Boissieu) يرى أن سرعة تداول النقد تتمتع بالمرونة نحو الارتفاع أو الانخفاض، حتى وإن كانت هذه المرونة محددة إلا أنه لا يمكن ولا يجوز إهمالها [54]ص83، وأن مجال (حدود) مرونة سرعة تداول النقود هي العوامل الموضوعية أو المؤسسية من جهة، و العوامل النفسية أو النقدية من جهة أخرى.

2.3.3.2: العوامل المؤثرة في سرعة تداول النقود:

هناك عدة عوامل تؤثر على سرعة تداول النقود ومن ثم العرض النقدي، من بين هذه العوامل :

- 1- الاكتناز الذي يؤدي إلى انخفاض سرعة تداول النقد، بينما الاستثمار يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقد وبالتالي إلى زيادة حجم العرض النقدي.
- 2- مدى تطور النظام المالي و المصرفي وانتشار فروعه على مستوى التراب الوطني، فكلما كان ذلك أكبر كانت سرعة تداول النقود كبيرة.
- 3- عادات تسوية المدفوعات في المجتمع وكثافة سكانه، فكلما قلت فترة الدفع وزادت كثافة السكان زادت سرعة تداول النقود، و العكس في حالة طول فترة تسوية المدفوعات وقلة السكان في المجتمع.
- 4- الحالة الاقتصادية التي يمر بها البلد – كساد، تضخم- ففي حالة الكساد تنخفض سرعة تداول النقود باكتنازها أو جزء منها، أما في حالة التضخم فتزداد سرعة تداول النقود بانفاقها و تجنب انخفاض قيمتها.

2.3.4: الأوضاع الاقتصادية و نشاط السوق النقدي و المالي.

إن الكتلة النقدية في حركة مستمرة خلال فترة معينة، ومن فترة إلى أخرى، وقد تكون هذه الحركة نحو الزيادة أو النقصان [32]ص74، ولكن غالباً ما تكون نحو الزيادة، لأن تقليص الكتلة النقدية في حالة الانكماش الاقتصادي أقل تكراراً من حالات التوسع التي تتطلب زيادة في وسائل الدفع و العرض النقدي، وعليه فإن الكتلة النقدية في نمو مستمر مقارنة بحركة أو نمو النشاط الاقتصادي خلال نفس الفترة، أو من فترة إلى أخرى. ويظهر ذلك جلياً من خلال الوظائف التي تؤديها النقود في الاقتصاد (وسيط للمبادلة، و مخزن للقيمة)، التي ترتبطان بكمية النقود، وهو ما يقودنا إلى دراسة العلاقة بين كمية النقود المتداولة و تطورها(نموها)، و النشاط الاقتصادي و تطوره.

إذ تبين الدراسات التجريبية المقارنة داخل كل بلد من فترة إلى أخرى (من سنة إلى أخرى)، وبين

مختلف البلدان في نفس الوقت، أن معدل (b) نسبة النقد القانوني (E) إلى الكتلة النقدية (M2) أي

($b = E/M2$) في ارتفاع مستمر من جهة، وأن هذا المعدل أكبر في البلدان المتقدمة منه في البلدان المتخلفة [32] ص 108 من جهة أخرى. وتفسير ارتفاع المعدل (b) في البلدان المتقدمة عنه في البلدان المتخلفة، يكمن في الفرق في تطور واتساع السوق النقدية بين البلدين، وكذلك في الفرق بين سلوك الأفراد الإيجابي تجاه الادخار، وفي اللجوء إلى التمويل الائتماني الخاص. هذا الوضع يبرز دور البنوك التجارية الهام و المتزايد في النشاط الاقتصادي، وهيمنة الأسواق النقدية، والسيطرة على تمويل الاقتصاد.

وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض (b) في البلدان المتخلفة يعني ضيق وعدم تطور السوق النقدية، والسلوك السلبي للأفراد تجاه الادخار، و ضعف البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي.

يمكن الوصول إلى استنتاج أن زيادة عرض النقود ونموه في الاقتصاد يأخذ عدة طرق مختلفة المباشرة منها وغير المباشرة. فالمباشرة تتمثل في الإصدار النقدي من السلطة النقدية (البنك المركزي)، بزيادة كمية النقود الورقية التي تعد أحد مكونات العرض النقدي، هذه الزيادة في الإصدار سيترتب عليها زيادة أكبر في عرض النقود من خلال الزيادة التي ستظهر في إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية، أي زيادة المكون الثاني لعرض النقود (نقود الودائع). أما غير المباشرة فتتمثل في الوضعية الاقتصادية للبلد، وسرعة تداول النقود فيه وفي مؤسساته المالية والبنكية.

2.4: محددات النظام النقدي الجيد

تطورت النقود تاريخياً مع التطور الاقتصادي للدول الذي نجم عنه عدة نظم للتعامل النقدي حسب تطور أنواع النقود، فمن صعوبات المقايضة واكتشاف المعادن، تحولت النقود من سلعة إلى معدن، ومع استمرار بعض الصعوبات في التعامل بالنقود المعدنية، كانت الحاجة ملحة لظهور نظام نقدي جديد يكون أكثر تلاؤماً ومرونة مع النظام و التطور الاقتصادي الحاصل في البلد، فظهر نظام النقد الورقي وهو النظام المتبع حالياً. هذا النظام الأخير سار تدريجياً وفق أنظمة الإصدار التي عرفها الاقتصاد (أربع نظم سبق ذكرها) و التي كان آخرها نظام الإصدار الحر. وإذا كانت الأنظمة النقدية تستند إلى قاعدة محددة، فلا بد أن تكون هذه القاعدة المحور الاقتصادي الذي يعكس فعلاً القيم الاقتصادية للدولة، كما يجب أن تكفل هذه القاعدة (النظام) الأساس الذي يستند عليه النظام النقدي لتحديد كمية النقود المتداولة، ومدى قابليتها التحويل إلى أسعار صرف مختلفة.

2.4.1: مفهوم النظام النقدي.

يعتبر النظام النقدي في أي اقتصاد انعكاساً لواقع الاقتصاد وطبيعته ودرجة تطوره، وهو الأمر الذي يجعل النظام النقدي جزءاً مهماً من النظام الاقتصادي والاجتماعي، أي أن النظام النقدي يخدم الاقتصاد والمجتمع ويلبي احتياجاتهم. وفيما يلي تعريف النظام النقدي ومكوناته وأنواعه.

2.4.1.1: تعريف النظام النقدي ومكوناته.

1- تعريف النظام النقدي: يعرف النظام النقدي على أنه "مجموعة من القواعد التنظيمية والمؤسسات النقدية الخاصة بالتداول النقدي في بيئة اقتصادية معينة، حسب أنواع النقود المستعملة و طرق إصدارها و قواعد الحساب النقدي التي تحقق الوظائف المختلفة للنقود " [5]ص26. ويعرف أيضا على أنه "مجموعة القواعد والإجراءات التي تحكم خلق النقود في المجتمع" [56]ص20. كما يعرف كذلك على أنه "مجموعة العلاقات و التنظيمات التي تميز الحياة النقدية لمجتمع ما، خلال فترة زمنية محددة ونطاق مكاني معين" [57]ص58.

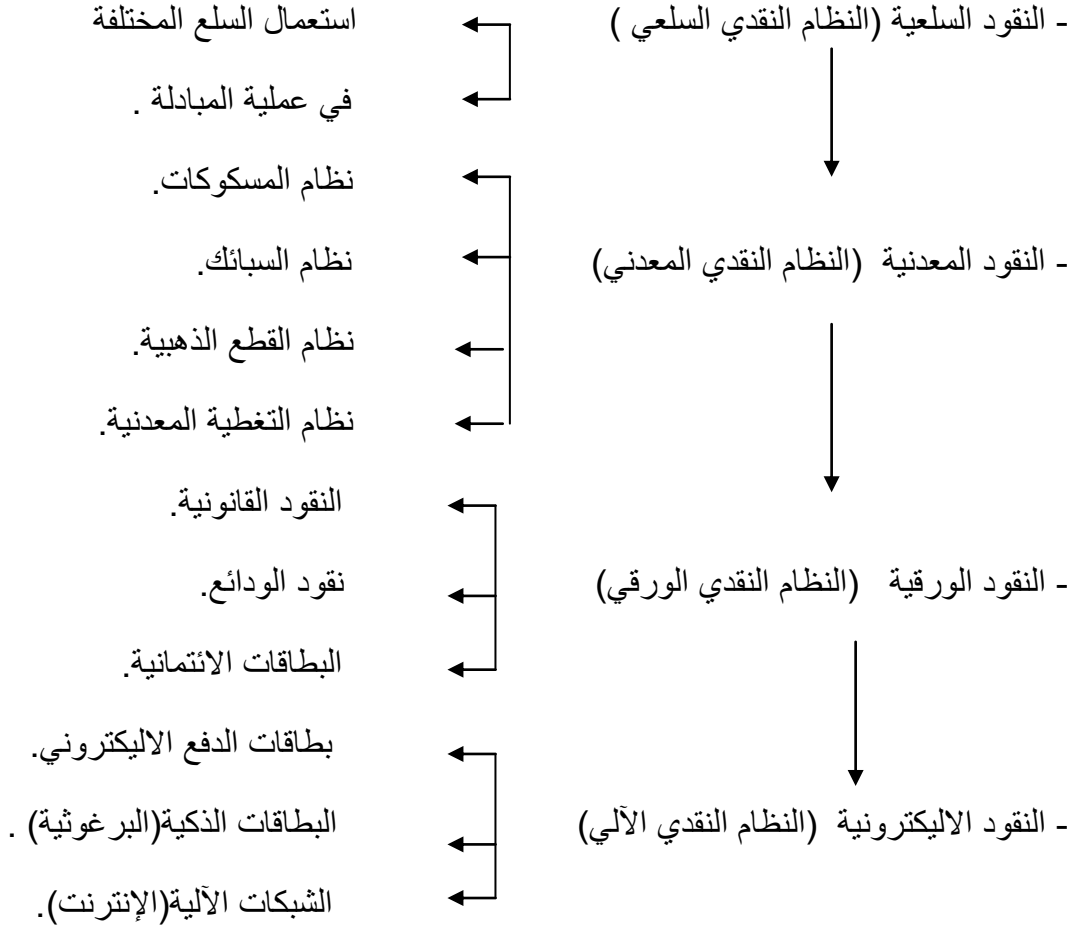
2- مكونات النظام النقدي: من التعاريف السابقة يتبين أن النظام النقدي يتكون من [58]ص54:
*- أنواع النقود التي تستخدم في المجتمع (نو النظام النقدي) وتتألف من النقود الورقية و القطع النقدية (نقود مساعدة)، و الودائع لدى المصارف (هذا في النظام النقدي الحالي).

*- المؤسسات التي تملك سلطة و مسؤولية خلق النقود و إبطالها، و تكون عادة البنوك المركزية و البنوك التجارية.

*- القوانين و القواعد والتنظيمات والأساليب التي تحكم خلق النقود و تدميرها (إبطالها)، بما تجعل الإدارة النقدية سهلة و مرنة و كفئة.

2.4.1.2: أنواع الأنظمة النقدية [59]ص143:

شهد النظام النقدي في تطوره عدة أنظمة نقدية مر بها عبر التاريخ، هذه الأنظمة هي ما يمكن اختصاره في الشكل البياني التالي:



الشكل رقم(9): تطور الأنظمة النقدية الناتج عن تطور أنواع النقود. [5]ص 27

2.4.2: إمكانية إدارة كمية النقود المعروضة.

إن أول ما يتصف به النظام النقدي الجيد هو القدرة على إدارة كمية النقود المعروضة باستخدام التشريعات والوسائل المناسبة في ذلك و بما يتطلبه الوضع الاقتصادي. فالسلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي باعتباره المسؤول الأول عن الوضعية النقدية في البلد، يجب أن يكون بمقدوره التوسع و الانكماش في كمية النقود المتداولة، بغرض تحقيق رفاهية المجتمع التي تتحقق من تحقق التوازن الاقتصادي في السوقين النقدي و السلعي. فقدرة البنك المركزي على إدارة الكمية المعروضة من النقود القانونية، وإدارة الجهاز المصرفي و التأكد من سلامة ممارسات هذا الجهاز و تأمين ودائع المودعين، و عليه فإنه من أجل نظام نقدي جيد ومستقر يجب أن يكون في مقدور السلطة النقدية أن تحدث تغييرات في رصيد النقود الموجودة في المجتمع، وان تحقق ذلك بسرعة [17]ص63 سواء بطرح إصدارات نقدية جديدة أو امتصاص فائض نقدي متداول، دون اللجوء إلى تصحيحات(إصلاحات) نقدية قد تؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي. ولضمان ذلك يكون أمام السلطات النقدية طريقتين للتحكم الكمي في المعروض النقدي وإدارته بصفة جيدة هما [60]ص165:

2.4.2.1: التحكم في الكتلة النقدية:

بحيث تكون السلطات النقدية قادرة على التحكم المباشر أو غير المباشر في الموارد المختلفة للإصدار النقدي، ولاسيما بالنسبة للمقابل الخارجي.

فقدرة البنك المركزي في السيطرة على القاعدة النقدية و سعر الفائدة، تمكنه من أن يمارس أثراً قوياً على العرض النقدي، رغم أن أثر تحكم البنك المركزي في العرض النقدي ليس كاملاً [2]ص120، وهو يحتم على السلطات النقدية وضع إستراتيجية تتكامل مع قدرة البنك المركزي في التحكم في عرض النقود وهي درجة الإحلال بين النقود و الأصول المالية .

فمثلاً بالنسبة للدول التي تتمتع بتطور مالي وإمكانية إحلال الأصول النقدية أو غير النقدية (المالية) بسهولة (سوق مالي متطور)، فإن إحكام الرقابة على وسائل النقد المتاحة، تفقد كل معناها خاصة عندما تتضاعف الأصول المالية، و عرض الوسطاء الماليين لفرص استثمار جديدة، ولها طبيعة متقاربة مع النقود.

2.4.2.2: التحكم في حجم الائتمان:

يعتبر الائتمان المحلي قوة شرائية تولدها المؤسسات المصرفية في بلد ما، هذه القوة الشرائية تغطي الطلب المحلي و الأجنبي من السلع و الخدمات و الأصول المالية. فالتوسع في الائتمان المحلي مقياس لازدياد العرض النقدي الناشئ عن المؤسسات المالية المحلية [61]ص55. ومنه فإن قدرة السلطات النقدية على التحكم في مستوى الائتمان الممنوح للاقتصاد القومي تتوقف على تحديد قيمة هذا الائتمان، وتقيد منح الائتمان لقطاعات معينة. حيث يحدد البنك المركزي حجم الائتمان الذي تسمح به البنوك التجارية دون النظر إلى وجوه استثمار هذا الائتمان أو إلى تأثير بعض قطاعات الاقتصاد القومي.

ويستهدف البنك المركزي (السلطة النقدية) من وراء إتباع هذا النوع من التحكم في الائتمان المحافظة على استقرار كمية وسائل الدفع (العرض النقدي) في المجتمع حتى لا تنخفض قيمة النقود وما يؤدي إليه من اضطرابات (اختلالات) اقتصادية مختلفة [54]ص238، و يستخدم البنك المركزي ثلاثة وسائل مختلفة بغية التأثير على حجم الائتمان وهي سعر الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، و نسبة الاحتياطي الإجباري. والعكس تماماً لو كانت السياسة الاقتصادية توسعية تهدف إلى زيادة حجم المعروض النقدي في الاقتصاد وتنشيط الدورة الاقتصادية.

2.4.3: مرونة العرض النقدي و استقرار قيمة النقود.

يضاف إلى العناصر السابقة والتي تجعل من النظام النقدي جيداً كل من المرونة في العرض والاستقرار في القيمة حيث أن:

2.4.3.1: مرونة العرض النقدي:

بالإضافة إلى إمكانية إدارة الكمية المعروضة من النقود بسهولة وبسرعة فإن النظام النقدي الجيد يجب أن يتصف كذلك بأن النقود التي تستخدم في التداول يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة و الاستقرار في القيمة الشرائية لها.

أي أن يكون بمقدور السلطات النقدية وبسهولة تحقيق انكماش أو توسع في العرض النقدي ودون الأثر على القيمة الشرائية لوحدات النقد.

فمن جانب المرونة في عرض النقود فإنه على السلطات النقدية توفير القدر الكافي من النقود، بحيث يكون للأفراد الحق في حمل الكمية التي يرغبونها من النقود وفي أي صورة (نقود مساعدة، ورقية، ودائع). أولاً بوفرة كميتها وثانياً بتمائل وحداتها و قوتها الشرائية .

2.4.3.2: استقرار قيمة النقود:

أما من ناحية استقرار قيمة النقود، فإنه حتى تؤدي النقود وظائفها عبر الزمن لابد أن تتمتع بالاستقرار عبر هذا الزمن، سواء من حيث وجودها أو من حيث قيمتها. ولا شك أن الاستقرار النقدي هذا-عبر الزمن- يوئد في ذاته استقرارا لذات النقود في أذهان الناس، وهو ما يترجم بالثقة فيها واعتمادها في قراراتهم المرتبطة بالمستقبل (الادخار والعقود المؤجلة) [28]ص241.

ويعبر الاستقرار النقدي عن حالة استقرار الأسعار (أسعار المنتجات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف) عبر الزمان والمكان، وذلك في إطار سيادة حرية الأسواق. ويعني ذلك أن يكون هنالك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية (عرض النقد) والناتج الوطني. فكل زيادة (أو نقص) في العرض النقدي لا تقابلها زيادة (أو نقص) مماثلة في الناتج الوطني سوف تخل بهذا الاستقرار. وعليه يجب أن تكون وحدات النقد ذات قيمة مستقرة نسبياً. أي أن القيمة الحقيقية للنقود (ما تشتريه الوحدة النقدية الواحدة من السلع و الخدمات) ثابتة على المدى القصير و المتوسط، وهو ما يترجم في ثبات الأسعار بصفة عامة، وهو ما يعطي كذلك ثقة في وحدات النقد وقيمتها النقدية باعتبارها مخزن للقيمة و أداة دفع آجلة.

2.4.4: القبول في الأسواق الخارجية.

لكي يكون النظام النقدي جيداً لابد من أن تتوفر فيه أيضاً بالإضافة إلى الصفات السابقة، صفة القبول في الأسواق الخارجية، بحيث تكون هذه النقود (النقود المحلية) مقبولة بسهولة في الأسواق الخارجية لشراء وبيع السلع و الخدمات، أو في القيام باستثمارات، أو قبول استثمارات لأصحاب هذه النقود في الخارج، في صورة مادية (مؤسسات، منشآت)، أو في صورة مالية (أسهم وسندات)، أو في دفع و قبول المنح و الإعانات [17] ص 65.

و القبول في الأسواق الخارجية يعني قابلية تحويل النقود المحلية إلى عملات أجنبية يكون الحصول عليها ممكناً، بمبادلتها بالعملة المحلية و عند أسعار صرف معقولة، حتى لا تكون مزايا تنافسية غير عادلة بين الدولة و الدول الأخرى المتعاملة معها.

كما أن الزيادة المفرطة في عرض النقود قد تعرض النقد الموجود في الاقتصاد (في البلد) للانقطاع أو للكساد، إما عن طريق قرار من الدولة بإلغاء عملة ما واستبدالها بأخرى، أو قرارها بتخفيض قيمة العملة بنسبة كبيرة (نمو عرض نقدي كبير) إلى درجة أن ينفّر الناس منها ولا يتخذونها كأداة لتخزين ثروتهم فتكسد العملة، أو لأسباب أخرى تتعلق بعوامل اقتصادية أو غير اقتصادية تجعل الأفراد يفقدون الثقة في عملة ما. ولذلك نجد أن الأفراد، وحتى الدول، يفضلون الاحتفاظ باحتياطياتهم النقدية بالعملات القوية [28] ص 219 التي تنطوي على قوة أكبر للسمود تجاه التغييرات التي تحدث عبر الزمن. فمثلاً في مجال المعاملات الدولية، كان الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني، ما بين الحربين العالميتين، هما العملتان القابلتان للتحويل إلى ذهب، وبالتالي العملتان المطلوبتان في الأسواق الخارجية والمكونتان لاحتياطيات الدول (إلى جانب الذهب). وحتى تكون العملة مقبولة في المعاملات الخارجية، أو قابلية تحويل العملة إلى عملة دولية لابد من توفر شروط هي [62] ص 192: انه حتى تلعب العملة دورها كعملة رئيسية و عملة احتياط فلا بد لها أن تكون قابلة للتحويل بحيث لا تفرض دولتها قيوداً على مدفوعاتها الخارجية أو على موجودات الدول الأخرى من عملتها، كما تبرز أهمية الحجم الاقتصادي ومعدلات الإنتاجية والتطور التكنولوجي في دعم العملة والحفاظ على قابليتها للتحويل. ويمكن القول مما سبق أن النظام النقدي في البلد يصبح غير مرغوب فيه إذ لم يتسم بالكفاءة في إدارة كمية النقود المعروضة، وتبني إستراتيجية مرنة في إدارة كمية النقود المعروضة و استقرار قيمتها، بما يعطيها قيمتها الكاملة بين أفراد الوطن من جهة و القبول في الأسواق الخارجية من جهة أخرى، وبما يجعل النظام النقدي في منأى عن الاهتزازات و الاختلالات النقدية و تأثيرها على الاقتصاد الكلي للوطن.

الخلاصة:

تمكنا من خلال عناصر هذا الفصل التعرف على العرض النقدي من حيث المفهوم العام أو الشامل والمقاييس أو المفاهيم المتدرجة (البسيط، الموسع، الأوسع) لعرض النقود، بتحديد مفهوم معين لعرض النقود من ناحية المكونات التي تدخل في تكوينه وكيفية حسابه، إضافة إلى المفاهيم الجزئية أو مقاييس عرض النقود التي تختلف بين الدول باختلاف تطور الأنظمة النقدية و المصرفية ومدى توفر الموجودات المالية حسب اقتصاد كل دولة.

كما تم التعرف على الجهات التي تستطيع أن تؤثر في نمو العرض النقدي من منطلق نشاطاتها وتصرفاتها سواء المرغوبة أو غير المرغوبة. لتصبح بذلك النقود ذات ارتباط وثيق جداً بعمل الاقتصاد وأداء نشاطاته، وهذا الارتباط يربط النقود مع كافة الجهات التي تمارس النشاطات الاقتصادية .

أما الطرق المؤدية إلى نمو عرض النقود فهي إلى حد ما تشمل عمل أو طبيعة تصرفات الجهات المؤثرة في نمو عرض النقود.

إذ رأينا فيما تقدم كيف صارت للنقود المصرفية (نقود الودائع) اليد العليا في بنية العرض النقدي، بحيث أصبح من الصعب الفصل بين النظامين النقدي و البنكي، ذلك أن البنوك التجارية بما لها من سلطان (دور) في إصدار نقود الودائع، و البنك المركزي بما له من قوامة على إصدار النقود القانونية و الرقابة على البنوك التجارية .

إضافة إلى الإصدار النقدي من البنك المركزي و الائتمان المصرفي من البنوك التجارية هناك طرق أخرى تؤدي إلى نمو العرض النقدي، هي سرعة دوران النقود و مستوى تطور النشاط الاقتصادي، فلولاها لكان العنصران السابقان (الإصدار و الائتمان) دون معنى. أي أن:

– زيادة العرض النقدي(إصدار و ائتمان) مع انخفاض سرعة تداول النقود ينتج عنها انخفاض في حجم العرض النقدي.

- قلة العرض النقدي (إصدار و ائتمان) مع زيادة سرعة تداول النقود ينتج عنها زيادة في حجم العرض النقدي.

الفصل 3: آثار نمو العرض النقدي

التقلبات الاقتصادية الكبيرة لا تحدث في الاقتصاد القائم على المقايضة، لأن المنتجين يعرضون ما أنتجوه من أجل مقايضته بسلع أخرى أنتجها آخرون، و هذا يعني أن عرض السلع و الخدمات في اقتصاد المقايضة يترجم بطلب على سلع وخدمات أخرى في نفس الوقت، و هذا يقلل أو لا يظهر الأزمات الاقتصادية كالانكماش أو التضخم، و لكن استعمال النقود قد يكون من الأسباب الكثيرة في التقلبات الاقتصادية خاصة إذا لم يتحكم فيها بشكل جيد وفي الوقت المناسب. إذ أن كثيراً من التقلبات الاقتصادية التي تمس الاقتصاد القائم على النقود يكون سببها استعمال النقود، فحالة الانتعاش الاقتصادي يرافقها ارتفاع معدل نمو كمية النقود المعروضة وزيادة سرعة دورانها مما يؤدي إلى ظهور تيارات تضخمية.

أما حالة الكساد التي تتميز بانخفاض مستوى الإنتاج و العمالة يرافقها انخفاض في معدل زيادة كمية النقود المعروضة و انخفاض سرعة دورانها. و بالتالي نلاحظ أن النقود هنا تلعب دوراً كبيراً في حدوث التقلبات الاقتصادية، كما أن أسباب التضخم التي تتميز بارتفاع المستوى العام للأسعار تنتج من الإفراط أو عدم التحكم في زيادة كمية النقود المعروضة.

و من ثم فإن استخدام النقود في الاقتصاد يتطلب الكفاءة في تسيير المعروض النقدي، فقد تقرر السلطات النقدية تخفيض عرض النقود مما يؤدي إلى الانكماش و بالتالي الوصول إلى حالة الكساد، لأن زيادة نمو الاقتصاد الوطني تتطلب أيضا زيادة الطلب على النقود، و تؤدي هذه الزيادة في الطلب على النقود إلى تكوين فائض في الطلب النقدي الذي بدوره يقود إلى زيادة انخفاض الطلب على السلع و الخدمات.

كما أن هناك ظروفًا أخرى تجعل الطلب على النقود للاحتياط يزيد بكثرة و خاصة في ظل عدم التأكد و عدم وضوح الرؤية المستقبلية للأفراد فيقبلون على طلب النقود للاحتياط من الظروف الآجلة و هذا يؤدي إلى حدوث فائض في الطلب على النقود و يدفع بالاقتصاد برمته إلى حالة الكساد، ثم إن العودة من الكساد إلى الانتعاش الاقتصادي دائما يسبقه زيادة في معدل نمو العرض النقدي مثل ما حدث في أزمة 1929م و حتى هذه الزيادة يجب أن تكون بالشكل الكافي الذي يجعل الأفراد ينزعون من فكرهم حالة الذعر الاقتصادي، فإذا خشي الأفراد من المستقبل تكون كل زيادة في المعروض النقدي في البداية تدخل جيوب أو خزائن الأفراد الخاصة و لا تكاد تخرج إلى التداول إلى أن تتأكد عودة الانتعاش تدريجيا، وهكذا نلاحظ الدور الخطير(السلبى) الذي يمكن أن تلعبه النقود، فقد تكون إما سببا في الأزمات الاقتصادية أو سببا في الخروج منها في نفس الوقت.

3.1: آثار نمو العرض النقدي على قيمة النقود.

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يصاحبه التدخل النقدي أي التوجيه النقدي، وهو ما يسمى بإدارة كمية النقود، ويقصد به التأثير على مستويات الأسعار عن طريق التحكم في كمية النقود على أساس اعتبارين هما:

- المحافظة على ثبات مستوى الأسعار.
- والمحافظة على قيمة النقود من التدهور.

وتقوم الدولة بذلك بفرض رقابتها على وسائل الدفع التي تقبل في السوق من حيث الكمية و النوع، لأن كمية وسائل الدفع هته والتي تمثل العرض النقدي في البلد، إذا لم يصاحبها حجم أمثل من الإنتاج وحسن الاستعمال، تنعكس أثارها على الاقتصاد الوطني ككل وبداية بقيمة النقود ذاتها.

3.1.1: عوامل تحديد قيمة النقود.

لكي تؤدي النقود وظائفها على النحو الأمثل، وخاصة وظيفتها كمقياس للقيمة، يتعين أن تتمتع قيمة النقود بثبات نسبي لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

3.1.1.1: تحديد قيمة النقود:

يطلق اصطلاح قيمة النقود على معاني متعددة [63]ص 186 يختلف كل منها عن الآخر و يجب تحديد كل معنى عن الآخر تحديداً دقيقاً.

- فقد يراد بتعبير قيمة النقود السبب الذي تقبل من أجله النقود في التعامل أو الأساس الذي يجعل للنقود قبولاً في الحياة الاقتصادية [64]ص 79، فهناك الأساس المعدني لقبول النقد في التداول (نقود سلعية) وهناك الأساس الحكومي لقبول النقد في التداول لأنه من صنع أو إصدار الدولة (إلزامية)، وهناك الأساس المبني على ثقة الأفراد بالنقود .
- وقد يراد بقيمة النقود القيمة التنظيمية أو الشرعية للنقود [1]ص 208، ويقصد بذلك قيمة النقود في النظام النقدي الداخلي (النقود مقياس للقيم الاقتصادية) و التي تتمتع بخاصيتي القانونية و النهائية، وهذا التحديد التنظيمي في النظام النقدي الداخلي لا يعني أية قيمة حقيقية للنقود بل هو مجرد تنظيم لوحدات النقد الحسابية.
- وقد يراد بقيمة النقود القيمة الخارجية للنقود، أي نسبة المبادلة بين العملة الوطنية و العملة الأجنبية، وهو ما يعرف بسعر الصرف، و الذي يبين قيمة النقود الوطنية في النطاق الدولي أو الخارجي. وهذه القيمة الخارجية تحدد مقدرة النقود الوطنية على شراء السلع الأجنبية، وأسعار الصرف التي تقاس بها

قيمة النقود سواء كانت ثابتة أو متغيرة، تعتبر مؤشرات لقيمة النقود الوطنية في الاقتصاد العالمي، ويمكن أن يؤثر التغير في القيمة الخارجية للنقود الوطنية على القيمة (القوة الشرائية) الداخلية لها.

- كما يراد بقيمة النقود القوة الشرائية (القيمة الداخلية) لوحدة النقد في النظام النقدي، ويقصد بالنقود هنا وحدات القاعدة النقدية ومشتقاتها أي تلك الوحدات التي تتمتع بالسعر الإجمالي في المعاملات و النهائية في التحويل [57] ص 88، وينصرف مفهوم القيمة هنا إلى مقدار ما يمكن الحصول عليه من سلع وخدمات مقابل وحدة النقد في عمليات التبادل، وهذه هي الحقيقة التي تتفق مع دورة النشاط الاقتصادي.
- (نقود — سلعة بالنسبة للمستهلك). (نقود — سلعة — نقود بالنسبة للمنتج).

أي انفصال القيمة الاقتصادية للنقود عن أي قيمة اقتصادية لأية سلعة أخرى، وخاصة الذهب، وارتباط القيمة الاقتصادية للنقود بالقيم الاقتصادية لكافة السلع والخدمات في المجتمع، فقيمة النقود الحقيقية إذن، هي قوتها الشرائية، وقدرتها على التحول إلى سلع وخدمات، وللمحافظة على القوة الشرائية للنقود، يتم تحديد الكمية المصدرة منها بحجم الإنتاج الوطني، حتى لا يحدث تضخم أو انكماش.

3.1.1.2: طرق تحديد قيمة النقود:

يتم تحديد قيمة النقود بقيمة السلع والخدمات بطريقتين [57] ص 82:

- طريقة مباشرة تتمثل في أن تقوم الدولة بوضع حد أقصى لكمية النقود المصدرة من بنك الإصدار ، وطريقة غير مباشرة، تتم عن طريق تحديد نوع الغطاء الواجب توفره في مقابل كل ورقة نقدية يتم إصدارها.

ولكي تؤدي النقود وظائفها، فلا بد من توافر شرط هام، هو استقرار قيمة النقود، أي الحفاظ على قوتها الشرائية، وهو ما يعني استقرار مقدار السلع والخدمات التي تشتريها وحدة النقد المحلي، وأن هناك علاقة عكسية بين قيمة النقود وكمية النقود المعروضة.

وإذا كانت القيمة الحقيقية للنقود ترتبط بقدرتها على التحول إلى سلع وخدمات فإن هذا التحول يتم من خلال الأسعار، فسعر سلعة ما، ليس إلا عدد وحدات النقد اللازمة للحصول على هذه السلعة. وأن هذه القيمة (القيمة الحقيقية للنقود) تتوقف على كمية النقود المتداولة، حيث توجد علاقة بين كمية النقود وقيمة العملة، فكل زيادة في الورق النقدي مؤدية لهبوط قيمته و كل نقصان فيه مؤدي لارتفاعها [54] ص 33.

أي أن: أي زيادة في كمية النقود تؤدي إلى الارتفاع في الأسعار [65]ص218 (انخفاض قيمة النقود) سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي أو التوسع في خلق الائتمان)، أو برزت من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي).

3.1.2: آثار تقلبات قيمة النقود.

نستعرض في هذا المطلب ما يلزم تقلبات قيمة النقود من آثار على النشاط الاقتصادي في المجتمع، وتتمثل أهم هذه الآثار فيما يلي:

3.1.2.1: على إعادة توزيع الثروة:

يتجسد أثر تقلب قيمة النقود فيما يخص إعادة توزيع الثروة في المركز الاقتصادي للدائنين [59]ص89. إذ لا ترجع إعادة توزيع الثروة في فترات تغير قيمة النقود إلى مجرد استعمال النقود في التعبير عن القيم، وإنما يرجع ذلك إلى تفاوت مكونات الثروة في الاستجابة لتيار التغير في قيمة النقود، بما يترتب على ذلك من تغير نسبي في مراكز أصحابها [17]ص134.

إذن فإن ثبات قيمة النقود من الناحية الاقتصادية الصرفة، غاية ما يوصي بها المنطق السليم، فاتجاه قيمة النقود نحو الانخفاض، يورث التحفظ تجاه عمليات الإقراض والبيع الآجل. وهي صور للتعامل على جانب كبير من الأهمية في أسواق عالمنا المعاصر، وفي هذا تقييد لعمليات التبادل بأفق الزمن المستقبلي فقط، وهو ما لا يريده أحد من الاقتصاديين لاعتبارات اقتصادية قائمة على تلك المبادئ، زيادة على الاعتبارات الحقوقية الأخرى. إذ ستحسر المعاملات المستقبلية وستزداد مخاطر الإقراض والبيع الآجل والسبب في ذلك يتعلق بتآكل قيمة النقود [66].

3.1.2.2: إعادة توزيع الدخل:

لا يصاحب تقلبات قيمة النقود إعادة توزيع الثروة بين الأفراد فحسب، ولكن يصاحبها أيضا إعادة توزيع الدخل الحقيقي (أي الدخل في صورة سلع وخدمات) بين أفراد المجتمع أيضا. ويرجع ذلك إلى درجة وسرعة تأثير الدخل النقدية و تغيرها تبعاً لتغير قيمة النقود.

أي أنه كلما زادت سرعة تغير الدخل النقدي تبعا لتغير قيمة النقود كلما تعرض صاحبه لخسارة أقل، وهنا نميز ثلاثة حالات للدخل هي:

أ - أصحاب الدخل الثابتة: أصحاب الدخل الثابتة أو البطيئة التغير يتعرضون للخسارة عند انخفاض قيمة النقود (دخول، فوائد السندات، ودائع التوفير)، وبالتالي تقل دخولهم الحقيقية.

ب- أصحاب الأجور و المرتبات: والتي تتميز دخولهم بالقابلية المحدودة للتغير تبعا لتغير قيمة النقود، إلا أن تغير هذه الدخل و المرتبات لا تكون بسرعة تغير قيمة النقود ولا بالنسبة نفسها، لأن الأجور تتباطأ طويلا في الارتفاع كما تقل نسبة زيادة الأجر بدرجة ملحوظة عن نسبة انخفاض قيمة النقود (ارتفاع الأسعار). وهكذا يتدهور الدخل الحقيقي لأصحاب الأجور و المرتبات في فترات انخفاض قيمة النقود، دون أن تفلح في رفع الغبن عنهم ما تتصف به دخولهم من قابلية محدودة للتغير [17]ص135 أو الجمعيات التي تدافع عنهم برفع الأجور.

ج- المنظمون وأرباب الأعمال: يكون الأمر يختلف بالنسبة لهم عن سابقهم (أصحاب الدخل الثابتة، وأصحاب الأجور و المرتبات)، لأن هذه الفئة تستفيد بصفة عامة في حالة انخفاض قيمة النقود (ارتفاع الأسعار)، ويتعرضون للخسارة في حالة ارتفاع قيمة النقود (انخفاض الأسعار)، و يتوقف نصيب المنظمون و أرباب العمل من انخفاض قيمة النقود على الإيراد المتحصل عليه من تسويق السلع و الخدمات، و بعبارة أخرى مقدار الأرباح التي يحصلون عليها من الفرق بين تكاليف الإنتاج و ثمن بيع المنتجات تامة الصنع، ومن ثم تزداد الأرباح كلما انخفضت قيمة النقود بنسب أسرع من زيادة التكاليف (أي إذا كان لديهم القدر المعبر من المخزون من المواد الأولية). إضافة إلى الآثار السابقة فإن تقلبات قيمة النقود ينجم عنها كذلك أيضا [54]ص36:

- اختفاء العملة المعدنية في التداول (قانون قريشام). - ارتفاع أسعار البضائع. - ارتفاع الصرف الأجنبي.

وعليه فإنه عندما تصبح التغيرات في قيمة النقود كبيرة جدا، وبالذات عندما تتبالغ السلطات النقدية في إصدار النقود الورقية، فإن نظرية كمية النقود تجد لها تطبيقا كاملا وبشكل فوري [65]ص197 كذلك فإن النظرية تشير إلى الطريق الواجب سلوكه لوقف حركات الزيادة السريعة في الأسعار، و التدهور المتواصل في قيمة النقود، وهو وقف الإصدار النقدي للحد اللازم للاستقرار الاقتصادي كوقاية.

31.3: نمو عرض النقود و الائتمان.

عندما استخدمت النقود و انتشر استعمالها في المجتمعات تطورت معها كل وظائفها التي تؤديها في الاقتصاد و بفضلها تطور الإقراض و الاقتراض بالنقود، و على هذا فالإقتصاد النقدي هو اقتصاد ائتماني أيضا، و الائتمان المقصود طبعا هو الذي تقدمه البنوك و المؤسسات المالية.

فإذا حدث نمو العرض النقدي خاصة الإصدار من البنك المركزي فإنه ستحدث الحالات التالية[27]ص30:

1- إذا تم هذا النمو في العرض النقدي فإن البنوك التجارية تتحصل على وديعة ومن ثم تقدم قرضاً، هذا القرض يعبر عن انتقال النقود إلى الأشخاص المقترضين و هذا سيرفع رصيد القوة الشرائية لهم بينما تنخفض بالنسبة للمقرضين، ثم إن هذا قد يعني تخفيض الطلب على السلع و الخدمات من جانب المقرضين، و قد لا تمثل زيادة طلب المقرض زيادة صافية في الطلب على الإنتاج، و بالتالي فإن القرض في هذه الحالة لا يسبب نموا في النشاط الاقتصادي. كما انه في حالة الإقراض(الائتمان) المصرفي يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض قدرة البنوك على منح الائتمان مما يقلل من الاستثمار والحد من النمو[67]ص63.

2- أما إذا كان لدى المقرض نقودا خاملة (غير نشيطة) فإن منحها في شكل قروض، سيؤدي إلى ارتفاع القوة الشرائية لمستلم القرض فتدخل هذه النقود إلى دائرة التداول، وهذا يعني زيادة قوة شرائية أخرى، و في هذه الحالة سيزداد عنها زيادة في الطلب الفعال (الذي يعني رغبة في شراء السلع و الخدمات مع القدرة على تحقيق ذلك) فتحدث زيادة في نمو النشاط الاقتصادي، إذ يؤدي هذا الاقتراض إلى زيادة في النمو الاقتصادي، كما يمكن أن ينكمش الاقتصاد إذا حدث انخفاض في هذا الاقتراض و لم يتم المقرضون(البنوك) بتجديد القروض أو لم يقوموا بمنح قروض جديدة.

3- إذا استثمر الأفراد نقودهم لدى البنوك أو المؤسسات المالية فإن هذه النقود ستعرض إلى الاحتفاظ باحتياطات لمواجهة طلبات السحب المنتظرة من أصحاب الودائع، وهذه القروض المعقودة بشكل غير مباشر هي ودايع وتحولت إلى قروض عن طريق وسطاء المال، في هذه الحالة لن تكون هناك زيادة صافية في القوة الشرائية للاقتصاد، أما إذا استثمر الأفراد أرصدة نقدية عاطلة لدى الوسطاء الماليين سيزداد عنها حدوث طلب فعال جديد و بالعكس عندما يسحب الأفراد نقودهم و يحتفظون بها عاطلة فإن هذا سيخفض الطلب الفعال على السلع و الخدمات.

4- عندما يتم عقد الصفقات التجارية بدون دفع نقود، وإنما بالائتمان أي الدفع في المستقبل، في هذه الحالة فإن مشتري السلع لن يدفع للبائع نقودا و لكنه يدفع له مستندا فحواه أنه سوف يسدد قيمة ما اشتراه من سلع في موعد مستقبلي لاحق. و خلال تسديد الدين من قبل المشتريين ما عليهم من ديون، فإنه ستحدث لاحقا ديون جديدة عن طريق عمليات شراء جديدة و لكن بالائتمان، و من ثم فإن الائتمان التجاري قد يكون أكبر من تسديد ديون المشتريين التي تمت بدون تسديد نقود، و هكذا نجد أن هذه التغييرات في الائتمان

التجاري تؤدي إلى إحداث تغييرات في الطلب على السلع و الخدمات، و بالتالي فإن زيادة العرض النقدي تؤثر على الائتمان وتغيراته باعتباره هو الآخر شكل من أشكال تطور استعمال النقود.

إذن تتناسب قيمة النقود عكسيا مع الكمية المعروضة منها، حيث أن زيادة كمية النقود المعروضة تؤدي إلى انخفاض قيمة وحدات النقد، وهو ما يؤثر على وظائف النقد الأساسية (مقياس ومخزن للقيمة). كما ينظر إلى قيمة النقود أي قوتها الشرائية من خلال تقلبات الأسعار، ذلك أن تغير مستوى الأسعار في اتجاه معين إنما يعني تغير قيمة النقود أو قدرتها الشرائية في الاتجاه المعاكس.

وعليه فثبات قيمة النقود، شرط للتعامل السليم حقوقياً، و شرط لتوسيع حجم المعاملات، و ضمانة لها عبر الزمن. وهو كذلك شرط لحماية خيارات الفرد في التصرف بما يحوزه من قيم أو دخل، دون ضغوط مؤسسية تشوه هذه الاختيارات، سواءً في قراراته الاستهلاكية أو الاستثمارية. وحين يعم هذا المناخ الاقتصاد كله، فعندئذ يكف القطاع النقدي عن تصدير الأزمات للقطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني.

3.2: آثار نمو العرض النقدي على الاقتصاد الوطني

يتم من خلال هذا المبحث دراسة الآثار المتولدة بفعل تغير العرض النقدي (كمية النقود)، على الاقتصاد الوطني من إنتاج و استثمار و حركية الأسواق المالية، لأن زيادة عرض النقود تنبئ بأن النشاط الاقتصادي سيصبح أكثر ازدهاراً، و حجم الأعمال و الإنتاج سوف يتضاعف أو يزداد هو الآخر.

ولكن الحقيقة أن زيادة كمية النقود (العرض النقدي) يؤدي إلى آثار جانبية تضر بالاقتصاد، لأن جزءاً كبيراً من هذه الزيادة في العرض النقدي، يتجه إلى زيادة الإشباع في مستويات غير المستويات المستهدف تتميتها بزيادة عرض النقود، وبهذا فإن لنمو عرض النقود آثار على الاقتصاد الوطني، يمكن ذكر بعضها في مطالب هذا المبحث وعلى التوالي:

3.2.1: آثار نمو العرض النقدي على الإنتاج الوطني.

من الطبيعي أنه في ظل اقتصاد غير سليم في هيكله وتنظيمه و أدائه يكون غير قادر من خلال مؤسساته الإنتاجية و المالية على الاستجابة بشكل فعال لحقن نقدية [68]ص401 (عرض نقدي) إضافية في الاقتصاد بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق هذه السياسة (التوسع النقدي - إصدار نقدي جديد -) بنجاح يتطلب تحكماً عالياً من جانب السلطة النقدية في التدفقات المالية الإضافية، و ضمان وصولها إلى المجالات التي بالإمكان أن يتحقق فيها نمو الناتج المرتقب .

لكن ما إن يتم هذا الحقن النقدي الجديد في الاقتصاد و دخوله سوق التداول حتى يؤثر على الكميات المنتجة في الأمدين القصير و الطويل .

*- في الأجل القصير: خلال الفترة القصيرة فإن أثر التوسع النقدي سوف ينصرف إلى زيادة الأسعار (انخفاض قيمة النقود) و زيادة الإنتاج [10]ص96 ، لأن انخفاض قيمة النقود يشجع المنتجين على زيادة إنتاجهم ما دامت هناك طاقات معطلة و أن أسعار (تكاليف) الخدمات الإنتاجية (أجور، و مواد أولية) سوف تتأخر عن الارتفاع كونها مربوطة بعقود بين مختلف الأفراد.

*- في الأجل الطويل: إن أثر تغير عرض النقود على الإنتاج الوطني في المدى الطويل هو انخفاض قيمة النقود(ارتفاع الأسعار) دون زيادة الإنتاج [10]ص96 ، وذلك لأن الإنتاج سوف يكون مرتبطاً بعوامل حقيقية مثل حجم الموارد المتاحة، حجم الأسواق، و مدى استيعابها للإنتاج، وتطور التقنيات و الأساليب المستعملة في عملية الإنتاج،... الخ. كما أن الزيادة في كمية النقود بعد تحقق الاستخدام الكامل[69]ص161 أو العجز على استغلال الموارد غير المستخدمة في الاقتصاد(مثل اقتصاديات الدول النامية) تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي النقدي وليس الحقيقي(العيني) الناجم عن زيادة عرض النقود، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، أي حصول تضخم في الاقتصاد عند المستوى التوازني للدخل وبدون حصول أية زيادة في الإنتاج القومي الحقيقي من السلع و الخدمات.

و عليه فإن الزيادة في المدفوعات الجارية الناتجة عن ارتفاع الأسعار الناتجة هي الأخرى عن زيادة كمية النقود المصدرة من البنك المركزي و توسع البنوك التجارية في خلق الائتمان، دون أن تقابل هذه الزيادة في كمية النقود زيادة فعلية في النشاط الاقتصادي و نمو الناتج الوطني، يترتب على ذلك ألا يتناسب حجم وسائل الدفع مع احتياجات التداول الحقيقية [65]ص234، وتفقد النقود كفاءتها كأداة للدفع ووسيط للمبادلة.

و يمكن الإشارة في هذا الشأن إلى أن العلاقة بين التوسع في العرض النقدي و معدل الزيادة في الإنتاج، لا هي علاقة قابلة للتحقق و مؤكدة الوجود ولا هي قابلة للقياس بشكل تام [68]ص402 ، ومن ثم لا ينبغي اللجوء إلى سياسة زيادة عرض النقود في حالة الرواج، بل والعكس من ذلك يجب أن تتجه السياسة الاقتصادية إلى تجنب التضخم النقدي في حالة الرخاء عن طريق ضغط النفقات [56]ص123. أي تخفيض عرض النقود.

3.2.2: آثار نمو العرض النقدي على أسعار الفائدة و الاستثمار.

يؤثر نمو العرض النقدي غير المتوازن على أسعار الفائدة ومن ثم على الاستثمار الوطني وذلك نتيجة العلاقة بين كمية النقود و أسعار الفائدة من جهة، و العلاقة بين أسعار الفائدة و الاستثمار من جهة ثانية، وهذا التأثير هو كالتالي:

3.2.2.1: على أسعار الفائدة:

يتوقف أثر نمو العرض النقدي بالنسبة لأسعار الفائدة على مستويات أسعار الفائدة قبل زيادة العرض النقدي [55] ص 62.

فإذا كانت أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة أو قريبة من الارتفاع، فإن زيادة العرض النقدي يدفع الوحدات الاقتصادية إلى زيادة كبيرة في الطلب على النقود، مما تترتب على ذلك انخفاض في أسعار الفائدة. أما إذا كانت أسعار الفائدة منخفضة، فإن زيادة العرض النقدي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة و لكن بمعدل يقل عن معدل الانخفاض الحادث في حالة وصول أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها قبل زيادة العرض النقدي. كما أن زيادة كمية النقود (العرض النقدي) تؤثر على أسعار الفائدة من ثلاثة مداخل هي [70] ص 61:

أ- أثر السيولة: يؤثر زيادة نمو العرض النقدي على سعر الفائدة من خلال أثر السيولة عندما يلجأ المتعاملون الماليون و غير الماليين إلى تغيير بنية محفظتهم المالية بزيادة الطلب على السندات الحكومية فتتميل أسعارها إلى الارتفاع بينما تنخفض معدلات فائدتها .

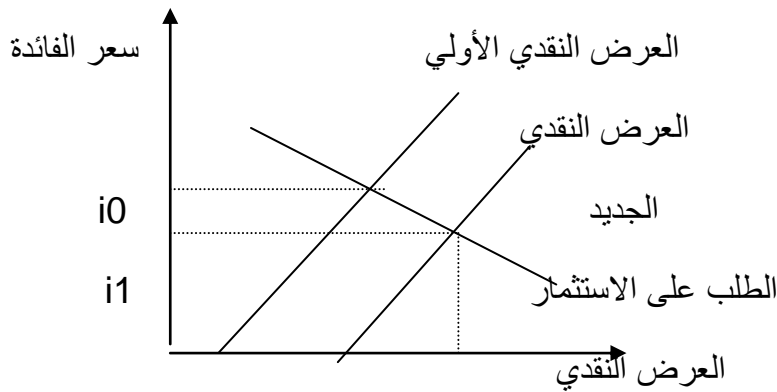
ب- أثر الدخل: إن زيادة كمية النقود تعني زيادة الدخل النقدي للأفراد و الذي يتصرف فيه بطريقتين أساسيتين يؤثران في سعر الفائدة هما:

*- تخصيص جزء كبير من الدخل الإضافي إلى ادخار حقيقي، فهم بذلك يخفضون كمية النقود التي يحتفظون بها للقيام بالاستهلاك فينخفض طلبهم على النقود (طلب أصول مالية) ومن ثم طبقاً لنظرية تفضيل السيولة [18] ص 374 (تفضيل السيولة لغرض المضاربة) إذ يتحول المنحنى إلى الأسفل فينخفض سعر الفائدة.

*- أما إذا حول الدخل الإضافي إلى استهلاك فيزداد الطلب على النقود لغرض المعاملات (ينخفض الطلب على النقود لغرض المضاربة)، ووفقاً لنظرية تفضيل السيولة دائماً يتحول منحنى تفضيل السيولة إلى الأعلى فيرتفع سعر الفائدة.

ج- أثر التوقعات: يؤدي زيادة العرض النقدي إلى ظهور ارتفاع في الأسعار (في ظل ثبات حجم الإنتاج)، هذا الأخير يؤدي بالمتعاملين الاقتصاديين إلى توقع ارتفاعات جديدة وهذا معناه الانخفاض في القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية، مما يؤدي بالمقرضين إلى المطالبة بمعدل فائدة يفوق معدل التضخم المتوقع، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة إلى الحد الذي تفوق فيه معدلات التضخم.

ولكن نود أن نشير إلى أن الزيادة في سعر الفائدة قد تكون عاملاً هاماً لاستقطاب وجذب المدخرات [34] ص 145، حيث يقبل الأفراد على الأصول النقدية المالية للحصول على عائد مجزي يعوضهم عن ارتفاع الأسعار، وهو الأمر الذي لا يروق للمنظمين و أرباب الأعمال. و الشكل البياني الموالي يبين اثر الزيادة(النمو) في العرض النقدي على سعر الفائدة.



الشكل رقم(10): أثر الزيادة في العرض الحقيقي للنقود على سعر الفائدة [18] ص 356.

حيث كلما زاد نمو عرض النقود أتاح ذلك انخفاض سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_1)

وعليه فإن زيادة عرض النقود وزيادة حجم السيولة من شأنه أن يؤدي إلى الحد من ارتفاع أسعار الفائدة بالقدر الذي يجعل الارتفاع في أسعار الفائدة لا يستطيع أن يعوض التناقص في قيمة النقود [65] ص 233 ، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض، ومن ثم يتم تحويل النقود في النهاية إزاء عجز الادخار و الاستثمار إلى سلع وخدمات .

3.2.2.2: الأثر على الاستثمار:

يتحقق أثر نمو العرض النقدي على الاستثمار من خلال تأثير العرض النقدي على أسعار الفائدة باعتبار أن تغير الاستثمار تابع لتغير أسعار الفائدة.

زيادة العرض النقدي يترتب عليه انخفاض في أسعار الفائدة و انخفاض أسعار الفائدة تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري [55] ص63، غير أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري تتوقف على مدى الكفاية الحدية لرأس المال الاستثماري.

كما أن اتجاه قيمة النقود إلى الانخفاض، يجعل الأفراد يميلون إلى الاستهلاك العاجل، ويحجمون عن الادخار، لأن النقود ما فتئت (ما أصبحت) أمينة على حفظ قيمهم بشكل نقدي. وفي هذا هدر للاستثمارات الاحتمالية، التي كان يمكن أن تتحقق عن طريق الادخار، مما يحرم الاقتصاد من عدته الإنتاجية، ويرفع من تكاليف التعامل بالأصول الحقيقية، لأنها لا تملك قدرًا من السيولة، كالذي يتاح في النقود. وهذا ما يؤدي إلى المضاربات الآنية أو قصيرة الأجل، مما يسبب أضرارًا إلى الاستثمارات الحقيقية [66]، بوأدها أو إجهاضها.

3.2.3: آثار نمو العرض النقدي على سوق الأوراق المالية.

تتضمن التغيرات التي يحدثها التغيير في عرض النقود سلسلة من التحولات التي تف ضري إلى التأثير على كثير من المتغيرات الاقتصادية، و التي منها حركة أو سير النشاط في السوق المالية. إذ يحدث في حالة زيادة العرض النقدي تغيرات في بنية المحفظة المالية التي يحتفظ بها الأفراد [71] ص89، حيث يتجه الأفراد و المشروعات التي تتواجد لديهم فوائض الأرصدة النقدية إلى إنفاق جانب منها على شراء أصول مالية ونقدية أخرى كبداية لحيازة الثروة، وذلك تحت تأثير انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، ولا يقتصر ذلك على اختيار بدائل من الأسهم و السندات فقط بل يشمل الاختيار ما بين جميع أشكال الثروة.

فإذا كانت الثروة التي يملكها الأفراد و المشروعات في شكل محفظة للأوراق و الأصول المالية و النقدية. وكانت هذه المحفظة في حالة توازن، ثم حدثت زيادة في عرض النقود، فإنه يترتب على ذلك انخفاض العائد الحدي للرصيد النقدي [64] ص221، عندئذ يتجه مالكو النقود إلى التحول من حيازة النقود إلى حيازة أشكال أخرى من الأصول، توفر لهم معدلات أعلى من العوائد الحدية، ويختلف سلوك الأفراد حسب تفضيلاتهم. فتكون استجابة كل منهم إزاء انخفاض العائد الحدي للرصيد النقدي مختلفة من حيث شراء هذا (السند) أو حيازة ذلك (السهم) من أشكال الثروة أو أنواع الأصول الأخرى.

و خلال مرحلة التعديل هذه نتيجة محاولة المتعاملين الاقتصاديين (أفراد و مشروعات) العودة إلى هيكل محفظتهم المالية إلى بنيتها السابقة [70] ص60 (حالة توازن) قبل زيادة عرض النقود، فإنهم يقومون بزيادة الطلب على الأصول غير النقدية فتميل أسعارها إلى الارتفاع بينما تنخفض معدلات فائدتها.

ففي ظل زيادة عرض النقود يتجه الأفراد إلى المضاربة [65]ص234 على أسهم وسندات المؤسسات الراضة، والتي تحقق أرباحاً متزايدة بحكم ارتفاع سعر سلعها والتي غالباً ما تكون منتجة للسلع الاستهلاكية، أو تتمثل في مؤسسات تجارية، في حين تنخفض أسعار الأسهم والسندات الخاصة بالصناعات الأساسية، والتي لا تحقق منتجاتها ذات المستويات من الأرباح بالمقارنة مع القطاع التجاري.

أما إذا عمدت السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود باستخدام سياسة السوق المفتوحة بشراء أوراق مالية من السوق المالية و تسديد ثمنها للبائعين نقداً، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية و انخفاض عائدها مما يشجع الأفراد المالكين للأوراق المالية على التخلص منها وبيعها الأمر الذي يلحق خسارة بالمؤسسة المصدرة للأوراق المالية وضعف مكانتها السوقية.

ففي ظل زيادة العرض النقدي، وكما هو الحال في الاقتصاد ، فيما يتعلق بالعلاقة العكسية بين أسعار الفائدة وأسعار السندات، والتي تفسر بأن الأفراد والهيئات يفضلون إيداع الفوائض النقدية لدى البنوك عندما يكون معدل الفائدة الذي تمنحه هذه البنوك أكبر من عائد السندات، وبذلك فهم يتجهون نحو التخلص من الأوراق المالية التي بحوزتهم فيكثر عرض الأوراق المالية فتتخفض أسعارها.

كما أن زيادة العرض النقدي يزيح التعامل من الأسواق المالية إلى الأسواق الأخرى أين تتم المعاملات على سلع منظورة وموجودة فعلاً.

كما أنه في حالة زيادة العرض النقدي يصبح الاقتصاد في حالة مصيدة السيولة، أي أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالسيولة بسبب الانخفاض الكبير في معدل الفائدة وهم يتوقعون ارتفاعه حيث لا يمكن انخفاضه دون التقليل من حجم الكتلة النقدية المتداول. هو ما يجعلهم يحجمون عن التعامل في الأسواق المالية، أي الاحتفاظ بأصول مالية وليس نقدية.

إذن يظهر تأثير العرض النقدي على النشاط الاقتصادي بوضوح من جانب تأثيره في الدخل، فزيادة عرض النقود يعني زيادة في المداخل، هذه الزيادة في المداخل يقابلها مواقف الأفراد و المشروعات في توزيع هذه المداخل.

فبالنسبة للمشروعات فإن التفضيل بين الإنتاج الاستثماري و الإنتاج الاستهلاكي وعدم الإنتاج يتوقف على رغبة المؤسسات وإمكانياتها وتحليلها للاقتصاد.

أما بالنسبة للأفراد فموقفهم من زيادة دخولهم نتيجة زيادة العرض النقدي فهو الإنفاق أو الاكتناز أو الادخار. كل هذه المواقف تساهم في التأثير على النشاط الاقتصادي والتي كان سببها زيادة العرض النقدي.

3.3: آثار نمو العرض النقدي على توازن الأسواق.

يتحقق التوازن في الاقتصاد الوطني عندما يتحقق التوازن في ثلاثة أسواق من الأسواق الأربعة المشكلة للاقتصاد الوطني (سوق السلع و الخدمات، سوق العمالة، سوق النقود، سوق رأس المال)، حيث يتحقق التوازن في السوق الرابعة تلقائياً. ويبحث صانعي السياسة الاقتصادية عن هذا الوضع التوازني للاقتصاد الوطني.

إذ يفضل البعض من الاقتصاديين تقسيم الاقتصاد إلى قطاعين قطاع حقيقي يعبر عن الوضع التوازني للسلع و الخدمات من خلال تساوي الطلب الكلي و العرض الكلي لهم وهو (IS)، و قطاع نقدي يعبر عن الوضع التوازني لهذا القطاع من خلال تساوي الطلب و عرض النقود وهو (LM).

وسوف نستخدم هذا التقسيم الأخير لدراسة آثار نمو العرض النقدي على توازن كل قطاع وعلى توازن القطاعين معاً من خلال مطالب هذا المبحث.

3.3.1: آثار نمو العرض النقدي على توازن القطاع الحقيقي (IS).

يعرف توازن القطاع الحقيقي بتساوي الطلب الكلي للسلع و الخدمات مع العرض الكلي لهما، أو الإنفاق القومي و الدخل القومي [72] ص 77، أو هو تساوي الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط. وقد قدم الاقتصاديون أداة تحليلية تعكس هذا التوازن، أطلق عليه منحنى (IS)، و يعرف هذا المنحنى بأنه نقاط توازن بين الإنفاق القومي و الدخل الحقيقي (أو عند تساوي الادخار مع الاستثمار) عند مستوى معين من الدخل القومي و سعر الفائدة.

ويلاحظ أن الادخار يمثل دالة متزايدة في الدخل أما الاستثمار فيمثل دالة متناقصة في سعر الفائدة. لذا فإنه لتحقيق التوازن في السوق السلعي، يتطلب تحقيق العلاقة العكسية بين متغيرين أساسيين هما محور حجم الادخار (الدخل)، ومحور حجم الاستثمار (سعر الفائدة)، فزيادة طرف تعني انخفاض الطرف الآخر و العكس صحيح.

إذ يمكن التعبير عن علاقة التوازن بين القطاع الحقيقي والفائدة والدخل بالعلاقة الرياضية التالية

$$(1 - b + bt + m) + dr = a - dto + lo + Go + (Xo - Mo)$$

وهي معادلة التوازن في سوق الإنتاج تربط بين الدخل و الفائدة، حيث أن:

$$- (1 - b + bt + m) : معاملات كل من الضرائب والواردات.$$

- dr : حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة.

- a : الاستهلاك المستقل عن الدخل.

- dto : معامل الضرائب.

- lo : الاستثمار الأولي (المستقل عن الدخل).

- Go : الإنفاق الحكومي.

- (Xo - Mo) : صافي الصادرات (الصادرات - الواردات).

* وقد أشار كينز إلى أهمية العلاقة بين سعر الفائدة و الإنفاق الاستثماري حيث توجد علاقة عكسية بين الإنفاق الاستثماري و سعر الفائدة .

إذ أن المستوى التوازني للإنفاق الاستثماري يتحدد عندما يتعادل سعر الفائدة (طويل الأجل) مع الكفاية الحدية لرأس المال، وبالتالي فإن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة، باعتبار هذا الأخير يمثل تكلفة للاستثمار، وهو ما يبين وجود علاقة عكسية أيضا بين سعر الفائدة والدخل النقدي، وذلك بفضل تصحيح عمليات الدخل. فانخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار، وهذا يؤدي عن طريق مضاعف الاستثمار إلى زيادة الدخل النقدي، وعلى العكس من ذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض الدخل. هذا ويؤثر نمو العرض النقدي على التوازن الحقيقي على النحو التالي:

- يرتبط أثر زيادة العرض النقدي في رفع الناتج الكلي، في النموذج الكينزي، بمعدل الفائدة . فزيادة العرض النقدي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني من خلال خفض معدل الفائدة، ولكن هذه الزيادة في الدخل الوطني مشروطة بحالة وجود احتياطي من اليد العاملة [28]ص113. ولكن إذا كان الاقتصاد في وضع التشغيل الكامل فإن الاستمرار في التوسع النقدي سيولد ارتفاعا في الأسعار.

- التوسع النقدي يكون له تأثير أفقي، على الإنتاج وعلى التشغيل أكثر من تأثيره على مستوى الأسعار، ما دام الوضع الاقتصادي دون التوظيف الكامل فليس هناك أثر يذكر (أي أنه أثر ضئيل) للتوسع النقدي على الأسعار. وعند بلوغ حالة التوظيف الكامل ينتقل الأثر إلى الأسعار، حيث تصبح كل الموارد موظفة وليس هناك إمكانية لاستخدام ذلك النقد الإضافي.

- إن زيادة كمية النقود المعروضة تؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية التي بحوزة الأفراد عن حاجاتهم الحقيقية فيقومون بإنفاقها على سلع و خدمات إضافية غير إنتاجية مما يؤثر على الوضع التوازني للاقتصاد الوطني في ظل ثبات حجم الإنتاج.

3.3.2: آثار نمو العرض النقدي على توازن القطاع النقدي (LM).

يتطلب تحقيق التوازن في سوق النقد شرطاً أساسياً وهو أن يتحقق التساوي بين الطلب على النقود و العرض النقدي (الكمية النقدية). ومن المعروف أن عرض النقود هو متغير من متغيرات السياسة النقدية يتحدد بقرار من السلطة النقدية في البلد، ولذلك يفترض ثباته في المدة القصيرة ولا يتأثر بتغيرات سعر الفائدة، أي أن عرض النقود عديم المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، وفي الوقت نفسه فإن الطلب على النقود يتوقف على مستوى الدخل النقدي و سعر الفائدة. وعليه فإن التوازن في السوق النقدي و بفرض ثبات المستوى العام للأسعار يمكن كتابته [64]ص210 . (1) $M_s = L_1(y) + L_2(r)$ ويتحقق التوازن في السوق النقدي في الأجل القصير على العكس في السوق الحقيقي الذي يتحقق في الأجل الطويل. وتشير المعادلة (1) إلى أنه في حالة ثبات مستوى عرض النقود (الكمية النقدية) فإن هناك علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي و سعر الفائدة، حيث يتألف منحنى التوازن النقدي من:

*- التفضيل النقدي لإغراض المبادلة والاحتياط الذي يتوقف على مستوى الدخل النقدي وعلى النسبة من الدخل التي يحتفظ بها الأفراد على شكلها السائل.

*- التفضيل النقدي لأغراض المضاربة والذي يتوقف على سعر الفائدة.

ولذلك فإن النقود الموجودة في التداول تتوزع بين الأرصدة العاطلة و الأرصدة النشطة بما يتفق مع نوعي التفضيل النقدي السابق بيانها، وإذا حدث ذلك تتحقق حالة التوازن في السوق النقدي، والذي يأخذ

الصيغة الرياضية التالية $M_s = M_o = hy - gr$

حيث أن: h و g ثوابت. $M_s = M_o$ عرض النقود. Y الدخل الوطني. R معدل الفائدة.

3.3.3: آثار نمو العرض النقدي على التوازن العام.

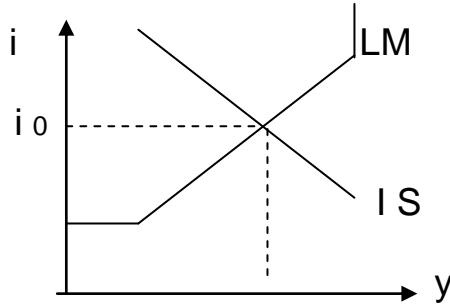
يتحقق التوازن الكلي في كل من سوقي الإنتاج و النقود عندما يتقاطع كل من منحنى (IS) ومنحنى (LM) في نقطة توازنية وحيدة تحدد لنا كل من سعر الفائدة التوازني و حجم الدخل التوازني [40]ص256.

– فإذا رجعنا إلى المعادلة التوازنية لمنحنى (IS) كما في المطلب الأول نجد أنها توضح مستويات الدخل المرتبطة بمستويات أسعار فائدة معينة والتي تحقق التوازن في سوق الإنتاج.

– وأيضاً فإن المعادلة التوازنية لمنحنى (LM) في المطلب الثاني توضح مستويات الدخل المرتبطة بأسعار فائدة معينة والتي تحقق التوازن في السوق النقدي.

والآن إذا قمنا بجمع كل من معادلتنا (IS) و (LM) في نموذج واحد نتمكن من الحصول على قيمة توازنية وحيدة لكل من سعر الفائدة و الدخل، و التي تحقق التوازن في كل من سوق الإنتاج وسوق النقد معا وفي آن واحد [40]ص 257.

والشكل الموالي يبين حالة التوازن العام بين سوقى الإنتاج و النقود (IS-LM).



الشكل رقم (11): منحنى التوازن العام (IS-LM) [40]ص 267.

ولمعرفة آثار نمو العرض النقدي على التوازن العام دعنا نعود قليلا إلى رؤية المدارس الاقتصادية لذلك، و عليه فانه:

- إذا كان الاقتصاد في المجال الكينزي في مصيدة السيولة فإن زيادة عرض النقود تكون كلها أرصدة نقدية عاطلة بسبب توقع ارتفاع الفائدة، وبالتالي فإن التغيير في عرض النقود لا يغير من مستوى الدخل.

- أما إذا كان الاقتصاد في المجال الأوسط فإن زيادة عرض النقود تؤدي إلى إزاحة منحنى (LM) (انتقال منحنى LM من LM0 إلى LM1) إلى اليمين ويترتب على ذلك تغيير في مستوى الدخل (y) من (y1) إلى (y2) ولكن بنسبة أقل من التغيير في عرض النقود، وحتى يزداد مستوى الدخل كنتيجة لزيادة عرض النقود على هذه الأخيرة أي عرض النقود أن يؤثر في الاستثمار من خلال تخفيضه لمعدل الفائدة.

- أما إذا كان الاقتصاد في المجال الكلاسيكي فإن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليمين من (LM0) إلى (LM1) ويزداد مستوى الدخل (y) من (y2) إلى (y3) وذلك شريطة (الفرض الكلاسيكي) أن لا يوجد طلب على النقود للمضاربة، وبالتالي فإن الزيادة في عرض النقود سوف تؤدي إلى زيادة الإنفاق فقط. و عليه فإن أثر نمو العرض النقدي على التوازن العام إنما يتوقف على درجة مرونة [40]ص 268، منحنى (LM) و (IS) فيزداد فعالية أثر نمو العرض النقدي كلما قلت مرونة منحنى (LM) وتقل فعاليته (نمو العرض النقدي) كلما زادت مرونة منحنى (LM) بينما تقل فعالية نمو العرض النقدي كلما زادت مرونة منحنى (IS) وتزداد فعاليته كلما قلت مرونة منحنى (IS).

3.4: آثار نمو العرض النقدي على التوازن الخارجي

قد تلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى زيادة العرض النقدي وتخفيض قيمة عملتها من أجل رفع مستوى النشاط الاقتصادي و الإنتاج ومن ثم التصدير إلى الخارج، ولكن ذلك يتم في حالة جهاز إنتاجي قادر على التوسع في الأعمال و المنتجات التصديرية.

أما إذا كان عاجزاً على امتصاص الفائض النقدي المطروح في الاقتصاد فإن آثاره ستمتد إلى التأثير على العلاقات الخارجية للدولة، وتتخذ المشكلة أهمية بالغة، فتدهور العملة الوطنية معناه فقدان التعادل بين سعر العملة في الداخل وسعرها في الأسواق الخارجية. حيث تتعطل حركة التصدير للخارج وهجرة رؤوس الأموال بحثاً عن بلد مستقر وتتوفر به عوائد رأسمالية في استثمارات أكبر مرودية وأقل تكلفة ومخاطرة.

3.4.1: آثار نمو العرض النقدي على سعر الصرف.

لا يتوقف أثر نمو العرض النقدي على داخل الدولة فحسب، بل على ثقة الأسواق الخارجية في العملة الوطنية، إذ تعتبر العملة في علاقتها بالخارج سلعة تباع و تشتري، و هو ما يعرف بسعر الصرف الأجنبي أو الدولي و الذي يعرف بـ "أن سعر الصرف الفعلي هو عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة" [61]ص76 .

كما يعرف أيضا "بأنه عبارة عن نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملات الأجنبية. أو عبارة عن ثمن العملة المحلية معبر عنها بالنقد الأجنبي" [35].

حيث أن أهم خاصيتين لأي نظام نقدي دولي هما سعر الصرف و توازن المدفوعات، وكما رأينا في التعريف فإن سعر الصرف يعني قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية، ويتم تحديده في سوق الصرف الأجنبي. و عليه فإن التغير في سعر الصرف يحدث لكي يستفيد أو يحافظ البلد على التوازن بين المدفوعات و المتحصلات [18]ص647 من و إلى البلد.

إن التغيرات في سعر الصرف تعكس اضطرابات نقدية و غير نقدية، ويكمن الفرق في أن الاضطرابات النقدية ترتبط بتقديرات المستثمر لمعدلات التضخم، و كذلك معدلات نمو العرض النقدي المنتظر [18]ص660 ، وهكذا يستنتج التجار و المستثمرون من التغيرات الحديثة في مستويات الأثمان المحلية و الأجنبية لكي يخططوا التقديرات لمستويات الأثمان الوطنية المستقبلية، و قيم معدلات أسعار الصرف الأنية و في تواريخ مستقبلية مختلفة. لأن أي تغير في المعروض النقدي يكون له تأثير تناسبي على

سعر الصرف، ومن ثم على الأسعار، فعدم الاستقرار في عملية العرض النقدي تتضمن وجود أسعار صرف غير مستقرة [73] ص 300.

فان حدوث زيادة مقدارها $x\%$ في المعروض النقدي تقود إلى توقعات بأن المعدلات المحلية للتوسع النقدي سوف تكون أعلى بمقدار $x\%$ من المعدلات المحلية بالنسبة للمستقبل غير المحدد، وعندئذ يمكن أن ينخفض سعر الصرف بمقدار أكبر من النسبة الحالية التي مقدارها $x\%$ من التغير في المعروض النقدي.

وعلى نحو مماثل فإن التغيرات في معدلات نمو عرض النقود ربما تؤدي إلى تغيرات في تقديرات معدلات التضخم الوطنية، التي تؤدي بدورها إلى تغيرات قيم معدل الصرف فتتخفف قيمة العملة في الخارج. فتدفقات الأصول فيما بين العملات الأجنبية يمكن أن تتواجد ولكنها تعتبر انعكاساً للاختلال بين الطلب على النقود و العرض منها [73] ص 288.

كما تؤدي المعلومات الجديدة حول معدلات نمو عرض النقود، (معدل التضخم، صادرات و واردات كل دولة) بالمستثمرين أن يستخلصوا أن الأوراق المالية بالعملة الوطنية تعد استثماراً أقل جاذبية عن الأوراق المالية بالعملات الأجنبية الأخرى، ما يدفعهم إلى بيع الأوراق المالية الأولى و يشترون الثانية.

ووفقاً لنظرية الأرصدة التي تقوم على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضاً فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية لتلك الدولة، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يدل على زيادة العرض النقدي من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية [74] ص 123.

أي أن حدوث زيادة مقدارها $x\%$ في المعروض النقدي المحلي تؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة، ويعني ذلك أن الدولة التي تزيد في عرضها النقدي بمعدل أسرع من الذي يقوم به المنافسون وبافتراض بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه، من المتوقع أن تشهد انخفاضاً في القيمة الخارجية لعملة.

3.4.2: آثار نمو العرض النقدي على حركة رؤوس الأموال.

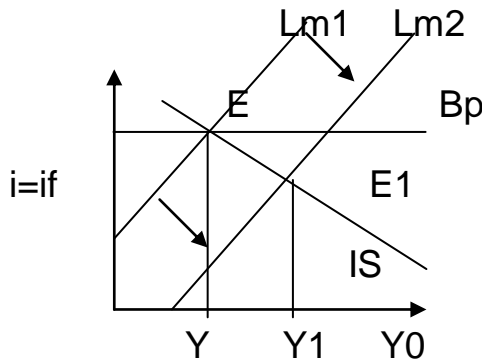
إن أحد النقاط الجوهرية حول الاقتصاد الدولي هو الدرجة العالية للتكامل أو الترابط عبر أسواق رأس المال، أين تكون كل من السندات و المخزونات خاضعة للتجارة و التجارة الدولية (الخارجية)، فأغلب الدول الصناعية في الوقت الراهن لا تضع قيوداً على حملة الأرصدة بالخارج، وبالتالي فإن المقيمين

يبحثون عبر العالم عن أعلى ربحية لاستثماراتهم، و منه يربطون فوائدهم بواسطة أسواق رأس المال بالبلدان المختلفة .

وفي ظل العولمة المالية و الدرجة العالية لتكامل أسواق رأس المال تستلزم بأن كل دولة يكون فيها سعر الفائدة مرتفعا سوف يجعل رؤوس الأموال تتدفق إليها بسرعة [75]ص302 ، وفي مفهوم ميزان المدفوعات يستلزم ذلك أن الزيادة النسبية في أسعار الفائدة (أي الزيادة في أسعار الفائدة المحلية) بالنسبة لتلك الموجودة بالخارج سوف يحسن من رصيد ميزان المدفوعات لأن تدفقات رأس المال تحسنه، وهو ما يحدث عكس ذلك في ظل زيادة أو نمو مستمر للعرض النقدي الذي يؤثر على سعر الفائدة المحلية بالانخفاض، أي أن:

زيادة في نمو العرض النقدي بدون مقابل حقيقي (سلع و خدمات) يعمل على تقليل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية خوفا من استمرار زيادة العرض النقدي الذي ينجم عنه زيادة في انخفاض قيمة العملة المحلية (زيادة في مستوى التضخم) وهو ما يعرضهم لخسائر مالية هم في غنى عنها.

كما أن اعتماد سياسة نقدية توسعية (زيادة العرض النقدي) سوف تؤدي إلى انخفاض ابتدائي في سعر الفائدة المحلي، والذي يؤدي بالمقابل إلى حدوث تدفق رأس المال المحلي للخارج [78]ص136. و الشكل الموالي يظهر أثر التوسع في العرض النقدي في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال و سعر الصرف.



الشكل رقم (12): أثر التوسع في العرض النقدي في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال و سعر الصرف [75]ص315.

حيث يتضح من الشكل البياني أن:

- عند زيادة العرض النقدي من (LM1) إلى (LM2) فإنه ينتقل وضع التوازن العام من (E) إلى (E1) ما يظهر زيادة في الدخل أقل من الزيادة في العرض النقدي (غياب أو عدم ترجمة) (تحقق المضاعفات)

- كذلك يدل على وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات ما يحدث ضغطاً على سعر الصرف ليتدهور.
- التوسع النقدي في ضل حركة رؤوس الأموال يساعد على هروب رؤوس الأموال ما يجعل البنك المركزي مجبراً على معاكسة (التقليل من) التوسع النقدي لتحاشي هروب رؤوس الأموال وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات [73]ص316.

وعليه فإنه بفرض ثبات باقي العوامل المؤثرة على سعر العملة على حالها، فإن اختلاف سعر الفائدة ما بين دولتين الناتج عن زيادة في العرض النقدي، يفسر انتقال حركات رؤوس الأموال من الدولة التي تمنح أسعار فائدة منخفضة، إلى الدولة التي تمنح أسعار فائدة أعلى.

3.4.3: آثار نمو العرض النقدي على التجارة الخارجية.

يشير مفهوم التجارة الخارجية (الدولية) إلى عملية تبادل السلع و الخدمات عبر الحدود الدولية للدول المشتركة في عملية التبادل، فعندما يعتمد اقتصاد دولة ما على عملية التبادل الدولي استراداً وتصديراً يسمى بالاقتصاد المفتوح، أما الاقتصاد الذي لا يتعامل مع العالم الخارجي فيطلق عليه الاقتصاد المغلق.

وعليه فإنه عندما يتعامل اقتصاد دولة ما مع العالم الخارجي فإنه يحصل على منافع من عملية التبادل التجاري بينه وبين دول العالم. ويمكن لنا بسهولة تحديد تلك المنافع عندما نقارن بين عالم لا توجد بين دوله عملية تبادل تجاري وبين عالم توجد بين دوله عملية تبادل تجاري، من خلال النظريات [40]ص315 التي تفسر المنافع التي تعود على كل دولة نتيجة لقيام التجارة بينهم.

ولكن ما يهمنا في موضوعنا هذا هو آثار نمو العرض النقدي على هذه التجارة (التجارة الخارجية).

- إذ أن الزيادة في عرض النقود (الكتلة النقدية الإضافية) توزع في شكل ارتفاع في المداخل بما يؤدي إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية و الطلب عليها، وينتج عن ذلك تسارع في ارتفاع الأسعار، ومثل هذا الارتفاع يجعل المنتجات المحلية أقل تنافسية ويؤدي بالتالي إلى انخفاض الصادرات [74]ص228.

- يعمل نمو عرض النقود (تضخم) على زيادة رغبة الأفراد و المنشآت بالحصول على السلع الأجنبية الرخيصة مقابل السلع المحلية المرتفعة الثمن، وهو ما يؤدي إلى ضعف موقف المصدرين المحليين نتيجة ارتفاع سعر السلع المحلية (ارتفاع تكاليف صنعها أو إنتاجها) وضعف منافستها للسلع الأجنبية في الخارج.

- إن التدهور في قيمة العملة الناتج عن زيادة عرض النقود يزيد من الطلب الأجنبي على السلع المحلية خاصة المواد الأولية (لأن تكاليف إنتاجها أو استخراجها بطيئة التغير) لانخفاض أسعارها المقاسة بواسطة

سعر الصرف. كما أن تخفيض قيمة العملة الوطنية (زيادة العرض النقدي) يؤدي إلى رفع أسعار الواردات عند تقويمها بالعملة المحلية [73] ص 641.

ملاحظة: يكون زيادة نمو عرض النقود (انخفاض قيمة العملة) ذو أثر إيجابي على زيادة (رفع) معدل الفائدة

و الإنتاج و التشغيل إذا كان الاقتصاد متطوراً ودون التشغيل التام لعناصر الإنتاج وله عدة منتجات تصديرية (معدة للتصدير).

يؤدي زيادة نمو العرض النقدي إلى التأثير على حركة التجارة الخارجية من خلال تعطيل التصدير للخارج نتيجة لارتفاع أسعار السلع الموجهة للتصدير، ما يشمل أعمال الاستيراد انخفاض قيمة العملة الوطنية في الخارج وارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية التي يتم الشراء بها، كذلك فإن استمرار زيادة العرض النقدي وانخفاض قيمة النقود يشجع هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج ويباعد بين رؤوس الأموال الأجنبية و الاستثمار الداخلي.

الخلاصة:

التدفقات النقدية تعتبر عاملاً يؤثر ويتأثر بالاستقرار الاقتصادي، لذلك ينبغي من الأهمية بمكان النظر إلى هذا المتغير وأنماطه وأشكاله ودوره في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي مع وضع الإجراءات والآليات لاحتواء أثاره السلبية المتوقعة وغير المتوقعة.

فقد كان لتطور استخدام النقود، و قدرتها على أداء وظائفها مزايا عديدة على فئات أو قطاعات المجتمع سواء كانوا مستهلكين أو منتجين أو دولة. فالمستهلكون يمكنهم الحصول على قوة شرائية ذات قبول عام في جميع التعاملات للحصول على السلع و الخدمات، كما قدمت للمنتجين تسهيلات كبيرة في زيادة إنتاجهم عن طريق الحصول على توريدات يكون تسديدها بعد أجل، كما يمكنهم أن يبيعوا منتجاتهم بالدفع المسبق، و كما يمكن للدولة أن تقوم بعدة مشاريع و تؤدي خدمات يكون مقابلها دفع نقود، و قد ساعد هذا كله على تطوير عمليات التخصص في الإنتاج، و تطوير الخدمات، و زيادة نفقات الدولة على أوسع نطاق.

كما أن للنقود مزايا و فوائد فإن لها أيضا آثار على الاقتصاد، تكون النقود هي العامل الرئيسي في حدوثها، فزيادة كمية النقود تؤدي إلى ظهور التضخم، كما أن التقليل من المعروض النقدي يؤدي إلى حالة الانكماش، في حين يخلو نظام المقايضة من هذه التقلبات الاقتصادية، كما تؤدي النقود دورا خطيرا في الائتمان، بحيث أن تغيرات الائتمان التجاري تؤدي إلى إحداث تغيرات في الطلب على السلع و الخدمات.

الفصل 4: دراسة حالة الجزائر "فترة الدراسة 1991-2007"

الدراسات المتعلقة بالنقود والطلب عليها في الجزائر متاحة، وقد تمت مناقشة المواضيع المتعلقة بذلك في مراجع كثيرة، على أن تلك الدراسات _المتاحة لدينا_ لم تدرس العرض النقدي في ظل الاتجاه المتزايد نحو: تحليل دالة العرض النقدي وتحديد محددات نموه في ظل إصلاحات نقدية مكنت من إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر، بمراقبة الكتلة النقدية وضبط حجم المعروض منها بما يتوافق والأهداف الاقتصادية المعلنة باستعمال أدوات السياسة النقدية، وتعزيز الرقابة والإشراف على أعمال البنوك. وذلك من أجل الإعداد لمتطلبات التوجه نحو مواجهة العولمة وإعداد متطلبات مسايرة اقتصاد السوق.

وبعد استعراض مختلف الجوانب النظرية لهذه الدراسة يحق لنا أن نتساءل عن محددات نمو العرض النقدي في الجزائر، خاصة وأن السلطات النقدية في المراحل السابقة لم تكن تولي أهمية كبيرة في مجال التحكم في نمو عرض النقود في الجزائر. وتعد دراسة حالة الجزائر ضمن هذه الدراسة مهمة، لأننا سنحاول من خلالها إسقاط الجوانب (المحددات) النظرية على الجزائر، لمعرفة مدى مساهمتها في تحديد ونمو العرض النقدي، ومعرفة ذلك تمكنا من إعطاء بعض الملاحظات التي نرى ضرورة الاهتمام والعناية بها من أجل تفعيل دور السلطة النقدية (بنك الجزائر) في تحديد نمو العرض النقدي، وأن التمكن من ذلك يكون بدراسة تطور العرض النقدي في الجزائر لمعرفة مساهمة كل محدد في تكوينه خلال فترة الدراسة المحددة "1991-2007"، والتي نرى أنها شملت تغيرات جوهرية في مقابلات الكتلة النقدية، إضافة إلى الإصلاحات التي باشرتها السلطات في ذلك.

وتمت دراسة حالة الجزائر من فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية 2007م، ونشير إلى أننا ركزنا على فترة ما بعد إصلاحات 1990م بشكل أكبر، نظراً لأن العرض النقدي بداية من ذلك التاريخ أخذ توجهات -بداية تطبيق قانون النقد والقرض- أخرى غير تلك السابقة، كما أن نمو عرض النقود أو تحديده _فيما نرى_ لم يكن يحمل معنى ذا دلالة كبيرة قبل تلك الفترة، ولذلك لا أهمية لدراسة عرض النقود قبل سنة 1991م إلا من قبيل معرفة مسار العرض النقدي ومن ثم استنتاج أهم الفروق الناتجة عن تطور نمو العرض النقدي في الاقتصاد الوطني في الفترتين (ما قبل 1991م وما بعدها).

4.1: نظام الإصدار النقدي في الجزائر.

إن إستراتيجية الجزائر المتميزة بسياسة استثمارية توسعية تطلبت عرضاً متزايداً للنقود، ما جعل الإصدار النقدي يشهد ارتفاعاً متصاعداً، ذلك أن سياسة الإصدار النقدي في الجزائر كانت خاضعة خلال الفترة قبل الإصلاحات للسياسة التنموية التي انتهجتها البلاد، و التمويل الرأسمالي لاستثمارات القطاع العمومي، وهو ما نتج عنه إصدار مكثف للنقود و بدون مقابل.

كما أن تحليل المسار التطوري للكتلة النقدية لا يمكنه أن يكتمل إلا بعد ربط هذا التطور بمستوى الإنتاج في الاقتصاد. فحتى يحقق الإصدار النقدي نتائجها الايجابية لا بد من أن يساير الإصدار النقدي الإصدار العيني - الإنتاج- في الاقتصاد.

إذ تدعم التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري بإعادة النظر في إصلاح النظام المصرفي بصدور قانون النق والقرض في 14 افريل 1990م الذي جسد تلك الإرادة الملحة للخروج من الأزمة التي حصرتها السلطات المعنية في المجال النقدي. ومن ثم كان الهدف الأساسي من هذا القانون الجديد تسطير الأساليب والإجراءات الواجب إتباعها في إطار السياسة النقدية لإعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني و الذي لا يتحقق إلا بالانتقال من التمويل عن طريق المديونية و التضخم إلى التمويل عن طريق الادخار و السوق من خلال إبراز مكانة و دور بنك الجزائر بعد إعادة الاعتبار له كسلطة نقدية. فهذا التنظيم الجديد حدد الأدوات والآليات الضرورية لإرساء قواعد تنظيم نقدي و بنكي جديد يتوافق مع مقومات اقتصاد السوق.

4.1.1: عرض النقود في الجزائر.

تعتبر دراسة عرض النقود في الجزائر أمراً مهماً و ضرورياً وذلك لما له من انعكاسات على الاقتصاد بشكل عام، و من أجل احتواء أو التقليل من هذه الانعكاسات، ولذلك نجد أنه في مختلف الدول تولى السلطات النقدية أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية. حيث أن تحقيق هذه الأهداف يستدعي أن تتبع السلطة النقدية (البنك المركزي) عرض النقود و العوامل التي يمكن أن تؤثر فيه (زيادة حجمه أو تقليله) في الاقتصاد الوطني. وبهذا فإن عرض النقود في الجزائر يتم من خلال :

4.1.1.1: الإصدار النقدي:

والذي يتم من قبل بنك الجزائر، إذ تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات مؤسسة بنك الجزائر، وهو ما نصت عليه المادة الرابعة (4) من قانون النقد و القرض [76] ، والتي نصها « يعود للدولة

امتياز إصدار الأوراق النقدية و القطع النقدية في التراب الوطني. ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي-بنك الجزائر- الخاضع لأحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه « .

وتتمثل عملية الإصدار النقدي في قيام بنك الجزائر بتزويد السوق(الاقتصاد) بالأوراق و القطع النقدية المحددة قانونيا من حيث الشكل و المواصفات و القيمة، إذ تعتبر الورقة المصدرة بمثابة التزام أو تعهد من قبل بنك الإصدار، حيث تصبح عملية الإصدار نافذة بمجرد انتقال الورقة النقدية من خزائن البنك الداخلية إلى خارج الجهاز المصرفي، إذ تتحول بذلك الورقة من ورقة عادية إلى ورقة نقدية تحمل قوة إبرائية [77]. أما حجم الإصدار فيتوقف على حجم النشاط الاقتصادي من جهة، و على طبيعة السياسة النقدية من جهة أخرى[78]ص48 ، حيث تتم تغطية كل إصدار نقدي في الجزائر وفقا لما أشار إليه المادة التاسعة و الخمسون(59) من قانون النقد والقرض [76]. « لا يجوز أن يصدر النقد من قبل البنك المركزي إلا ضمن شروط التغطية، تحدد بنظام يوضع وفقا لأحكام الفقرة "أ" من المادة 44 أعلاه حيث لا يمكن أن تتضمن تغطية النقد إلا العناصر التالية:

- سبائك و عملات الذهب.
- عملات أجنبية حرة التداول.
- سندات مصدرة من الخزينة الجزائرية.

4.1.1.2: الائتمان المصرفي:

تساهم البنوك التجارية في الاقتصاد الجزائري في تركيبة عرض النقود من خلال الائتمان(القروض) المقدمة للاقتصاد و عملية خلق نقود الودائع، حيث أشار قانون النقد و القرض (10/90) إلى ذلك تلميحاً في نص المادة سبعون (70) من قانون النقد و القرض عندما قال [68]ص339: أن البنوك فقط هي المؤهلة الوحيدة للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد من 66 إلى 68 أي تلقي الودائع من الجمهور، ومنح القرض، وأخيرا خلق وسائل الدفع وتسييرها.

وعليه فإن أي تغير في حجم الائتمان المصرفي يؤدي إلى حدوث تغير مماثل في حجم العرض النقدي. ذلك ما يجعل من النظام المصرفي يشكل نسبة هامة في العرض النقدي على المستوى الوطني، حيث يساهم بنسبة(مثلا: 62.36% سنة 1991م، وبنسبة 75.68% سنة 2000م، وبنسبة 67.06% سنة 2007م) في العرض النقدي. وعليه فإنه مهما اختلف مفهوم العرض النقدي، سواء كان M1 أو M2 أو M3 فإن نقود الودائع المصرفية التي تخلقها البنوك التجارية تمثل الجزء الأكبر من المعروض النقدي، وعملية خلق نقود الودائع أو خلق الائتمان يشترك فيها النظام المصرفي كله(النظام المصرفي التجاري).

4.1.2: مسار العرض النقدي في الجزائر قبل و بعد 10/90.

إن دراسة عرض النقود في الجزائر لا بد أن يكون في إطار نموذج و إستراتيجية التنمية المنتهجة من قبل الجزائر [79]ص11 من بعد الاستقلال إلى يومنا هذا.

فبعد الاستقلال مباشرة بذلت السلطات الجزائرية كل ما في وسعها لاسترجاع كامل حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية [61]ص125. فقامت بإنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1963م و إصدار العملة الوطنية الدينار الجزائري سنة 1964م، لتبدأ بذلك مسيرة العملة الوطنية و العرض النقدي في الجزائر، والذي يمكن تقسيم مراحلها إلى مرحلتين أساسيتين هما:

- العرض النقدي قبل قانون النقد و القرض 10/90 .

- و العرض النقدي بعد قانون النقد و القرض 10/90.

4.1.2.1: العرض النقدي في الجزائر قبل قانون 10/90 :

بعد إنشاء بنك الجزائر في جانفي 1963م أوكلت له المهام المنوطة به و المتمثلة في تنظيم تداول النقد، و تسيير و مراقبة توزيع القرض بكل الوسائل المناسبة في إطار السياسة المحددة من قبل السلطات العمومية. و بخصيص العرض النقدي في هذه المرحلة نجد أنه مر بعدة مراحل يمكن تلخيصها في:

أ- المرحلة ما بين 1962م-1971م و التي تميزت بمواصلة القواعد الموروثة على الاستعمار في تسيير العرض النقدي.

ب- المرحلة ما بين 1971م-1978م وهي مرحلة أعطيت فيها أهمية للخرينة العمومية في إحداث القرض و العملة [6]ص155.

ج- المرحلة ما بين 1978م-1979م وهي مرحلة تم فيها تكليف البنوك بتمويل النشاط الاقتصادي، أي المساهمة في نمو عرض النقود (الودائع). و حتى هذه المرحلة يمكن القول أن نظام العرض النقدي في الجزائر تميز بالدور الأساسي الذي لعبته الخزينة العمومية حتى أصبحت في فترة معينة الهيئة الرئيسية في تحديد حجم عرض النقد و تسييره وفق خطة التنمية، عوض البنك المركزي، الذي كان يشبه جهاز تنفيذ هذه السياسة أكثر مما يكون هو مركز إصدار و تسيير عرض النقود.

د- المرحلة ما بين 1979م-1986م هي مرحلة كان فيها عرض النقود يخضع لمجموعة معقدة من القرارات لمختلف الأعوان الماليين، حيث أن بنك الإصدار و الخزينة العمومية و البنوك التجارية كانت

تساهم في زيادة عرض النقود في الاقتصاد بالأساس الذي يسمح بتمويل و تسيير الاقتصاد طبقاً للأهداف المخططة. حيث عرفت هذه الفترة فيما يخص إعادة تمويل البنوك التجارية الاعتماد على سياسة إعادة الخصم، باعتبارها الوسيلة الوحيدة المطبقة، والتي شكلت أغلب عمليات التمويل من سنة 1975 إلى سنة 1980، وقد كان معدل الخصم في هذا الفترة ثابتاً عند مستوى 2.75% [80]ص102. وهو ما يفسر أن عرض النقود يرجع في الأساس إلى تقدير كمية النقود الواجب إصدارها حتى تسمح بتمويل الاقتصاد وتسييره وفقاً لأهداف الخطة المركزية [81]ص40.

أما فيما يخص تطور مكونات الكتلة النقدية (العرض النقدي) من سنة 1964م إلى سنة 1985م فيلاحظ ارتفاع شديد في المعروض النقدي، إذ وصل سنة 1985 إلى 223.86 مليار دينار جزائري بعدما كان 4.8 مليار دينار جزائري سنة 1964م أي أن الكتلة النقدية (العرض النقدي) تضاعف بـ 46.6 مرة خلال الفترة 1964- 1985م [2]ص90. ونظراً لترابط الجانب النقدي بالجانب العيني في الاقتصاد -سيولة الاقتصاد المعبر عنها بالمعدل [82]ص04 $M2/PIB$ - فإن الكتلة النقدية كانت تمثل 76.77% من الناتج الوطني وبمعدل دوران (معدل دوران النقود) 1.3 دورة سنة 1985م.

هـ- المرحلة ما بين 1986م- 1990م شهدت هذه المرحلة أزمة البترول التي أدت إلى انخفاض أسعار المحروقات إلى مستويات دنيا، و التي كانت (عائدات المحروقات) يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري كمورد مالي (بالعملة الصعبة) ومصدر تمويلي للنشاط الاقتصادي بنسبة تفوق 95%، قامت الحكومة الجزائرية بإصدار قانون بنكي جديد تم من خلاله تحديد -و بوضوح- مهام البنك المركزي والبنوك التجارية، كما تقتضيه قواعد و مبادئ النظام المصرفي في اقتصاد السوق، مع إعطاء أهمية للسياسة النقدية في تنظيم حجم الكتلة النقدية المتداولة، تماشياً وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

اذ تجسدت بعض اصلاحات قانون 1986 في [83]ص62 :

1- الخطة الوطنية للقرض وهي نوع من التخطيط يهدف الى الموافقة بين الموارد المالية المتاحة والموارد المالية الموزعة، وذلك بهدف التقليل من حدة الاصدار النقدي وتشجيع الادخار.

2- تحديد صلاحيات البنك المركزي بـ:

*- ممارسة حق الإصدار وتحديد شروط ذلك.

*- تقديم تسبيقات للخرينة ولكن في اطار ما يحدده المخطط الوطني للقرض.

3- تحديد صلاحية البنوك التجارية بـ:

* - تشجيع البنوك التجارية على تعبئة الادخار.

* - حرية منح القروض مهما كانت مدتها ونوعها.

و الجدول التالي يوضح تطور العرض النقدي (الكتلة النقدية) منذ سنة 1964م إلى سنة 1990م حين صدور قانون النقد والقروض.

الجدول رقم(04): تطور الكتلة النقدية لبعض السنوات قبل قانون النقد والقروض [84].

السنة المتغير	النقود القانونية	نسبة التغير	نسبتها الى 2	النقود M1	نسبة التغير	نسبتها الى M2	الكتلة النقدية M2	نسبة التغير
1964	2.58	-	54.89	4.63	-	98.51	4.7	-
1968	3.7	43.41	36.49	9.31	101.08	91.81	10.14	115.75
1972	7.05	90.54	38.85	16.74	79.8	92.24	18.147	78.96
1976	17.24	144.54	39.54	41.07	59.24	94.19	43.6	140.26
1980	42.34	145.6	45.26	84.43	105.5	90.27	93.53	144.52
1984	67.46	59.33	34.46	180.43	113.7	92.66	194.71	108.18
1988	109.75	62.69	37.46	252.2	39.77	86.06	292.96	50.46
1990	134.94	22.95	39.34	270.08	7.08	78.74	343	17.08

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن:

* - عرض النقود كان دائماً في ارتفاع مستمر منذ سنة 1964م حيث تشكل كل من النقود القانونية و النقود الائتمانية (الودائع تحت الطلب) يشكل كل منها نصف الكتلة النقدية (M2) وذلك حتى سنة 1980م أين نلاحظ أن النقود القانونية ارتفعت أكثر من حجم الودائع، أين وصلت إلى مبلغ 42.34 مليار دج وبمعدل نمو 19.62% عن سنة 1979م مقابل معدل نمو في حجم الودائع الجارية ولأجل 15.58%. ما يفسر الارتفاع في الميل للسيولة النقدية (نقود قانونية) في التعامل.

* - بعد سنة 1981م لما رأَت الحكومة أن هناك نمواً سريعاً في حجم (مبلغ) الأوراق النقدية (نمو حجم النقود القانونية) قررت خفض من وسائل الدفع (النقود القانونية) حتى تكون هناك نقود ائتمانية، فقامت سنة 1982م بسحب الأوراق النقدية ذات القيمة 500 دج من التداول [2] ص 166، هذا الإجراء أعاد نمو و ارتفاع حجم الودائع المصرفية و انخفاض الأوراق النقدية.

- هذا الإجراء كشف كذلك بعض خفايا نمو العرض النقدي من الأوراق النقدية المصدرة من البنك المركزي، حيث ظهرت الأوراق النقدية من فئة 500 دج بكميات كبيرة كانت مكتنزة و غير متداولة.

- كذلك عزز هذا الإجراء نمو النقود الائتمانية حيث ارتفع مبلغ الودائع سنة 1982م بـ 28 مليار دينار جزائري، وهو دليل على الميل الكبير لاكتناز النقود و تداولها في الأسواق الموازية التي تحتاج إلى سيولة في التعامل بدل التعامل بالنقود الائتمانية.

- فلو نظرنا إلى جدول تطور الكتلة النقدية قبل قانون النقد والقرض بتمعن وجدنا أن حجم الأوراق النقدية في نهاية السبعينات و بداية الثمانينات يفوق حجم الودائع، وهو ما يوحي باستخدام النقود في عمليات التبادل والاكتناز، ليعود بعد ذلك انخفاض حجم السيولة النقدية مقابل الودائع البنكية بداية من سنة 1981م حيث ارتفعت من 48.6مليار دج إلى 91.6 مليار دج ما بين سنتي 1981م-1983م مقابل 48 مليار دج إلى 60 مليار دج في الأوراق النقدية، وهو دليل على التخفيض من السيولة لغرض المعاملات والاكتناز - خوفا من سحب جديدة للأوراق النقدية- وارتفاع توظيف الأموال في البنوك.

4.1.2.2: العرض النقدي في الجزائر بعد قانون 10/90:

قبل قانون 10/90 كانت الجزائر دخلت في اتفاقيات متعددة الأطراف مع صندوق النقد الدولي، حيث وافق هذا الأخير في إطار اتفاق التثبيت في 30 ماي 1989 على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقابل التزام الجزائر بـ:

- تشديد السياسة النقدية - تخفيض العجز الميزاني - مواصلة سياسة تخفيض القيمة الخارجية للدينار الجزائري. كما استفادت الجزائر خلال هذه الفترة من تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة نظرا لانخفاض أسعار البترول و ارتفاع أسعار الحبوب سنة 1988 هذا ما أدى إلى:

- نمو الكتلة النقدية M2 بين سنتي 1989م و 1990م بنسبة 11.32% في حين لم يتغير الناتج الوطني الإجمالي (PIB) سوى بمعدل 0.8% مما يوحي بوجود كتلة نقدية بدون مقابل حقيقي.

- ارتفاع معدل القروض المقدمة للاقتصاد بـ 18% - ارتفاع التسرب النقدي بـ 12.57%.

*- في 03 جوان 1991م وبموجب الاتفاق بين الجزائر و صندوق النقد الدولي على الاستعداد الائتماني الثاني تم تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على أربع شرائح، مقابل قيام الجزائر بـ:

[86]ص140

- العمل على الحد من نمو الكتلة النقدية بجعلها في حدود 41 مليار دج.

- العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار من خلال تحرير التجارة الخارجية والداخلية.

- تأطير تدفقات القروض للمؤسسات المختلفة، وترشيد الاستهلاك و تشجيع الادخار.

- إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري من 8.96 دج مقابل 1 دولار أمريكي سنة 1990م إلى 18.47 دج مقابل 1 دولار أمريكي و رفع سعر الخصم بنسبة 1% أي من 10.5% إلى 11.5% .

ذلك ما أدى بالمؤشرات النقدية إلى:

- توسع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.9%.
- نمو الكتلة النقدية (M2) بـ 21.3% سنة 1991م بعدما كانت 11.3% سنة 1990م
- تراجع معدل السيولة إلى 53% بعدما كان 64% سنة 1990م ما يعني نمواً في الناتج الوطني.

*- في سنة 1994 و في نفس الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، إضافة إلى [77]:

- قيام السلطات النقدية بتخفيض الدينار الجزائري بنسبة 10.17% و رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%
- وتخفيض معدل التوسع النقدي (M2) إلى 14% مقارنة بـ 21% سنة 1993م.
- العمل على تخفيض حدة التضخم.

هذه الالتزامات نتج عنها:

- ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% عام 1994م.
- ارتفاع معدل الاحتياطي القانوني إلى 25% على الودائع بالعملة الوطنية.
- إصدار سندات الخزينة بأسعار فائدة تبلغ 16.5%.
- نمو الكتلة النقدية (M2) بمعدل 15.08% عن سنة 1993م.
- انخفاض الناتج المحلي بنسبة 0.4 مقارنة بسنة 1993م .

*- في الفترة من 1995م إلى 1998م حصلت الجزائر في إطار اتفاقيتها مع صندوق النقد الدولي على

مبلغ 1196.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة من أجل القيام بعدة إصلاحات منها:

- العمل على ضمان معدل قوي للنمو الاقتصادي على مدى فترة البرنامج.
- الاقتراب بالتضخم المحلي نحو معدلات التضخم في الدول المصنعة.
- تحقيق وضعية سليمة ومريحة في ميزان المدفوعات عن طريق تكوين احتياطات صرف كافية.

هذه الإصلاحات نتج عنها ما يلي :

- بلغ معدل السيولة 38.6% سنة 1995م أقل من 49.2% سنة 1993م أي انخفاض الكتلة النقدية (M2) بنسبة 6.3% و نمو الناتج الوطني بنسبة 4.3% . بينما سجل معدل السيولة المحلية ارتفاعا ب 13%.
- ارتفاع الائتمان المحلي سنة 1995م إذ سجل 5.3% في حين تم تسجيل 2.8% سنة 1994م.
- بلغ نمو متوسط الكتلة النقدية 14.9% خلال الفترة 1994م-1998م .

*- فترة 1999م-2002م خلال هذه المدة و نتيجة التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي فقد انخفض نمو الكتلة النقدية إلى 13% سنة 2000 مقابل 14.9 سنة 1998م نتيجة اتباع سياسة التقشف الصارمة، إضافة إلى خفض عجز الميزانية و تجميد أجور العمال، وتقليص حجم الإنفاق العام. ليعود حجم السيولة إلى الارتفاع سنة 2001 الخاص بالكتلة النقدية M2 إلى 2071.8 مليار دينار جزائري مقابل 1659.3 مليار دينار سنة 2000م أي نمو الكتلة النقدية بنسبة 24.9% و يرجع ذلك إلى:

- زيادة الأرصدة النقدية الخارجية .

- انطلاق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في افريل 2001م الذي رصد له حوالي 520 مليار دينار جزائري (7 مليار دولار) من سنة 2001م إلى سنة 2004م .
- ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد إلى 68% سنة 2001م من إجمالي الديون الداخلية، أي بمبلغ يقدر بـ 107.72 مليار دج موزعة الى 73.98 مليار دج قروض للقطاع العام و 33.72 مليار دج قروض للقطاع الخاص بينما كانت لا تتجاوز 30% سنة 1993م أي بمبلغ 22.0207 مليار دج موزعة الى 12.0034 مليار دج للقطاع العام و 7.712 مليار دج للقطاع الخاص.

*- الفترة الممتدة من 2005م إلى 2007م فقد زاد نمو العرض النقدي حسب ما أكدته بنك الجزائر [87] حيث أكد أن تدفقات النقد القانوني (الأوراق و القطع النقدية) ستبلغ حوالي 200 مليار دينار سنة 2007م مقابل 161.8 مليار سنة 2006م أي ما يعادل نمو يفوق 400% من تدفقات النقد القانوني (قطع و أوراق نقدية) بين سنتي 2005م و 2007م. ومن جانب آخر أوضح بنك الجزائر أن قيمة مخزون النقد القانوني المتداول خارج بنك الجزائر بلغ 1242.16 مليار دج خلال شهر سبتمبر 2007م مقابل 1092.1 مليار دج مع نهاية شهر ديسمبر 2006م، مما يكشف عن تزايد الكتلة النقدية و السيولة النقدية لدى البنوك والمصارف. وقد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية إلى:

- تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005م و 2006م و لم تعد إلى المسالك البنكية.
- تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية، كما أنه يبرز فرضية الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية، و تداولها خارج المسالك البنكية [88].
- تنامي السوق الموازية و تهريب العملة الوطنية و عمليات تبيض الأموال.

هذا و أوضح بنك الجزائر في بيان له « أنه أمام تزايد حجم السحوبات النقدية وضعف المداخيل من الأوراق النقدية سيما من بريد الجزائر فقد سجلت الحركة النقدية ضخاً آخر من الأوراق النقدية الجديدة بقيمة 154.638 مليار دج بالنسبة للأشهر التسعة الأولى من سنة 2007م » [89] .

4.1.3: السياسة النقدية المعتمدة في الاقتصاد.

تعتبر أهم أهداف السياسة النقدية، الحفاظ على قيمة العملة أمام العملات الأخرى، وذلك بضبط عمليات الائتمان والسيولة، وغيرها من المؤشرات النقدية من طرف منفذ هذه السياسة(البنك المركزي)؛

4.1.3.1: وضعية السياسة النقدية:

اتسمت السياسة النقدية في الجزائر إلى غاية نهاية ثمانينات القرن 20م بالاعتماد على سياسة التحكم في النقود بما يخدم الأهداف المركزية، القائمة على اقتصاد الاستدانة. [90]ص128 ومن بين خصائص هذه السياسة: التسيير الإداري لأسعار الفائدة، تسيير نقدي مركزي (الحكومة)، عرض النقود كان غير متوافق مع متطلبات مستويات الإنتاج الحقيقي، الدور الهامشي لبنك الجزائر الذي كان منفذاً لطلبات الخزينة العمومية، سياسة تأطير الائتمان إدارية ومركزية [91]ص75 باعتبار البنوك منفذة لقرارات إدارية فيما يخص قروض تمويل المشاريع الاقتصادية.

وتماشيا مع عملية تحرير الاقتصاد الوطني و محاولة منع وحصر الاختلالات الناجمة عن ذلك اتخذت السلطات النقدية في الجزائر سياسة نقدية صارمة هدفها النهائي استقرار الأسعار [68]ص167 ، من خلال هدف بسيط هو مستوى ملائم للكتلة النقدية (العرض النقدي الملائم) باعتبارها تمثل وسائل الدفع المستعملة في الاقتصاد، هذا المستوى الملائم للعرض النقدي تحدده عوامل مختلفة (الجهات المؤثرة على نمو عرض النقود) مثل عادات التمويل السائدة، مرونة و فعالية النظام المصرفي، وطبيعة النظام(الوضع) الاقتصادي و مؤسسات تمويله (بنوك. أسواق مالية). حيث أنه اعتبارا من سنة 1991م بعد صدور قانون النقد و القرض باعتباره إطار مؤسسي للنظام النقدي في الجزائر، و الذي وضع مضموناً محددا للسياسة النقدية، وأهداف نقدية واضحة عكس ما كان قبل ذلك، حيث تتبع السياسة النقدية ما يتخذ من قرارات على مستوى الدائرة الحقيقية. حيث ينص قانون النقد و القرض في الجزائر على [74]ص54 « تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض و الصرف على توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني، و الحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد.

ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القرض ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف « .
ضمن هذه المهمة الأوسع للبنك المركزي يمكن أن نستخلص الأهداف الأساسية للسياسة النقدية وهي:

- 1 - النمو (التطوير) المنتظم للاقتصاد الوطني.
- 2 - استغلال كل الموارد المنتجة في البلاد.
- 3 - الاستقرار الداخلي و الخارجي للعملة الوطنية.

4.1.3.2: مسار السياسة النقدية:

لتحقيق هذه الأهداف مرت السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد و القرض بمراحل ميزها التطور الاقتصادي الجزائري، وأهم هذه المراحل هي:

- أ- السياسة النقدية خلال فترة الاستقرار الاقتصادي الكلي و التعديل الهيكلي (1994م-1998م): بتطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي الكلي (1995/4م - 1998/4م) تم إدراج سياسة نقدية بأتم معنى الكلمة، بمعنى سياسة لها أهدافها و أدواتها، لكن ليس بشكل مستقل، فمن خلال سياسة الاستقرار الاقتصادي ونظرا للأوضاع الاقتصادية السائدة في الفترة 1990م -1993م كان الهدف من دور السياسة النقدية الوصول إلى:
 - 1- التحكم في توسع الكتلة النقدية في حدود معقولة، بعدما كانت نسبة النمو 21% سنة 1993م.
 - 2- تعديل سعر صرف الدينار الجزائري بعد عدة تخفيضات متتالية لقيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.
 - 3- التخفيض الملموس لعجز الخزينة العمومية بعدما كان هذا العجز يمثل نسبة 8.7% من الناتج الوطني سنة 1993م.
 - 4- تقليص عبء خدمة الديون الخارجية.

أما النتائج المحصل عليها بفضل تسخير الوسائل الممكنة للسياسة النقدية كانت كما يلي [92]ص45:

- 1 - كان من المنتظر أن تنتقل نسبة نمو الكتلة النقدية (M2) من 21.5% مع نهاية سنة 1993م إلى 15% مع نهاية سنة 1994م و إلى 13.3% مع نهاية سنة 1995م، وعلى أرض الواقع انتقلت هذه النسبة من 15.4% إلى 10.5% خلال السنتين 1994م و 1995م على التوالي.

2- كان من المفروض أن تنتقل نسبة التضخم (حسب مؤشر أسعار الاستهلاك) من 20.5% مع نهاية سنة 1993م إلى 38.7% مع نهاية سنة 1994م لتستقر في نهاية المطاف في 22.2% مع نهاية سنة 1995م، وعلى أرض الواقع قدرت هذه النسبة بـ 29% و 29.8% مع نهاية سنتي 1994-1995م على التوالي.

3- كما كان من المفترض أن تنتقل نسبة النمو الاقتصادي من (-2.2%) في نهاية 1993م إلى 1.3% نهاية سنة 1994م لتصل إلى 6.2% مع نهاية 1995م، وفي أرض الواقع قدرت نسبة النمو بـ (-0.9%) نهاية سنة 1994م ونسبة 3.9% مع نهاية سنة 1995م. وربما حال دون تحقيق النتائج المسطرة الاوضاع غير المستقرة التي عرفتها الجزائر مع بداية فترة التسعينيات.

أما برنامج التعديل الهيكلي فكان يهدف إلى إنعاش النمو الاقتصادي (دون الضغوطات التضخمية)، فكان بذلك الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو مكافحة التضخم و تقليصه إلى مستوى معقول ومتحكم فيه. أي يقل عن 10% كما هو الشأن في أهم الدول التي تتعامل معها الجزائر، و أن تصل نسبة النمو الاقتصادي إلى 5% خلال سنتي 1996-1997، غير أن النتائج المحققة لم تصل إلى الأهداف المرغوبة.

إذ لم تزد نسبة نمو الناتج الوطني إلا بـ 3.8% سنة 1996م و 1.2% سنة 1997م، أما نسبة التضخم فعرفت انخفاضاً محسوساً فمن حوالي 30% سنة 1996 إلى 19.6% سنة 1997م لتصل إلى 5.7% سنة 1999م.

ب- السياسة النقدية بين سنتي 2000م - 2001م: تميز تطبيق السياسة النقدية منذ سنة 2000م وخاصة سنة 2001م في ظل سياق اقتصادي بـ :

- تضخم معتدل لم تتجاوز نسبته 5%. - فائض هام لميزان المدفوعات الجارية. - نسبة ايجابية للنمو الاقتصادي ورغم ضعفها إلا أنها تدريجية. - نسبة عالية للبطالة.

وأمام هذا الوضع الاقتصادي المتميز عن الفترات السابقة كان هدف السياسة النقدية يندرج تحت هدفين أساسيين هما:

*- استقرار الأسعار و نسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الاستعمال التام للموارد.

*- استقرار الأسعار و نسبة أسعار الصرف بالتوافق مع نمو سريع للاقتصاد.

غير أن الخلاصة النهائية التي جاءت معدلة في التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003م كانت كما يلي [92]ص49: « إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال استقرار الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك ». كما تجدر الإشارة أن تسيير

السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر بواسطة أداتين غير مباشرتين مناسبتين [93]ص8 (أداة استعادة السيولة و الاحتياطي الإجباري) خلال سنة 2004م قد مكنت من امتصاص فائض السيولة المصرفية ومراقبة أفضل للسيولة في الاقتصاد. كما حقق بنك الجزائر أهداف السياسة النقدية المسطرة من قبل مجلس النقد و القرض فيما يخص الاستقرار النقدي و مستوى التضخم 3% الذي تم تحقيقه فعلاً.

ج- السياسة النقدية من 2002م إلى 2007م: في هذه المرحلة المستمرة لبرنامج دعم النمو، أخذت البرمجة النقدية حيزاً معتبراً في إطار السياسة النقدية فقد حافظ مجلس النقد والقرض خلال الفترة من 2002م إلى 2007م على هدف التضخم المحدد عند 3% في المدى المتوسط كهدف نهائي لسياسة النقدية.

وفيما يتعلق بالمجاميع النقدية والقرضية فقد حدد المجلس هدفاً لنمو الكتلة النقدية (M2) يتراوح بين 14.8% و 15.5% خلال 2006م-2007م وهدفاً خاصاً بنمو القروض للاقتصاد يتراوح بين 11.7% و 12.5%.

ومن أجل التأكد من تحقيق أهداف السياسة النقدية، فقد أبقى مجلس النقد والقرض على استعمال وسيلة استرجاع السيولة [94]ص176. ومن المفيد التذكير بأن الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية فقد تدعمت اعتباراً من سنة 2002م بإدخال وسيلة استرجاع السيولة، بعد وضعية السيولة الكبيرة للمصارف التي ميزت سنوات الفترة " 2002م - 2007م ". وإدخال نظام المناقصات لثلاثة أشهر في أوت 2005م بمعدل فائدة 1.9% كوسيلة تسمح بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية بين المصارف.

وأخيراً فإن تضافر هدف الحد من التضخم مع هدف الحد من نمو الكتلة النقدية قاد بنك الجزائر إلى تمحيص البرمجة النقدية أكثر فأكثر خصوصاً في السنتين الأخيرتين 2006م-2007م على التوالي، واستعمال الوسائل المناسبة بمرونة لإدارة السياسة النقدية وفق الأهداف الاقتصادية الكلية.

4.1.4: تطور السوق النقدية في الجزائر.

تطورت السوق النقدية في الجزائر ومرت بعدة مراحل، فقد تحول دور بنك الجزائر من دور الوسيط إلى المنشط، ثم إلى دور المتدخل الممتاز في السوق النقدية لمراقبة وتنظيم سيولة البنوك ويمكن إيجاز هذه التطورات في المراحل التالية:

4.1.4.1: نشأة السوق النقدية وتنظيمها:

يمكن دراسة السوق النقدية الجزائرية من خلال عنصرين أساسيين هما: تعريف السوق النقدية و النصوص المنضمة لها.

1- تعريف السوق النقدية: تعرف السوق النقدية على أنها المكان الذي يتم فيه تبادل نقود البنك المركزي عن طريق تحريك الحساب الجاري لدى مؤسسة الإصدار. وتعرف أيضا "بأنها سوق الأموال قصيرة الأجل أو الإقراض والاقتراض للأموال قصيرة الأجل والمجسدة ماديا و ليست المجسدة عن طريق سندات ديون"[95]ص16.

إذن فالسوق النقدية هي عبارة عن سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل أين يتم إقراض واقتراض الأموال من طرف الهيئات المالية، وهذه السوق متواجدة في الجزائر منذ الاستقلال، لكن لم يكن لها دور مهم في تبادل النقد قبل 17/06/1989م، بل كانت قبل ذلك أداة في يد السلطات النقدية للقيام بعمليات إعادة الخصم بمعدلات فائدة محددة إداريا، كما أنها كانت عبارة عن سوق ما بين البنوك، تقوم فيه هذه الأخيرة بعمليات إقراض واقتراض بينها لتحقيق السيولة وبمعدل محدد مسبقا [96]ص125.

2- النصوص المنظمة لسوق النقدية: يتم الاستناد إلى الإطار القانوني للسوق النقدية في الجزائر كما يلي:

*- حددت التعلية 91/33 المؤرخة في 07 نوفمبر 1991 من القانون 91/08 المؤرخ في 14 اوت 1991م المتعلقة بتنظيم السوق النقدية، تصنيف مختلف العمليات في السوق النقدية، وشروط الانضمام، والإجراءات المستعملة من طرف بنك الجزائر. بينما أعادة التعلية رقم 95/28 المؤرخة في 22 نوفمبر 1995 تنظيم السوق النقدية من خلال المواد رقم 01، 02، 03 كما يلي:

1/: يتم تقديم عرض وطلب السيولة من قبل المتدخلين في السوق النقدية لصالح مديرية الأسواق النقدية والمالية لبنك الجزائر المكلفة بضمان الوساطة في السوق النقدية.

2/: لا يمكن لصناديق التقاعد، الضمان الاجتماعي، شركات التأمين، أن تتدخل في السوق النقدية إلا كمقرض. بمعنى أن المؤسسات الاستثمارية لا تستطيع أن تنجز عملياتها في السوق النقدية الا اذا كان حسابها الجاري في بنك الجزائر دائناً.

3/: يرسل بنك الجزائر لكلى الطرفين (الدائن والمدين) عند نهاية العملية بتلكس كاشعار بجعل حساب المقرض دائناً و المقرض مديناً.

4/: مختلف عمليات السوق النقدية هي إما: - عمليات على بياض أو الحصول على نقود مركزية مقابل سندات تثبت الدين (الاعتراف بالدين)

5/: تحدد عمولة الوساطة التي يقوم بها بنك الجزائر بين المقترضين كالاتي:

- 16/1 سنويا على كل العمليات التي لا تفوق مدتها ثلاثين يوماً.

- 32/1 سنويا على كل العمليات التي تفوق مدتها ثلاثين يوماً.

6/: تعمل السوق النقدية الجزائرية بدون انقطاع من الساعة التاسعة صباحاً إلى الساعة الثالثة بعد

الزوال، أما أوامر التحويل فيستقبلها بنك الجزائر حتى الساعة الرابعة والنصف مساءً .

3- نشأة وتطور السوق النقدية في الجزائر: كانت السوق النقدية في الجزائر محدودة التبادلات بين

البنوك، وكان تمويل الاقتصاد يتم بصفة مباشرة بدون العودة إلى هذه السوق، مع غياب سياسة نقدية محكمة تنظم القروض الموجهة إلى قطاعات الاقتصاد الوطني، وكان البنك المركزي يستجيب لكل احتياجات الخزينة العامة، فهو عبارة عن هيكل موجود لإصدار النقود من أجل الخزينة، كما أن الادخار المتراكم الذي تحصلت عليه صناديق الادخار أو مؤسسات التأمين كان خاضعاً للخزينة العامة.

هذا الشكل من التمويل الذي كانت تقوم به الخزينة بنسبة كبيرة لم يعتمد على سياسة نقدية مرتكزة على السوق النقدية. ولكن بعد ظهور القانون المتعلق بنظام البنوك والقرض الصادر في 1986م الذي منح الدور الأساسي للبنك المركزي لممارسة السياسة النقدية، كما تعزز ذلك أكثر بعد صدور القانون 90-10 المتعلق بقانون النقد والقرض الذي وضع الأسس لإنشاء سوق نقدية وطنية لتمويل الاقتصاد الوطني. وقد تم بذلك إعادة هيكلة السوق النقدية في 1989م جذريا في الجزائر، وعرفت تنظيما وتوسيعا أكثر خاصة مع ظهور قانون النقد والقرض والتنظيم رقم 91-08 المؤرخ في 14/08/1991م المتضمن تنظيم السيولة النقدية، إضافة إلى التعليم رقم 95-28 الصادرة بتاريخ 22/04/1995م التي حددت كيفية القيام بالعمليات في هذه السوق، كما تم تحديد المتدخلين في هذه السوق، وهم: البنوك والمؤسسات المالية، المؤسسات المالية غير البنكية، والمستثمرون المؤسسون في وضعية إقراض فقط (مثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد، الشركة الجزائرية للتأمين...) [97]ص6.

4.1.4.2: المتدخلون في السوق النقدية:

يتدخل في السوق النقدية، البنوك المقرضون والمقترضون للنقد المركزي، البنك المركزي، الخزينة العمومية باقتراضاتها وتسديداتها للنقد المركزي وصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي وشركات التأمين والتعاونيات أو بعض الأعوان غير الماليين.

في الجزائر قبل 1992م كانت السوق النقدية تعمل في شكل سوق ما بين البنوك أي (بنوك تجارية وبنك مركزي والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط)، ولكن بعد هذه السنة أصبحت السوق النقدية تضم ستة بنوك تجارية (البنك الوطني الجزائري BNA، والقرض الشعبي الجزائري CPA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، البنك الخارجي الجزائري BEA، بنك التنمية المحلية BDL، بنك البركة) ومؤسسة مالية (Union Bank) ومؤسستين ماليتين غير مصرفيتين هما (CNEP, BAD) والخزينة العمومية وتسعة (9) مستثمرين مؤسسين (صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي وشركات التأمين والتعاونيات)، وتكلم في هذه الحالة عن سوق نقدية واسعة بين البنوك، وكل متدخل يجب أن يكون لديه حساب جاري لدى بنك الجزائر.

فمثلا: معدل تدخّل بنك الجزائر في السوق النقدية ارتفع بدوره من 17% سنة 1991م إلى 20% في 1994م، و لينخفض ابتداء من 1995م. ويظهر هذا الانخفاض من خلال مثلا تراجع معدل مناقصة القرض من 13.3% سنة 1997م إلى 8.2% سنة 2002. كذلك انخفاض معدلات السوق البينية للبنوك من 11.8% سنة 1997م إلى 3.84% سنة 2002م.

الجدول رقم (05): المتدخلون في السوق النقدية في الجزائر حتى ماي سنة 2008م[89].

البنوك الإسلامية	صناديق التقاعد وشركات التأمين	مؤسسات مالية غير مصرفية	البنوك
ELBARAKA البركة الجزائري	CAAR الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأم	BAD بنك الجزائر للتنمية	BADR بنك الفلاحة و التنمية ال
	CAAT الشركة الجزائرية للتأمين	CNEP صندوق التوفير و الاح	BEA البنك الخارجي الجزائري
	CNAS الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية	BDL بنك التنمية المحلية	
	CNL الصندوق الوطني للسكن	BNA البنك الوطني الجزائري	
	CNMA شركة اليزينغ الوطنية للتأمين	CPA القرض الشعبي الجزائري	
	CNR الصندوق الوطني للتقاعد		
	SAA الشركة الوطنية للتأمين		
	CASNOS الصندوق الوطني لتأمين الاجتماع		
	الاجراء		
	CCR الشركة الجزائرية لإعادة التأمين		

4.2: تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر.

إن تبني الجزائر لسياسة استثمارية توسعية هامة وبناءات اقتصادية (مشاريع و بنى تحتية) تطلب منها ذلك مزيداً من عرض النقود من أجل انجاز هذه الاستثمارات، حيث عرف العرض النقدي في الجزائر نمواً

مستمرًا، و ربما نموا متسارعا في بعض المراحل، وهو ما جعل السلطات النقدية الجزائرية تتبنى إصلاحات نقدية تهدف أساسا إلى تقليص حجم الكتلة النقدية. وعليه فإن تحليل تطور الكتلة النقدية يعتمد على دراسة تطور الكتلة النقدية خلال فترة زمنية معينة (فترة الدراسة هنا هي من سنة 1991م إلى سنة 2007م) وبالتوازي مع مختلف مقابلاتها من أجل معرفة و استنتاج مصدر التوسع و الانكماش النقدي وأهم مسبباته وذلك بتحليل العناصر التالية:

* تطور الكتلة النقدية وعناصرها. * تطور مقابلات الكتلة النقدية. * العلاقة بين نمو الكتلة النقدية و مقابلاتها.

4.2.1: تطور الكتلة النقدية.

تعتبر التغيرات في قيمة النقود ذات آثار مهمة على مختلف المتغيرات الأخرى سواء منها الإنتاج، توزيع الدخل، أو الوفاء بالالتزامات. وأي تغيير في القوة الشرائية للنقود سيؤدي إلى إحداث تغيير في المركز المالي للمتعاملين الاقتصاديين، لذلك من الضروري مراقبة تحركات الكتلة النقدية. وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر من: النقود القانونية، الودائع تحت الطلب، والودائع لأجل. والجدول الموالي يوضح تطور هذه المكونات ونسب نموها من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة المعتمدة.

الجدول رقم (06): تطور عناصر الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة 1991-2007 [98]

الوحدة مليار دج

ونسب التغير هي نسب مئوية

المتغير السنة	النقود القانونية	نسبة التغير	الودائع تحت الطلب	النقود M1	نسبة التغير	أشبه النقود	الكتلة النقدية M2	نسبة التغير	الناتج الوطني	نسبة التغير	سيولة الاقتصاد M2/ PIB
1991	157.2	-	168.7	325	-	90.27	415.27	-	862.13	-	48.16
1992	184.85	17.62	184.9	369.7	13.75	146.18	515.9	24.23	1074.7	24.65	48.0
1993	211.31	14.27	231.9	446.9	20.88	180.52	676.42	21.61	1189.72	10.7	52.73
1994	223.0	5.53	252.9	475.83	6.47	247.68	723.51	15.31	1487.4	25.02	48.64
1995	249.76	12.01	269.3	519.1	9.09	280.45	799.56	10.51	2004.9	34.8	39.88
1996	290.88	16.34	304.6	589.1	13.48	325.95	915.05	14.44	2570.0	28.18	35.6
1997	337.62	16.17	333.9	671.57	14	409.94	1081.5	18.19	2771.3	7.83	39.02
1998	390.42	15.75	422.9	826.37	23.05	766.09	1592.46	47.24	2803.1	1.15	56.81
1999	440	12.46	446.0	905.18	9.53	884.16	1789.35	12.36	3215.1	14.7	55.65
2000	484.52	10.55	556.4	1048.18	15.79	974.35	2022.5	13.3	4123.5	28.25	49.04
2001	577.15	19.1	661.3	1238.5	18.15	1235.0	2473.5	22.3	4257.0	3.23	58.1
2002	664.68	15.2	751.6	1416.34	14.36	1485.2	2901.53	17.3	4541.9	6.7	63.88
2003	781.4	17.5	849.0	1630.38	15.11	1724.04	3354.42	15.6	5266.82	16.0	63.68
2004	874.34		1286.2	2160.58	32.52	1577.45	3738.03	11.4	6127.5	16.34	61.00
2005	921.0	5.42	1501.7	2422.73	12.13	1724.17	4146.9	11.14	7498.62	22.4	55.3
2006	1092.1	17.4	1750.43	3167.6	30.74	1766.1	4933.7	18.7	8391.0	11.9	58.79
2007	1301.3	13.74	2541.5	4214.25	33.04	1763.72	6419.4	21.16	8827.33	5.2	72.72

4.2.1.1: تطور الكتلة النقدية:

من خلال معطيات الجدول السابق (رقم 06) نلاحظ أن الكتلة النقدية M_2 شهدت ارتفاعاً منذ سنة 1991م نتيجة الارتفاع المتزايد في مكونات الكتلة النقدية (نقود قانونية، ودائع تحت الطلب، أشباه النقود).

حيث نجد أن متوسط معدل نمو الكتلة النقدية في الفترة الممتدة من سنة 1991م إلى سنة 1994م فاق 20% وذلك رغم الإصلاحات النقدية المنتهجة و المركزة على التقليل من نمو الكتلة النقدية، و التي تحققت نتيجتها المؤقتة سنة 1995م حين انخفض معدل نمو الكتلة النقدية إلى 10.5% لكن لم يستمر ولم يستقر هذا الانخفاض بل عاود الارتفاع بعد ذلك مباشرة سنة 1996م إلى 15% واستمر في الارتفاع حتى سنة 1998م أين سجل معدل نمو قدر بـ 19.08% أي أن الكتلة النقدية (M_2) في سنة 1998م صارت 1287.9 مليار دينار مقابل 416.2 و 799.6 مليار دينار سنتي 1991م و 1995م على التوالي، ممثلة نسبة 56.81% من الناتج الداخلي الخام، مايعني دائماً ارتفاع سيولة الاقتصاد(أي ان الكتلة النقدية لا توافق متطلبات النشاط الاقتصادي منها)، أما سبب ذلك فيعود إلى برنامج الاستقرار الاقتصادي الكلي(1992م – 1994م) وبرنامج التعديل الهيكلي(1995م – 1998م). بينما في نهاية سنة 1999م انخفضت نسبة نمو الكتلة النقدية نسبياً حيث أصبح في مستوى 13% سنتي 1999 و 2000م.

أما سنة 2001م فقد شهدت أعلى نسبة نمو للكتلة النقدية (M_2) بعد التي سجلتها سنة 1992م فقد قدرت نسبة نمو الكتلة النقدية بـ 22.3% أي أن الكتلة النقدية قد زادت بمقدار 414.3 مليار دينار في ظرف سنة واحدة وهو(مقدار النمو) قيمة الكتلة النقدية في سنة 1991م لتكون بذلك الكتلة النقدية قد تضاعفت بـ 4 مرات في مدة عشر سنوات مسجلة نسبة 58.1% من الناتج الداخلي الخام. ولعل سبب هذه الزيادة في الكتلة النقدية في سنة 2001م يعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج تنمية الجنوب.

4.2.1.2: تطور مكونات الكتلة النقدية:

تتكون الكتلة النقدية M_2 من النقود القانونية والودائع تحت الطلب والتي تمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M_1)، إضافة إلى أشباه النقود التي تمثل الودائع لأجل، هذه المكونات نحاول تحليل تطورها عبر الفترة من 1991م إلى 2007م حيث أن:

1- النقود القانونية: تتكون النقود القانونية - التي يتم إصدارها من طرف بنك الجزائر - من الأوراق والقطع النقدية المساعدة، وتعتبر هذه النقود أكثر مكونات الكتلة النقدية سيولة، وقد شكلت (النقود القانونية)

حيّراً كبيراً في تشكيلها (الكتلة النقدية)، خلال السنوات الأولى من الاستقلال، لتترك هذه المكانة للودائع تحت الطلب والودائع الآجلة بعد ذلك [99]ص118. وذلك لبروز الجهاز المصرفي الجزائري وتطور مداخل الأفراد التي تعتبر مصدر تلك الودائع.

إذ أنه في 1962م مثلاً: كانت تمثل النقود القانونية نسبة 55% من مجموع الكتلة النقدية، وتضاعف مقدارها بحوالي 21,8 مرة سنة 1982م مقارنة بسنة 1962م، وفي سنة 1991م أصبحت النقود القانونية تمثل حوالي 38% فقط من مجموع الكتلة النقدية بمقدار 157,2 مليار دج.

أما فيما يخص حجمها فقد شهد نمواً مستمراً، إذ يقدر متوسط نمو النقود القانونية خلال فترة الدراسة (1991م – 2007م) بحوالي 15%، ما يعني أن النقود القانونية تشكل نسبة هامة من الكتلة النقدية (M2) في الاقتصاد، حيث أن أقل نسبة لها في الكتلة النقدية هي 22.2% سنة 2005م و 20.27% في سنة 2007م بمبلغ قدره 921 مليار دج و 1301.3 مليار دج سنتي 2005م و 2007م على التوالي. بينما كانت في سنة 2003م و 2004م ما يقارب 781.4 و 882.4 مليار دج على التوالي [100]ص172.

2- الودائع تحت الطلب: تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر سيولة مقارنة بالودائع لأجل، نظراً لسرعة تحويلها إلى نقود، ولذلك تندرج مع النقود القانونية لتشكل المستوى الأول من الكتلة النقدية (M1) وتتكون هذه الودائع من: الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار، وودائع الأموال الخاصة في الخزينة [101]ص141. أما فيما يخص مسار تطور الودائع تحت الطلب فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعاً مستمراً منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. حيث كانت تمثل نسبة الودائع الجارية في سنة 1962م نسبة 41% من مجموع الكتلة النقدية، واستمرت في الارتفاع، بسبب سياسة التخطيط المركزي، إلى غاية 1986م أين شهدت انخفاضاً، بسبب الأزمة النفطية.

أما في سنة 1991م فكانت نسبة الودائع الجارية تمثل ما نسبته 40.5% من الكتلة النقدية (M2) لتتخفض نسبتها إلى الكتلة النقدية بعد ذلك نتيجة الإصلاحات النقدية و المصرفية التي انتهجتها السلطات الجزائرية بداية من قانون النقد و القرض، حيث شكلت نسبة الودائع تحت الطلب مثلاً نسبة 30% من مجموع الكتلة النقدية سنة 2002م بما قيمته 751.6 مليار دج، ولتواصل قيمتها الارتفاع بعد ذلك إلى 1750.43، و 2541.5 مليار دج سنتي 2006، 2007 على التوالي بنسبة من الكتلة النقدية تقدر بـ 36% و 39.6% لنفس السنتين.

أما متوسط معدل نموها خلال فترة الدراسة (1991م – 2007م) فقد فاق 26.7%. مسجلاً أعلى نسبة نمو له سنتي 2004 و 2007م بـ 51.5% و 45.2% على التوالي. أما أقل نسبة نمو فقد شهدتها سنة 1999م بـ 5.4% ولعل السبب في ذلك هو الوضع الاقتصادي و الأمني غير المستقر خلال تلك الفترة.

3- الودائع لأجل: الودائع لأجل أو أشباه النقود والتي تعتبر المكون الثاني في الكتلة النقدية إضافة إلى (M1)، فهي بذلك عبارة عن أموال مجمدة لفترة معينة وتعطي مقابلا (فائدة)، ويندرج ضمنها الودائع لأجل لدى البنوك والودائع لدى صندوق التوفير والاحتياط، وتؤثر هذه الودائع إلى الادخار. وقد بلغت نسبتها إلى إجمالي الكتلة النقدية في 1962م: 03%، لتصل بعد ذلك إلى 21.7% سنة 1991م ثم إلى 37.25% سنة 2002م و 27.47% سنة 2007م.

أما أعلى نسبة نمو لها فكانت سنة 2001م بـ 59.56% وسنة 2002م بـ 61.84% و 59.97% سنة 2003م. وكان ذلك نتيجة للجوء الأفراد و المؤسسات إلى إيداع أموالهم في بنك الخليفة الذي كان أنشط البنوك في هذه الفترة قبل حله بعد ذلك نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة إلى حد الإغراء (17%) التي كان يمنحها على الودائع. أما فيما يخص نسبة نموها فقد بلغ متوسط نموها خلال فترة الدراسة (1991م - 2007م) حوالي 32.5%. وهو ما يفسر بالتوجه نحو اقتصاد السوق، كما أن تأثير الودائع لأجل على التضخم يعد ضعيفا نظرا لسيولتها الضعيفة. كما أن ارتفاع حجم الودائع لأجل لا يرجع فقط إلى ارتفاع معدلات الفائدة المحلية المطبقة، وإنما يرجع أيضا إلى انخفاض نسبة احتفاظ الأفراد بالسيولة النقدية في بعض الفترات.

وإذا ما تمت مقارنة الكتلة النقدية بالنتائج المحلي الخام PIB للحصول على معدل سيولة الاقتصاد، الذي يمثل نسبة الالتزامات السائلة إلى PIB (بالأسعار الجارية)، نلاحظ من خلال الجدول الأرقام التالية.

الجدول رقم (07): تطور نمو PIB، ومعدل سيولة الاقتصاد في الفترة 1991م-2007م [98].

الوحدة: مليار دج

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
PIB	862.1	1074.7	1189.7	1487.4	2004.9	2570.0	2771.3	2803.1	3215.1
معدل سيولة اقتصاد%	48.16	48.0	52.37	48,64	39.88	35,6	39.02	56.81	55.65

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
PIB	4123,5	4257.0	4541.9	5266.8	6127.5	7498.6	8391	8827.3
معدل سيولة اقتصاد%	49,04	58,1	63,88	63,68	61.00	55.3	58.79	72.72

الملاحظ من خلال الجدول ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد، الناتج عن عدة عوامل أهمها الشروع بعد قانون النقد والقرض سنة 1990م في تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية، وهو ما أدى إلى تراكم تكاليف بلغت 1740 مليار دج (ما يعادل 27 مليار دولار) إلى غاية نهاية 2004م، وهذا التراكم ناتج عن عدة عمليات متعاقبة أنجزت منذ 1990م. ومن سنة 1990م إلى سنة 1997م تم توفير جزء من تمويل التطهير المالي بفضل إنشاء صندوق للتطهير بمبلغ 650 مليون دج. أما الباقي من التمويل فقد تم عن طريق قيام الخزينة بشراء الديون المترتبة على المؤسسات لدى البنوك بواسطة إصدار سندات لفائدة هذه البنوك

بنسبة 06% لمدة 20 سنة. [102]ص28 ومن أسباب ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد في سنة 2000م الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ضخم أموالاً جديدة. إضافة إلى ما يتعلق بسرعة تداول النقود التي ما تزال منخفضة خلال هذه الفترة وهذا بسبب ظاهرة الاكتناز وتسرب الأموال إلى السوق الموازية مما أثر على تداول النقود في الاقتصاد الرسمي [87].

وما يمكن ملاحظته هو أن مكونات الكتلة النقدية تظهر بوضوح الحصة التي تحتلها النقود الائتمانية أو بعبارة أخرى العملة المتسربة خارج الجهاز المصرفي خلال هذه الفترة مقارنة مع النقود الكتابية. إلا أنه و بالمقارنة مع المرحلة السابقة انخفضت نسبة هذه النقود المتسربة بشكل محسوس ابتداء من سنة 1991م حيث قدرت نسبة النقود الائتمانية بالنسبة للكتلة النقدية بـ 39.3% سنة 1990م لتتخفف إلى أدنى مستوياتها حيث قدرت هذه النسبة بـ 22.2% سنة 2005م و 2006م. تدل هذه الحالة بكل وضوح على إصرار السلطات في ظل هذا الإصلاح النقدي الجديد وفق قانون النقد و القرض والتعديلات الملحقة به على التقليل من التسرب النقدي خارج الجهاز البنكي، وتشجيع استعمال النقود الكتابية.

4.2.2: تطور مقابلات الكتلة النقدية.

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي و البنوك التجارية. هذه المقابلات هي صافي الأصول الخارجية. والقروض المقدّمة للاقتصاد والخزينة العمومية.

الجدول رقم (08): تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر "1991-2007" [98]

الوحدة مليار دج
ونسب التغير مئوية

المتغير السنة	النقود M1	نسبة التغير	الكتلة النقدية M2	نسبة التغير	قروض الاقتصاد	نسبة التغير	قروض للحكومة	نسبة التغير	صافي الأصول خارجية	نسبة التغير
1991	325	-	415.27	-	325.85	-	158.97	-	24.28	-
1992	369.7	13.75	515.9	24.23	412.31	26.53	226.93	26.53	22.64	-6.75
1993	446.9	20.88	627.42	21.61	220.25	-46.58	527.83	-46.58	19.61	-13.38
1994	475.83	6.47	723.51	15.31	305.84	38.86	468.53	38.86	60.4	208.16
1995	519.1	9.09	799.56	10.51	565.64	84.94	401.58	84.94	26.3	-56.46
1996	589.1	13.48	915.05	14.44	776.84	37.33	280.54	37.33	133.9	109.13
1997	671.57	14	1081.5	18.19	741.28	-4.58	423.65	-4.58	350.3	161.84
1998	826.4	23.05	1592.46	47.24	906.18	22.24	723.18	22.24	280.7	-17.4
1999	905.18	9.53	1789.35	12.36	1150.73	26.98	847.9	26.98	174.5	-37.8
2000	1048.18	15.79	2022.5	13.3	993.73	-13.64	677.47	-13.64	775.9	343.85
2001	1238.5	18.15	2473.5	22.3	1078.45	8.52	569.72	8.52	1310.8	68.94
2002	1416.34	14.36	2901.53	17.3	1266.8	17.5	578.7	17.5	1755.7	33.94
2003	1630.38	15.11	3354.42	15.6	1380.16	9	423.4	9	2342.6	33.42
2004	2160.58	32.52	3738.03	11.4	1535.03	11.2	-20.6	11.2	3119.2	33.15
2005	2422.73	12.13	4146.9	11.14	1778.28	15.9	-939.24	15.9	4179.4	33.98
2006	3167.64	30.74	4933.7	18.7	1905.4	7.1	-1304.1	7.1	5515.05	31.95
2007	4214.25	33.04	5977.97	21.16	2182.13	14.52	-2183.3	14.52	7402.64	34.22

4.2.2.1: صافي الأصول الخارجية:

تشمل الأصول الخارجية مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية، أما تطورها فكان مرتبطاً أساساً بالصادرات من البترول، لذلك نلاحظ أنه كلما كانت أسعار النفط مرتفعة كلما ارتفعت معها الأصول الخارجية والعكس.

فقد كان مقدار هذه الأصول في سنة 1962م يصل إلى 0,9 مليار دج، ووصل بعد ذلك سنة 1980م إلى 16,5 مليار دج، ثم أنه شهد تدهوراً ملحوظاً في سنة 1986م [103]ص8 بسبب الأزمة البترولية واستمرت حتى سنة 1994م أين سجل ارتفاعاً بلغ 60.4 مليار دج ثم سنة 1996م و سنة 1997م أين سجل كذلك 133,90 مليار دج و 350.31 مليار دج على التوالي. ثم شهد بعد ذلك انخفاضاً محسوساً سنتي 1998م و1999م بنسبة (17.4%-) و (37.8%-) على التوالي. وكان سبب ذلك دائماً انخفاض أسعار البترول، لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلاً بل عاود الارتفاع ليصل إلى 1755,7 مليار دج في نهاية 2002م، ثم وصل إلى (2342,6 و 3119,2) مليار دج في 2003م و2004م على التوالي [104]ص25

أما أعلى نسبة نمو فكانت سنة 2000م أين سجل معدل نمو فاق 343.85% أي أن الأصول الخارجية قد تضاعفت سنة 2000م بـ 4.45 مرة عن سنة 1999م (في ظرف سنة واحدة)، ونتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط وارتباط عائدات الجزائر الخارجية به فقد شهدت الأصول الخارجية في السنوات الخمس الأخيرة نمواً مستمراً بمعدل تقريبي ثابت في مستوى 33% وبمبلغ 5515.05 و 7402.64 مليار دج سنتي 2006، 2007 على التوالي [105].

4.2.2.2: القروض المقدمة للاقتصاد:

القروض المقدمة للاقتصاد هي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم. وتشمل نوعين من القروض هما:
- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتها من السيولة النقدية، في إطار الاقتراض منه و سياسة إعادة الخصم [85]ص213.

- القروض المقدمة من البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وأدوات السحب.

أما تطور القروض المقدمة للاقتصاد فقد شهدت هي الأخرى نمواً مستمراً حيث كانت سنة 1982م تقدر بـ 112,82 مليار دج، هذا وقد استمرت في الارتفاع إذ نجد أنها بلغت مقدار (1150,7، 993,7، 1078,1، 1266,8، 1380,2، و 1535,0) مليار دج في الفترة من 1999م إلى 2004م على التوالي.

[104]ص25 وهو ما يؤشر على طلب الأشخاص للقروض المصرفية، وكذا الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه الاستثمارات، إضافة إلى التسهيلات الائتمانية (تسهيلات منح القروض) التي اعتمدها بعض البنوك، سواء لتمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أو لتمويل الإنفاق العائلي (قروض استهلاكية) خاصة في مجال العقار والسيارات .

4.2.2.3: القروض المقدمة للخرينة:

تتمثل قروض الخرينة في التسبيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخرينة العامة، الاكتتاب في سندات الخرينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخرينة والتي منها الحسابات البريدية [96]ص86. وقد عرفت قروض الخرينة ارتفاعاً وانخفاضاً تماشياً مع منهج التمويل و السياسة المالية المنتهجة من فترة لأخرى. وقد بلغت هذه القروض : (9,847,6، 6,677,6، 7,569,6، 6,578,6، 4,423,4، و 6,20-) مليار دج خلال الفترة من 1999م إلى 2004م على التوالي [100]ص172، والملاحظ أن حجم هذه القروض انخفض في السنوات الأخيرة ابتداءً من سنة 2000م بشكل ملفت للانتباه ابتداءً من سنة 2005م أين أصبحت قيمتها سالبة، وذلك نظراً لتحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار البترول وتقليل دور الخرينة في عملية التنمية.

حيث عرف هذا المقابل للكتلة النقدية في الجزائر ابتداءً من سنة 2000م إلى غاية 2007م معدلات نمو سالبة (باستثناء سنة 2002م أي كانت نسبة النمو موجبة بنسبة 1.67%) كبيرة وصلت إلى نسبة 4430.1% سنة 2005م، أما قيمها فقد أصبحت سالبة ابتداءً من سنة 2004م على النحو التالي -20، -939.24، -1304.1، -2183.3، مليار دينار جزائري في السنوات 2004، 2005، 2006، 2007، على التوالي [105].

إن المقابل للكتلة النقدية والمتمثل في الذمم على الخارج المكون من الذهب والعملات الأجنبية لا يمكن أن يتطور بحرية، بل يتوسع بطريقة محدودة لكونه يرتبط بتطور الفائض المحقق في الميزان التجاري والمعتمد على الصادرات إلى الخارج وتحويلات رؤوس الأموال من الخارج، كما أن العجز في الميزانية العامة يخضع إلى حدود عندما تريد الخرينة العامة سد هذا العجز بواسطة التسليفات من البنك المركزي. أما الأمر فيختلف في القروض الموجهة للاقتصاد، حيث أن البنوك التجارية تتمتع بحرية واسعة في قبول أصول غير نقدية مقابل النقد الذي تم خلقه عن طريقها، ويبقى على السلطات النقدية إذا أرادت أن تتحكم في نمو العرض النقدي أن تعتمد على إخضاع هذه المقابلات للرقابة .

4.2.3: العلاقة بين نمو العرض النقدي ومقابلات الكتلة النقدية.

يرتبط عرض النقد بعلاقة يفترض أن تكون وثيقة مع متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي والعجز بالموازنة والاحتياطات الدولية الناتجة عن الصادرات الوطنية. فقد وجد أن هناك علاقة واضحة وإيجابية بين عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) وبين معدل النمو في الناتج المحلي الاسمي و الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تلك العلاقة كانت غير واضحة مع معدل التضخم وذلك لوجود عوامل أخرى تؤثر على نمو عرض النقد غير الزيادة في معدلات الأسعار [53]ص28.

الجدول رقم (09): تطور مجتمعات الكتلة النقدية ومقابلاتها [98]

المتغير	النقود		الكتلة النقدية	قروض الاقتصاد	قروض للحكومة	صافي الأصول خارجية
	M1	M2				
1991	325	415.27	5325.8	158.97	24.28	
1992	369.7	515.9	412.31	226.93	22.64	
1993	446.9	627.42	220.25	527.83	19.61	
1994	475.83	723.51	4305.8	468.53	60.4	
1995	519.1	799.56	4565.6	401.58	26.3	
1996	589.1	915.05	776.84	280.54	133.9	
1997	671.57	1081.5	281.47	423.65	350.3	
1998	826.4	1592.46	906.18	723.18	280.7	
1999	905.18	1789.35	1150.73	847.9	174.5	
2000	1048.18	2022.5	993.73	677.47	775.9	
2001	1238.5	2473.5	1078.45	569.72	1310.8	
2002	1416.34	2901.53	1266.8	578.7	1755.7	
2003	1630.38	3354.42	1380.16	423.4	2342.6	
2004	2160.58	3738.03	1535.03	-20.6	3119.2	
2005	2422.73	4146.9	1778.28	-939.24	4179.4	
2006	3167.64	4933.7	1905.4	-1304.1	5515.05	
2007	4214.25	5977.97	2182.13	-2183.3	7402.64	

وفي الجزائر ومن خلال دراستنا هذه سيتم استعراض العلاقة بين نمو العرض النقدي كمتغير تابع

وبين مقابلات الكتلة النقدية كمتغيرات مستقلة، وتشمل صافي الموجودات الخارجية وصافي القروض المقدمة للحكومة وللإقتصاد، - الواردة في الجدول رقم(08) - و التي تؤثر بصورة طردية في عرض النقد.

وقد تم استخدام معادلة الانحدار المتعددة لتحديد العلاقة بين المتغيرات المذكورة لفترة الدراسة "1991-

2007م" وتبين من التحليل القياسي ما يلي:

4.2.3.1: أثر المقابلات على عرض النقود بالمعنى الضيق (M1):

regress M1, NFA, NDCG, CCB, noconst .

جدول الاختبار:

Source	SS	df	MS	Number of obs = 17	
-----+----- F(3, 14) = 808.46					
Model	48586076.3	3	16195358.8	Prob > F	= 0.0000
Residual	280452.146	14	20032.2961	R-squared	= 0.9943
-----+----- Adj R-squared = 0.9930					
Total	48866528.5	17	2874501.67	Root MSE	= 141.54

M1	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
-----+-----					
NFA	.3791997	.0877824	4.32	0.001	.1909252 .5674742
NDCG	.0989245	.1453996	0.68	0.507	-.2129267 .4107757
CCB	.6437797	.1582465	4.07	0.001	.3043748 .9831846

$$M1 = 0.379NFA + 0.0989NDCG + 0.643CCB$$

$$T = (4.32) \quad (0.68) \quad (4.07)$$

$$R^2 = 0.994$$

يشير هذا النموذج إلى أنه يتمتع بمعنوية عالية كما تبين قيمة معامل الارتباط (R) ويدل على أن 0.994% من التغير في العرض النقدي بالمعنى الضيق يفسرها التغير في مقابلات الكتلة النقدية، ويمكن تفسير معاملات النموذج كما يلي:

- 1 - هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) وصافي الأصول الخارجية في الجزائر خلال أغلب السنوات الممتدة من عام 1991م وحتى 2007م حيث أن ارتفاع الأصول الخارجية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عرض النقد بالمعنى الضيق بمقدار 0.379 منها. وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية لأن الزيادة في الأصول الخارجية يجري

تحويلها من قبل بنك الجزائر إلى نقد لصالح الحكومة لتمويل نفقاتها المختلفة، بدفع أجور ورواتب الموظفين والعمال فتزيد بالتالي الودائع لدى البنوك التجارية وقدرتها في منح القروض وخلق ودائع جديدة، مما ينعكس على نمو عرض النقود، كما تشير الأرقام في الجدول رقم (09) أن هبوط صافي الأصول الخارجية قابله قلة في العرض النقدي بالمعنى الضيق (M1) خلال نفس الفترة.

2- هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية ضعيفة جداً عند مستوى 1% بين عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) وصافي القروض للحكومة، حيث أن ارتفاع هذه القروض بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عرض النقود بالمعنى الضيق بمقدار 0.98 منها. وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية. لأن الزيادة في القروض الحكومية تستلزم زيادة في عرض النقود على شكل عملة في التداول وودائع جارية لتمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والإنفاق الحكومي والتجارة الخارجية، وهذا ما حدث في العديد من السنوات الممتدة من 1991م إلى 1999م، فالزيادة في معدل نمو القروض الحكومية رافقه زيادة في معدل نمو العرض النقدي بالمعنى الضيق (M1). خلال الفترة (1991-1995م)، أين بدأت القروض للحكومة في الانخفاض. غير أن انخفاض القروض الممنوحة للحكومة صاحبه في المقابل ارتفاع في الأصول الخارجية والقروض للاقتصاد ولذلك لم يتأثر عرض النقود بذلك الانخفاض في القروض الحكومية.

كما أن القروض للحكومة قد ارتبطت بعلاقة موجبة ولكنها ليس لها معنوية (0.68) مع عرض النقود بالمعنى الضيق (M1)، حيث تنعكس القروض الحكومية في الزيادة في النفقات الحكومية والتي تنعكس هي الأخرى في زيادة أكبر في العملة في التداول وزيادة في الودائع الجارية. إضافة إلى تطور قروض الخزينة خلال فترة الدراسة أين كانت الفترة قبل سنة 2000م موجبة وبعد ذلك أصبحت متناقصة وسالبة.

3- كما وجد أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين عرض النقود بالمعنى الضيق (M1) وبين القروض المقدمة للاقتصاد، فارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العرض النقدي بالمعنى الضيق بمقدار 0.64 وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية، فالقروض الاقتصادية يتم طرحها في الاقتصاد للإنفاق الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة النفقات ودفع رواتب وأجور جديدة كما ينعكس في زيادة الودائع الجارية والعملة في التداول، اللذان يشكلان عرض النقود بالمعنى الضيق (M1).

4.2.3.2: أثر المقابلات على عرض النقود بالمعنى الواسع (M2):

.regress M2 NFA NDCG CCB ,noconst

جدول الاختبار:

Source	SS	df	MS	Number of obs =	17
-----+----- F(3, 14) =14162.15					
Model	130823464	3	43607821.3	Prob > F	= 0.0000
Residual	43108.5197	14	3079.17998	R-squared	= 0.9997
-----+----- Adj R-squared = 0.9996					
Total	130866572	17	7698033.67	Root MSE	= 55.49

M2	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
-----+-----					
NFA	.8306493	.0344159	24.14	0.000	.7568345 .9044642
NDCG	.8484297	.0570053	14.88	0.000	.7261654 .9706939
CCB	.7775593	.0620421	12.53	0.000	.6444923 .9106263

$$M2 = 0.83NFA + 0.848NDCG + 0.777CCB$$

$$T = (24.14) \quad (14.88) \quad (12.53)$$

$$R^2 = 0.999$$

تدل هذه النتائج على أن النموذج يتمتع بمعنوية مرتفعة جداً وهذا واضح من خلال قيمة معامل الارتباط (R) ويدل على أن 0.999% من التغير في العرض النقدي بالمعنى الواسع يفسرها التغير في مقابلات الكتلة النقدية، ويمكن تفسير معاملات النموذج كما يلي:

1- بالنسبة لمساهمة الموجودات الخارجية: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) وصافي الأصول الخارجية في الجزائر خلال أغلب السنوات الممتدة من عام 1991م وحتى 2007م حيث أن ارتفاع الأصول الخارجية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عرض النقود بالمعنى الواسع بمقدار 0.83 منها. وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية. لأن الزيادة في

الأصول الخارجية، تنعكس على نمو عرض النقد، كما تشير الأرقام في الجدول رقم (09) أن هبوط صافي الأصول الخارجية قابله قلة في العرض النقدي بالمعنى الواسع (M2) خلال نفس الفترة .
ويظهر من خلال القراءة العامة للإحصائيات أن مقدار تغطية الكتلة النقدية من الموجودات الخارجية كان ضعيفا مقارنة مع المقابلات الأخرى خلال السنوات الأولى من هـ . هذه المرحلة حيث بلغ هذا المقابل سنة 1991م حوالي 24.28 مليار دج ليرتفع نوعا ما إلى 350.3 مليار دج سنة 1997م ولكنها سرعان ما عرفت تراجعاً من جديد ابتداء من 1998م بسبب الانهيار في أسعار البترول.

ولكن يظهر بوضوح الارتفاع المتصاعد و المذهل لحجم هذه الأصول الخارجية و التي أصبحت تحتل الحصة الأكبر من تغطية الكتلة النقدية ابتداء من سنة 2001م و لغاية السنوات الحالية، وهذا ناتج أساسا عن الارتفاع في أسعار البترول حيث أصبحت تمثل حوالي 49 % من مجموع الكتلة النقدية سنة 2002م لترتفع النسبة تباعا إلى غاية 2006 أين أصبحت الموجودات الخارجية تمثل 89 % من الكتلة النقدية [106]ص21.

2- بالنسبة لمساهمة القروض الموجهة للخرينة في تغطية الكتلة النقدية: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) وصافي القروض للحكومة، حيث أن ارتفاع هذه القروض بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عرض النقد بالمعنى الواسع بمقدار 0.84 منها. وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية (قروض الحكومة مقابل من مقابلات الكتلة النقدية). لأن الزيادة في القروض الحكومية تستلزم زيادة في عرض النقد، وهذا ما حدث في العديد من السنوات الممتدة من 1991 إلى 1999، فالزيادة في معدل نمو القروض الحكومية رافقه زيادة في معدل نمو العرض النقدي بالمعنى الواسع (M2). خلال الفترة (1991-2000م). كما أن انخفاض القروض الممنوحة للحكومة صاحبه كذلك ارتفاع في الأصول الخارجية والقروض للاقتصاد ولذلك لم يتأثر عرض النقد بذلك الانخفاض في القروض الحكومية. وعليه فإن مكانة القروض الموجهة للخرينة في تغطية الكتلة النقدية قد شهد تطورا ملحوظا من 167 مليار دج سنة 1990م إلى 423.4 مليار دج سنة 2003م.

إلا أن هذه القروض المقدمة للدولة تظهر بالسالب خلال السنوات الأخيرة من 2004م إلى 2007م مما يوحي بتسديد الدولة لجزئ من ديونها اتجاه بنك الجزائر وذلك بعد ارتفاع إيراداتها الناتجة عن الارتفاع في أسعار البترول [106]ص23.

أما عن مساهمة هذا المقابل في تكوين الكتلة النقدية يبقى ضعيفا مقارنة مع القروض المقدمة للاقتصاد طيلة الفترة محل الدراسة باستثناء سنتي 1993م و1994م وذلك نتيجة التطهير المالي للمؤسسات العمومية. حيث بلغت نسبة تغطيتها من الكتلة النقدية على التوالي 68.7% و 56.1% .

3- بالنسبة لمكانة القروض المقدمة للاقتصاد في تكوين الكتلة النقدية: كما وجد أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) وبين القروض المقدمة للاقتصاد، فارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العرض النقدي بالمعنى الواسع بمقدار 0.77 وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث يبقى هذا الجزء يشكل أعلى المعدلات و أعلى الحصص في تكوين الكتلة النقدية لغاية سنة 1999م. و شهد هذا المقابل على العموم ارتفاعاً ملحوظاً طيلة الفترة محل الدراسة إلا أنه شهد انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 2001-2006م حيث لم تتعدى نسبة تغطيتها 14.06% و 18.16% سنة 2005-2007 على التوالي كحد أقصى، وهذا بسبب مخلفات أزمة البنوك الخاصة التي أدت إلى فقدان الثقة في النظام المصرفي و قلة الطلب على القروض.

إن النتائج الواردة في معلمات هذا النموذج (في الفترة من 2000 إلى 2007م) تشير أن عرض النقود بالمعنى الواسع ارتبط بصورة أوثق بصافي الأصول الخارجية والقروض للاقتصاد، مما يدل أن عرض النقود بالمعنى الواسع الذي يشمل العملة في التداول و الودائع الجارية ولأجل، أصبح المؤشر الرئيسي على قرارات الإنفاق الكلي في الاقتصاد الجزائري.

فالعلاقة الوثيقة بين عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) وصافي الأصول الخارجية يمكن استخدامها كمؤشر للتوصل إلى توقعات حول تطور عرض النقود بما يتناسب والنتائج المحلي الإجمالي، من خلال دراسة سلوك عرض النقود بالمعنى الواسع، فزيادته دلالة على زيادة متوقعة في الناتج المحلي الإجمالي، أو آثار سلبية على مجمل الاقتصاد الوطني أولها ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود.

كما يبين تحليل الوضع النقدي أن تطور مجموع الموجودات الخارجية الصافية يعكس النتائج المسجلة على مستوى الكتلة النقدية، حيث بلغ هذا المجموع ذي الأهمية البالغة في الوضعية النقدية المجمعة (الكتلة النقدية M1) 5515.05 مليار دج سنة 2006م مقابل 4179.66 مليار دج نهاية ديسمبر 2005م وهو التاريخ الذي تجاوزت فيه الموجودات الخارجية الصافية السيولات النقدية في الاقتصاد الوطني [94]ص157.

ففي سنة 2005م فاقت الموجودات الخارجية الصافية بشكل متزايد الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M2) لسنتي 2006م، 2007م على التوالي، وهو ما يشهد على أن الموجودات بالعملة الصعبة هي مصدر

إنشاء النقود في الجزائر، حيث تضمن الاحتياطات الرسمية للصرف التي يحوزها بنك الجزائر كلياً، الكتلة النقدية في الاقتصاد بشكل أصبحت معها الموجودات الداخلية الصافية سالبة بمبلغ (581.3-) مليار دج سنة 2006م وهو ما يؤكد الدور الأساسي للاحتياطات الرسمية للصرف في عملية إنشاء النقود في الجزائر [94]ص158.

كما بين تطور الوضعية النقدية خلال سنة 2004م مواصلة الميل للارتفاع للمجاميع الخاصة بصافي الموجودات الخارجية لبنك الجزائر إذ قدرت بـ 3119.2 مليار دج سنة 2004م مقابل 2342.6 مليار دج سنة 2003م. حيث في نهاية سنة 2004م وصلت الموجودات الخارجية إلى مرة ونصف مستوى المجاميع النقدية (M1) -النقود القانونية والودائع تحت الطلب لدى البنوك والخزينة العمومية والصكوك البريدية- كما مثلت (صافي الموجودات الخارجية) نسبة 83.4% من الكتلة النقدية M2 (M1+الودائع لأجل بالدينار والعملات الأجنبية) مقابل 69.8% من الكتلة النقدية M2 سنة 2003م و9.5% سنة 1999م فقط [107]ص6. كما أن سنة 2003م عرفت فيها قروض النظام المصرفي للدولة انكماشاً بـ 157.9 مليار دج ولم تساهم (هذه القروض) في خلق النقود سواء في السداسي الأول أو الثاني [107]ص21.

ومن هنا فإن التغيرات التي تعرفها الكتلة النقدية خلال هذه المرحلة الانتقالية تجد مصدرها دائماً في التغيرات التي تطرأ على الأجزاء المقابلة لها تبعاً للظروف الاقتصادية .

حيث عرف تطور الكتلة النقدية تزايداً مستمراً منذ بداية الإصلاح النقدي الجديد و إلى غاية السنوات الأخيرة. فبالرغم من أن هذا الإصلاح الجديد كان يهدف إلى التحكم في نمو كمية النقود إلا أن الواقع حال دون ذلك، حيث يلاحظ استمرار ارتفاع الكتلة النقدية وبمعدلات نمو يمكن القول عنها أنها مرتفعة مقابل معدلات النمو في الناتج الوطني باعتباره المتلقي لهذا النمو من العرض النقدي.

4.3: الإصلاحات النقدية في الجزائر.

شهدت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، بُغية الانتقال إلى اقتصاد السوق، تحولات عديدة سواء في النصوص التشريعية أو التنفيذ الفعلي لها. ولأنه لضمان التمويل لابد من إقامة نظام مصرفي فعال يستجيب لاحتياجات جميع القطاعات الاقتصادية. و برغم من إدراك الدولة بمكانة النشاط البنكي وأن التنفيذ الصحيح والتحكم في العمليات البنكية يُؤمن سلامة وفعالية الجهاز البنكي في الاقتصاد، خاصة أن هذا الأخير أصبح يخضع لقواعد السوق و متطلبات المنافسة. حيث يعتمد تطور الاقتصاد على درجة تطور النظام المصرفي الذي يهيئ المناخ و يتفاعل مع متطلبات الاقتصاد، فحتى تكون السياسة النقدية ناجعة

يجب أن تظهر جلياً مهمة السلطات النقدية في جعل النظام المصرفي يسير على نهج النمو الذي يتوقف على مدى انسجام الوظيفة البنكية مع توظيف الأموال و تقديم القروض.

4.3.1: إصلاح أنظمة الدفع.

يعتبر النظام المالي الجزائري في الوقت الحاضر هو نتيجة التحولات التي أملتتها تطورات حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني، في إطار المرور التدريجي نحو اقتصاد السوق، وأن الهدف من الإصلاح المالي هو الرفع من فعالية الأداء وتحقيق الأمن ونوعية الخدمات المقدمة، و عصرنة أنظمة الدفع التي تعد من المجالات الحيوية، غير أنها في الجزائر تعرف ركوداً ملموساً و تتميز وضعيتها بالسماة التالية [108]:

- هيمنة النقد الائتماني (القانوني) كوسيلة للدفع.
- ضعف نسبة التوجه إلى النظام المصرفي في وسط السكان.
- أهمية عدد الصكوك الغير المسددة، وطول مدة تحصيلها.
- ضعف استعمال الأوراق التجارية و وسائل الدفع الالكترونية (بطاقة السحب).

حيث تمثل هذه الوضعية عائقاً أمام عصرنة البنوك. التي شرع في إصلاح أنظمة الدفع بها منذ بداية سنة 2000 وذلك من اجل:

- تسريع وتحسين سيولة المبادلات و عمليات الدفع.
- حصر المخاطر وإجلاء الترددات الخاصة بالنقود الكتابية (نقود الودائع).
- تمكين البنوك من التقديم للمتعاملين الحاليين وفي المستقبل خدمات عالية تعتمد على الاستعمال الأنجع لأدوات الدفع. إذ تم وضع مخطط إستراتيجي لتحديث وسائل الدفع. يمكن تقسيم هذا المخطط إلى طورين:

الطور الأول: يتم من خلاله وضع الوسائل اللازمة لتطوير آليات الدفع الكتابية والتي تحتوي على ما يلي:

- 1- التعريف بالمعايير والوسائل التجارية للبنوك.
- 2- إعادة هيكلة التطلعات الداخلية والنظم المعلوماتية لدى البنوك.
- 3- وضع الهياكل القاعدية ما بين البنوك والوسائل التقنية للمعالجة و لوسائل الدفع.
- 4- مواكبة الإطار القانوني والتنظيمي للمتعامل في وسائل الدفع.

الطور الثاني: يكمن في تطوير و عصرنة وسائل الدفع الأكثر استعمالاً وتقضياً في مختلف أقسام السوق وذلك بإعادة تأهيل استعمال الصك، والمكافحة ضد الصكوك بدون رصيد، إذ تم وضع التزامات جديدة للبنوك، ولا سمياً إلزامية:

- التصريح لدى مركزية (المخاطر، بكل حادث متعلق بانعدام الرصيد وعدم كفايته).
الإطلاع على مركزية (القروض الغير المسددة) قبل تسليم دفتر الصكوك.

وفي إطار إصلاح أنظمة الدفع استمع مجلس الحكومة في سبتمبر 2006 إلى عرض حول عصرنة أنظمة الدفع قدمه الوزير المنتدب المكلف بإصلاح المالية، الذي أكد أن مشروع عصرنة أنظمة الدفع خاصة نظام الدفع الجماعي تم الانطلاق في تجسيده في بداية سنة 2004 ويحظى بمتابعة منتظمة من قبل الحكومة، ويندرج هذا المشروع في إطار إصلاح المنظومة المصرفية والمالية وكذا في إطار تحسين محيط المؤسسة وترقية الاستثمارات. و هكذا فإنه يكتسي أهمية خاصة نظرا إلى كونه لا يخص المنظومة المصرفية فحسب بل يخص أيضا كل القطاع الاقتصادي وكافة المواطنين. وترتكز عصرنة نظام الدفع الجماعي على العناصر الآتية[109]:
أ- عصرنة أدوات الدفع .

ب- تحديد مخطط للساحة بالنسبة لمجمل الأنظمة البنكية المشتركة وتدفع الصرف.

ج- وضع نظام للتعويض الجماعي عن بعد وتبادل الصكوك المصورة بالسكانير .

د- التطورات الضرورية للإطار القانوني والتنظيمي.

وقد سمح التكفل بهذا المشروع بالانطلاق في انجاز الأداتين الأوليين للدفع المتمثلتين في الصك منذ يوم 15 ماي 2006 والتحويل ابتداءً من يوم 30 أوت 2006 .

هـ- كما تبنى مشروع الإصلاح المالي، في أساسياته على منح أنظمة الدفع أكثر قدر من السرعة والمرونة، بجانب إعادة هيكلة الخارطة المصرفية المحلية، عبر إخضاعها لأطر قانونية وتنظيمية أكثر فعالية.

وكانت "فتيحة منتوري" الوزيرة المنتدبة للإصلاح المالي، أكدت أن منح أنظمة الدفع أكثر قدر من السرعة والمرونة، سيعين على دفع عجلة الإصلاح المالي الذي لا يزال مراوفاً لمكانه، بجانب إعادة هيكلة الخارطة المصرفية المحلية، عبر إخضاعها لأطر قانونية وتنظيمية أكثر فعالية. وستواصل الجهود قصد إنجاز أدوات الدفع الأخرى المتبقية (عمليات الدفع الإلكتروني بواسطة البطاقات البنكية للسحب والدفع - السندات التجارية والاقتطاع الآلي).

بينما كشف بن عبد الرحمن بن خالفة رئيس الجمعية الجزائرية للبنوك والمؤسسات المالية، أن البنوك المملوكة للحكومة في بلادنا ستطلق في غضون السنوات الخمس المقبلة، نظاماً إلكترونياً لتسوية الشيكات عن طريق مضاعفة ماكينات الصرف الآلي التي ما تزال نادرة في الجزائر، علماً أنه في الوقت الراهن تمر كل المدفوعات بين البنوك فضلا عن تسوية الشيكات والتحويلات الخارجية عبر البنك المركزي حيث تنفذ

التحويلات حالياً مرة واحدة فقط كل 24 ساعة [110]. كما أورد بن خليفة أن الجزائر سيكون لديها بنهاية عام 2007م نظام سداد الكتروني للشيكات فضلا عن نظام لتسوية المدفوعات بين البنوك لتطوير القطاع المصرفي، الذي لا يزال يمثل ضعفاً تقنياً ومصدر إزعاج وتكاليف إضافية للشركات والأفراد على حد سواء، موضحاً: "أنّ تسعة بين كل عشرة أشخاص خارج النظام المصرفي اختاروا أن يكونوا خارجه لكسب الوقت مضيفاً أن البنوك الحكومية ستقيم عشرات الآلاف من ماكينات الصرف الآلي، مضيفاً أنّ الجزائر لديها الآن أقل من 350 ألف من مستخدمي بطاقات الصرف الآلي وأقل من 1000 منفذ للصرف الآلي في أرجاء البلاد [110]."

4.3.2: إصلاح 10/90: قانون النقد و القرض.

جاء قانون 90 - 10، المتعلق بالنقد و القرض، لمواكبة الإصلاح المالي بغرض التأقلم أكثر مع قوانين اقتصاد السوق. فقد تم من خلاله تطوير آليات تمويل الاقتصاد، بهدف القضاء على العراقيل و القيود الموروثّة في الميدان النقدي و المالي.

4.3.2.1: محتوى قانون النقد و القرض:

كان الغرض من قانون النقد و القرض هو إعطاء صورة جديدة للنظام المصرفي تتكيف مع التحولات الاقتصادية. وفيما يلي ملخص لما جاء في قانون 10 / 90 [27] ص232:

- وحده بنك الجزائر يختص بمراقبة السياسية النقدية باستعمال أدوات النقد و القرض. فهو يعتبر هيئة إصدار تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية.
- الصرامة في تقديم القروض لكل المؤسسات، بمعنى أن تتأكد البنوك من الإيرادات التقديرية عن طريق دراسة المشاريع الاستثمارية وفق معايير محددة.

هذا وقد أعطى قانون النقد و القرض للبنوك حرية اختيار المشاريع و إمكانية رفض طلبات القرض المقترحة من المؤسسات الاقتصادية العمومية، و التي تراها غير قادرة على تسديد ديونها.

- إنشاء أجهزة تنظيمية جديدة تسهر على ضمان السير الحسن وتحديد سياسة نقدية ومالية ملائمتين للأوضاع الاقتصادية. وتتمثل هذه الأجهزة في كل من: - مجلس النقد و القرض. - اللجنة المصرفية.

إذ أنه لم يظهر الاستقلال الحقيقي للنظام المصرفي والمالي إلا بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90، حيث يشكل نصاً تشريعياً جديداً لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ 1988م من طرف السلطات وهو من بين القوانين التشريعية الأساسية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد

السوق، ويشمل كل المسائل المتعلقة بالنقد و القرض و البنك، سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك، أو أنشطة البنوك، أو مراقبة البنوك ومعايير التسخير... الخ، وبهذا يوفر تسييراً فعالاً و مرناً للنشاطات الاقتصادية، و يرمي هذا القانون إلى وضع حد نهائي لكل التداخلات في المهام، و بالتالي منع التدخلات الإدارية في القطاع المصرفي و المالي. كما وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار تطور جديد، يتميز بإبراز دور السياسة النقدية وإرجاع صلاحيات السلطة النقدية في تسيير النقد و القرض و رسم السياسة النقدية في ظل استقلالية تامة. وتظهر أهميته في أنه فصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية و أقام نظاماً مصرفياً ذا مستويين اثنين، كما فصل دائرة ميزانية الدولة (الخزينة العامة) عن الدائرة النقدية و أبعد الخزينة العامة عن دائرة الائتمان [111] ص 422.

لقد تم تطبيق قانون النقد و القرض الذي يُعتبر المرجع القانوني و الأساسي للقطاع المصرفي و النقدي في الجزائر، كما يعكس الإرادة السياسية التي باتت من الضروري مواكبة التيار و تكملة المشوار نحو اقتصاد مفتوح يستند إلى السوق.

4.3.2.2: صلاحيات البنك المركزي و عملياته:

يسير مديرية البنك المركزي المحافظ بالإضافة إلى ثلاثة نواب و يعين المحافظ و نواب المحافظ من طرف رئيس الجمهورية لمدة 5 و 6 سنوات على التوالي و يتمتع البنك المركزي بصلاحيات و مهام رئيسية هي:

1 - يقوم البنك المركزي بإصدار الأوراق و القطع النقدية بواسطة شبكته المكونة من الوكالات الرئيسية و الجهوية.

2- تسيير احتياطات الذهب و العملات الأجنبية حرة التداول بالشراء و البيع و الرهن و الاقتراض و الخصم و إعادة الخصم.

3- يمكن للبنك المركزي استخدام أدوات السياسة النقدية كإعادة الخصم و منح قروض مضمونة في حدود مبلغ يحدده المجلس أو التدخل في السوق النقدية بالشراء و البيع للسندات عامة تستحق في أقل من ستة أشهر و سندات خاصة يمكن قبولها للخصم و فرض نسبة احتياطي على مجموع ودائع البنوك و لا يمكن أن يتعدى 28 %.

4 - يعتبر البنك المركزي هو المؤسسة المالية للدولة لجميع عمليات الخزينة المصرفية و التسليف، ويمكن للبنك المركزي أن يمنح الخزينة مكشوفات الحساب الجاري لمدة أقصاها 240 يوما متتالية أو غير

متتالية خلال السنة الواحدة، على أن يتم بالتعاقد و في حد أقصاه 10% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة خلال السنة المالية السالفة، و يجب تسديد هذه التسيقات قبل نهاية كل سنة مالية .

5- يقوم بنك الجزائر بدور بنك البنوك و سلطة وصية على النظام المصرفي، حيث يضع بنك الجزائر جميع المعايير التي يلتزم كل بنك باحترامها بشكل دائم، مثل القواعد الاحترازية التي تضمن استمرارية جيدة للقطاع المصرفي.

6- يسير البنك الجزائر معدل الصرف، حيث يحدد يوميا معدل الصرف للدينار و ينظم سوق الصرف.

ويمكن القول أن قانون النقد والقرض قد وضع القطاع المالي والمصرفي وبشكل نهائي في مسار الانتقال من الاقتصاد المسير مركزيا إلى اقتصاد يعمل وفق آليات السوق، تتحكم فيه عوامل العرض والطلب

ومن أهم ما نستخلصه من هذه الفترة أن معالم السياسة النقدية بدأت تتضح أكثر من ذي قبل، وهو ما مكن من استعمال أدوات جديدة لم تكن موجودة من قبل (كنسبة الاحتياطي القانوني التي طبقت في سنة 1994). وحسب القانون فقد قام بنك الجزائر بإعداد الإجراءات التطبيقية التي تخص الترخيص و نظام المحاسبة التي تلتزم البنوك بإنشائه، و قد أمرت بعض البنوك حسب القانون باستكمال الشروط للحصول على اعتماد، و من هذه الشروط نجد تلك الشروط المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي الذي يجب أن توفره البنوك و المقدر بـ 500 مليون دينار جزائري بالنسبة للبنوك و 100 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات المالية، والشروط المتعلقة بمطابقة القوانين الأساسية للبنوك مع القانون المتعلق بالنقد و القرض و الذي كانت مدته ستة (06) أشهر [76].

إن الملاحظة العامة هي أن إدخال التطبيق الفعلي لقانون النقد و القرض بإتباع أسلوب تثبيت معايير تطور الكتلة النقدية لم تسمح -وفق الأهداف المرجوة- للسلطات المعنية باحتواء تطور الكتلة النقدية كما تشير إليه الإحصائيات. فهذا الأسلوب يظهر إذن صعب التطبيق في المحيط الجزائري و خصوصا مع تنامي نشاط السوق الموازي.

4.3.3: إصلاح 2001م.

بالرغم من اعتبار قانون النقد و القرض 10/90 معلماً هاماً في الإصلاح الهيكلي للقطاع المصرفي والمالي، حيث سمح بالتقدم المعترف في تفتح السوق على القطاع المصرفي و في دعم السوق النقدية، إلا أنه و على مدى عشر سنوات ونظرا للتغيرات الاقتصادية الحاصلة في الميدان كان من الضروري إعادة تهيئة بعض أحكامه، لذا تم سن الأمر 01/01 المتمم و المعدل لبعض أحكام مواد القانون 10/90 و

المتعلقة عموماً بإدارة ومراقبة " بنك الجزائر " والصادر في 4 ذو الحجة عام 1421 هـ - الموافق لـ 27 فيفري سنة 2001م.

فبعد صدور قانون النقد والقرض بدأ انفتاح القطاع المصرفي تجاه القطاع الخاص الوطني والأجنبي يتسارع، خاصاً في نهاية 2001م أين أصبح القطاع المصرفي الجزائري يتكون من 26 بنك ومؤسسة مالية عمومية وخاصة ومختلطة معتمدة من مجلس النقد والقرض، بالإضافة إلى بنك الجزائر والخزينة العمومية والمصالح المالية للبريد والمواصلات [106]ص18. ورغم أن البنوك العمومية الوطنية بقيت تهيمن على القطاع الاقتصادي، حيث يتجمع لديها ما يقارب 90% من الموارد وتمنح 95% من القروض، إلا أن البنوك الخاصة في الجزائر سرعان ما أثبتت وجودها و احتلت موقعها في تمويل الاقتصاد الوطني. إلا أن التطور و التحسن الذي شهده النظام المصرفي الجزائري بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90 لم يمنع من تخبط هذا النظام في مشاكل و اختلالات نجمت عنها خسائر مالية فادحة أثقلت كاهل الخزينة العمومية، و الناتجة بالخصوص عن الاختلالات المالية المختلفة التي نتجت عن البنوك الخاصة ابتداء من سنة 2003م و التي قدرت بأكثر من 3 ملايين دولار ابتداء من 1995م[112].

إضافة إلى أن دعم استقلالية السلطة النقدية التي تتمثل في إعفاء مجلس إدارة " بنك الجزائر " من ممارسة الصلاحيات في مجال النقد و القرض من جهة، و من جهة أخرى في التشكيلة التي يتكون منها مجلس النقد والقرض الذي يتكون من خبراء في المسائل الاقتصادية و النقدية من خارج " بنك الجزائر "[92]ص59

4.3.4: إصلاح 2003م.

لقد عرف النظام المصرفي الجزائري بداية من سنة 2003م عدة هزات و أزمات و التي يرجعها الاقتصاديون إلى عدم احترام هذه البنوك وخاصة البنوك الخاصة القواعد الاحترازية. التي أقرتها لجنة بال مصرفية و التي كان منصوص عليها في إطار قانون النقد و القرض و التي حددتها التعليمية: 94/74 الصادرة في 29 نوفمبر 1994.

إن الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003م والمتعلق بالنقد والقرض، يعتبر نصاً تشريعياً يعكس أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، إذ أنه جاء مدعماً لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 10/90، مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01/01، والتي تتمثل أساساً في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 11/03 المتعلق بإدارة بنك الجزائر، أشارت المادة (18) بكيفية تشكيل

مجلس إدارة بنك الجزائر [113]ص19. بينما نصت المادة (19) على مهام ووظائف مجلس الإدارة الذي يعتبر السلطة التشريعية القائمة على إصدار النصوص والقواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر وتم كذلك توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة (62) الفقرة "ج" بتحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ، ومتابعتها وتقييمها، ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والقروض، ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقدية ويتأكد من نشر معلومات في السوق التي ترمي إلى مخاطر الاختلال .

كما أوكلت للمجلس مهمة حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية وتدعيم التشاور والتنسيق مابين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي، وذلك من خلال:

- إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية .
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي .
- تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد .
- العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية .

كما تنص الأحكام القانونية الواردة في الأمر 11/03 على:

- *- تعزيز الرقابة المصرفية للبنوك على الوثائق وفي عين المكان، كما يكلف بنك الجزائر للصالح للجنة المصرفية بالقيام بالمراقبة على المستندات و المراقبة في عين المكان عن طريق أعوانه.
- *- تدعيم الإطار التنظيمي بإصدار أربعة أنظمة تتضمن على التوالي:
 - أ- الحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية.
 - ب- شروط تكوين الاحتياطي الإجباري من قبل البنوك.
 - ج- نظام ضمان الودائع المصرفية.

كما أن الأمر 11/03 المتعلق بالنقد و القرض في الوقت الذي يبقى فيه على تحرير القطاع المصرفي يدعم شروط التأسيس والرقابة على البنوك و المؤسسات المالية [107]ص12.

4.4: دور بنك الجزائر في استقرار عرض النقود.

تفاديا للآثار التي يسببها نمو العرض النقدي غير المتناسب مع نمو النشاط الاقتصادي، وتماشيا مع التطورات الحاصلة والإصلاحات المنتهجة، لعب بنك الجزائر عدة أدوار بصفته الهيئة المخول لها مراقبة

نمو عرض النقود، من أجل تحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية، فمن خلال هذا المبحث سوف نرى أهم هذه الأدوار التي اتخذها بنك الجزائر من أجل استقرار نمو عرض النقود.

4.4.1: آليات بنك الجزائر في ضبط السيولة النقدية.

لقد ميزت ظاهرة السيولة المفرطة الظرف الاقتصادي الكلي خلال السنوات الأخيرة ابتداء من سنة 2000م، فإلى جانب أهمية الأرصدة الخارجية الصافية التي تمثل المصدر الرئيسي للإصدار النقدي، فإن الإفراط في السيولة يعود إلى تحسن جهود جمع الادخار من قبل البنوك التي تزايدت ودائعها باستمرار [25]ص 61 خلال هذه الفترة. و يستعمل بنك الجزائر عدة أدوات في إطار ضبط السيولة النقدية، فمن الأهمية دراسة تلك الآليات التي استعملها بنك الجزائر في ضبط السيولة النقدية في الفترة الأخيرة، خاصة في ظل غياب اللجوء البنوك التجارية لبنك الجزائر لإعادة التمويل، نظراً لتوفرها على قدر كبير من السيولة النقدية، ونظراً كذلك للتحويل في التعامل الذي أبدته بعض البنوك الخاصة (مثل بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري)، إذ تمكنا من تحويل أموال معتبرة إلى الخارج بطريقة غير مشروعة [114]ص 140.

4.4.1.1: تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية:

يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية من أجل ضبط وتحديد السيولة النقدية في الاقتصاد، باستعمال أدوات مختلفة، إذ أنه فيما يتعلق بالأدوات فقد تم ابتكار أدوات جديدة، مثل: نظام الأمانات، نظام المزادات، عمليات السوق المفتوحة، امتصاص السيولة..، أما فيما يخص عدد المتدخلين فقد بلغ 37 متدخلا إلى غاية نهاية 2005م، منها: عشرون (20) بنكا تجاريا، أربع (04) مؤسسات مالية، مؤسسة مالية نوعية (specific) واحدة، مؤسسة مالية ذات طابع تعاضدي واحدة، وإحدى عشر (11) مؤسسة مالية غير بنكية (غالبيتها المستثمرون المؤسسون، كمؤسسات التأمين وصندوق الضمان الاجتماعي..). على أن تدخل المؤسسات المالية غير المصرفية في السوق النقدية بين البنوك (سوق ما بين البنوك هي جزء من السوق النقدية يكون التعامل فيها مقصورا على المؤسسات المالية المصرفية) تكون بصفتها مقرضا. أما بنك الجزائر فيلعب دور الوسيط.

إذ سجلت مبالغ ودائع البنوك لدى بنك الجزائر في 2004م ارتفاعاً كبيراً، إذ انتقلت من (298,4 إلى 611 ثم إلى 673) مليار دج خلال السنوات 2002م، 2003م، و 2004م على التوالي. وتشمل هذه الأرصدة الاحتياطات الإلزامية والسيولة المسترجعة. وتؤكد هذه الوضعية استمرار السيولة المفرطة في سوق ما بين البنوك. ومنذ سنة 2001م، وبسبب السيولة المفرطة لم تعد البنوك تتمول لدى بنك الجزائر، وقد بدأ هذا

الآخِر (بنك الجزائر) منذ أبريل 2002م _ في سبيل التحكم في السيولة النقدية _ في تكييف أدواته بإحلال تقنية استرجاع السيولة عن طريق المزاد محل الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، وأصبحت هذه التقنية هي الأداة النقدية السائدة وقد أثبتت فعاليتها في امتصاص السيولة.

كما أن السوق الأولية لقيم الخزينة _ بصفتها مقتصرة على السوق النقدية _ فلا تزال ضيقة، ومن المفروض أن يلعب هذا القسم من السوق النقدية دوراً أساسياً في تسيير وامتصاص الفائض من السيولة. ورغم أن قيم الخزينة (أذونات وسندات) في هذا السوق قد سجلت ارتفاعاً محسوساً في 2002م، حيث وصل رصيدها (قيمتها) إلى حوالي 75,4 مليار دج مقابل 31,9 مليار دج في 2001م.

وعليه فإن سوق ما بين البنوك، والتي برزت سنة 2001م كقاطرة أساسية للسوق النقدية كانت أقل حيوية، وشكلت العمليات الآجلة الحجم الأكبر من العمليات المتفاوض عنها في هذه السوق، وقد تابع بنك الجزائر منذ 2002م عمليات تحسين الشفافية وفعالية سير آليات التفاوض في سوق ما بين البنوك، سواء من حيث: نشر وتجديد المعلومات (معلومات آنية)، عصرنة الهياكل، أو من حيث الرفع من احترافية أمناء صناديق البنوك والمؤسسات المالية، هذا وقد ساعد إنشاء نظام مركزية مخاطر البنوك في كثير من الأحيان على تجنب ومواجهة مخاطر العملاء.

4.4.1.2: امتصاص السيولة:

في ظل انعدام البنوك التجارية لبنك الجزائر من أجل إعادة التمويل في 2002م (بعد أن نقص في 2001م) قام بنك الجزائر _ في سبيل مواجهة السيولة الزائدة في السوق النقدية ما بين البنوك _ بمواصلة استعمال الأداة غير المباشرة للسياسة النقدية والمتمثلة في استرجاع السيولة بالمناقصة. حيث أن عملية استرجاع السيولة التي بدأت بمبلغ 100 مليار دج في أبريل 2002م بلغت 129 مليار دج في نهاية 2002م، ثم بلغت: (250، و400) مليار دج في سنتي 2003م و2004م على التوالي [94] ص 177. وفي مقابل هذا الإرتفاع، خفض بنك الجزائر نسبة الفائدة على استرجاع السيولة من 1,75% في ديسمبر 2003م إلى 1,25% في جوان 2004م ثم إلى 0,75% في نهاية 2004م. [94].

أما فيما يخص والوسيلة الثانية المستعملة لامتصاص السيولة الفائضة هي الاحتياطات الإجبارية، وبالنظر إلى فعاليتها في التحكم في تطور السيولة النقدية فقد تم مراجعة نسبة الاحتياطي الإجباري من طرف بنك الجزائر لتبلغ 6,5% في نهاية 2004م مقابل 6,25% منذ سنة 2002 [102] ص 31.

4.4.2: دور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية

يقوم بنك الجزائر بإدارة السياسة النقدية في الجزائر باعتباره السلطة النقدية في البلد، سواء من حيث تحديد الأهداف و الأدوات، أو من حيث تفعيل استخدام هذه الأدوات في إدارة السياسة النقدية، وذلك من خلال عنصرين، نتناول في أولهما تطور أهداف السياسة النقدية، أما الثاني لتفعيل استخدام هذه الأدوات.

4.4.2.1: أهداف السياسة النقدية:

تتعدد أهداف السياسة النقدية وتتغير من فترة لأخرى عبر المراحل التي يمر بها الوضع الاقتصادي في البلد، أما في الجزائر فقد عرّف قانون النقد والقرض والتعديلات اللاحقة عليه، الإطار المؤسسي للسياسة النقدية، كما حدد هذا القانون مسؤوليات بنك الجزائر فيما يتعلق برسم وقيادة السياسة النقدية، وقد أشارت المادة 55 منه إلى هدف السياسة النقدية: المتمثل في توفير نمو منتظم للاقتصاد الوطني و الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. وعليه فإن الهدف النهائي للسياسة النقدية - حسب المادة أعلاه - هو المحافظة على استقرار الأسعار الذي يُفهم منه زيادة محصورة في الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك. هذا وقد تمثل الهدف الوسيط للسياسة النقدية خلال الفترة من 1994 إلى 1998م في صافي الأصول الداخلية لبنك الجزائر مع تثبيت الأهداف الربع سنوية، ثم تحول الهدف الوسيط في الفترة 2001-2002م إلى النقد الأساسي [115]ص7. وقد أوردنا سابقا معطيات عن معدلات التضخم، والملاحظ أنه بعد انخفاضها إلى أدنى مستوى (0,34%) في 2000م ارتفعت بشكل محسوس في سنة 2001م إلى معدل 4,2% بسبب الإعلان عن برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث ارتفعت الكتلة النقدية بمعدل 24,9%، [116]ص16 ثم انتقل معدل التضخم إلى (1,4، 2,4، و3,1) خلال السنوات (2002، 2003، 2004م) على التوالي.

ومن أهم ما تجدر إليه الإشارة في علاقة الإصدار النقدي بالتضخم أن هناك ثلاث افتراضات. فأما أولاها فهي أن الكتلة الإضافية سوف تجد مقابلا لها في زيادة سريعة في الإنتاج، وهنا لا تكون هناك أية آثار تضخمية، أما الفرضية الثانية فهي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تُكتنز أو تُدخر، فمؤقتا لا يكون هناك تضخم، لكن عندما يتم ضخ هذه المبالغ في القنوات الاقتصادية سيحدث ارتفاع سريع في الطلب مما يُحدث صدمة تضخمية كبيرة، وآخر هذه الفرضيات أن الكتلة النقدية الإضافية ستوزع في شكل مداخيل مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الحاجات الاستهلاكية فترتفع الأسعار بسرعة، فتقل بذلك تنافسية السلع المحلية وتنخفض الصادرات، وإذا كان هذا التضخم مرتفعا فإنه يثبط العمل الإنتاجي ويرفع الأرباح الناجمة عن المضاربة مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة، كما أن الإصدار النقدي المستخدم لتغطية نفقات الاستيراد لا يُحدث أثارا تضخمية محلية، باستثناء تلك الآثار التضخمية المستوردة مع السلع والخدمات [74]ص228.

4.4.2.2: تفعيل استخدام أدوات السياسة النقدية:

استعمل بنك الجزائر أداة استرجاع السيولة بالمناقصة بصفة أساسية خلال الفترة الأخيرة، نظرا للتزايد المفرط في السيولة النقدية، وقد سمح استعمال هذه الأداة باسترجاع جزء مهم من فائض السيولة في سوق ما بين البنوك، وكان بنك الجزائر يهدف من وراء ذلك إلى مراقبة المجمعات النقدية (القاعدة النقدية، الكتلة النقدية (M₂) في الحدود المسطرة لسنة 2003، وقد انخفضت نسبة تزايد الكتلة النقدية في الفترة 2002-2003م، فبينما كانت في 2002م نسبة الزيادة تساوي 17,3% أصبحت في 2003م تساوي 15,6% ثم 11,9% في 2004م. ويُعتبر هذا الانخفاض بمثابة نتيجة جيدة في مجال الاستقرار النقدي [114]ص19.

كما تعتبر عملية إعادة الخضم الأسلوب الأكثر استعمالا لإعادة تمويل البنوك والوسيلة الأكثر أهمية لتدخل بنك الجزائر لإدارة السياسة الائتمانية، خاصة أن ذلك يسمح بالسير في توافق مع أحد أهداف السلطة النقدية الذي يهدف إلى الحد من اللجوء إلى الإصدار النقدي

وبالموازاة مع ذلك تم استخدام أداة معدل الاحتياطي الإجمالي، حيث أعاد بنك الجزائر تنشيط هذه الأداة منذ 2001م مسايرة مع السيولة المفرطة في سوق ما بين البنوك [117]ص17. وعندما شعر البنك المركزي بتمادي المصارف التجارية في منح التسهيلات الائتمانية، فقد تم رفع معدل الاحتياطي الإجمالي في ديسمبر 2002م من 4,25% إلى 6,25% ثم إلى 6,5% في 2004م. وهذا يدل على رغبة بنك الجزائر بجعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك واستخدامها للحد من التضخم أو لمكافحة الانكماش، ولا زالت عند هذا المستوى حتى الوقت الحاضر لكي تتوافق مع حاجات التنمية الاقتصادية والسياسية العامة للدولة [106]ص207.

أما عن عمليات السوق المفتوحة وباقي الأدوات غير المباشرة الأخرى (الأمانات، مزادات القروض بالمناقصة..) فلم يتمكن بنك الجزائر إلا من استعمال بعضها وفي مرات محدودة، وسبب ذلك يرجع إلى هشاشة المنظومة المصرفية والمالية. إذ أن التحولات المرتقبة في هذا المجال لا تزال أمرا ضروريا أكثر من أي وقت مضى، من أجل التحكم أكثر في نتائج برنامج الاستقرار الذي بادرت به الجزائر منذ عدة سنوات. كما أنه عندما يعرف الاقتصاد نوعا من الإفراط في السيولة فإن ذلك يعني أن الأموال الممكنة إقراضها لا يتم تبادلها إلا داخل السوق المشتركة بين البنوك في حلقة مفرغة.

إن المرحلة الانتقالية استلزمت التحرير التدريجي للسياسة النقدية التي أصبحت تتسم بمظاهر التنظيم النقدي في اقتصاديات الأسواق المالية و تنطلق شيئا فشيئا نحو أساليب الرقابة غير المباشرة خصوصا بعد اتخاذ قرارات بشأن مراقبة تطور الكتلة النقدية و القرض الداخلي و تحرير معدلات الفائدة و

إقرار الاحتياطات الإجبارية، و القواعد الاحترازية، وإعادة الخصم، و السوق المفتوحة، كأساليب جديدة لمراقبة السيولة البنكية [106]ص211. وهو ما جعل السياسة النقدية في الجزائر تلعب دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار النقدي خصوصاً بعد تحرير معدلات الفائدة و ضبط إصدار النقود، إلى جانب تنمية الموارد الادخارية لتمويل الاستثمارات، والتحرير التدريجي نحو اقتصاد السوق وأساليب التدخل الغير مباشر وفقاً لقوى العرض و الطلب بعد أن كان توجيهها وفق أساليب مباشرة لا دور لقوى السوق في أدائها.

4.4.3: الرقابة و الإشراف على أعمال البنوك.

نتطرق في هذا المطلب إلى ضرورة تعزيز دوري الرقابة والإشراف من طرف بنك الجزائر على أعمال البنوك، إذ لا يمكن إنكار ردود فعل السلطة النقدية بعد سلسلة الاختلال المسجلة على مستوى البنوك، بتعزيز دور المراقبة الداخلية للبنوك، وتكييف نسب الحذر، وتعزيز رساميل البنوك، وتكثيف المراقبة داخل السوق النقدية، ويتم ذلك من خلال:

4.4.3.1: اللجنة المصرفية كسلطة رقابية:

طبقاً لما جاء في المادة 106 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض تتكون اللجنة المصرفية من 06 أعضاء يعيّنهم رئيس الجمهورية لمدة 05 سنوات، وهم: المحافظ رئيساً، وثلاثة أعضاء يتم اختيارهم بحكم كفاءتهم في المجالات المالية والمصرفية والمحاسبية، وقاضيين منتدبين من المحكمة العليا. وتعتبر اللجنة المصرفية الهيئة المكلفة بالرقابة على أعمال البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، وتكتسب هذه السلطة بناءً على ما أوكل إليها من مهام وصلاحيات بعد صدور القانون 10/90 وتدعمت بعد ذلك بالأمر 11/03 الذي عزز الإطار التشريعي والقانوني للرقابة المصرفية في الجزائر [118]ص146.

تقوم اللجنة بمجموعة من المهام، وهي: الرقابة على احترام القوانين والأنظمة، الرقابة على شروط الاستغلال، والسهر على احترام قواعد سير المهنة، وإخضاع محافظي حسابات البنوك والمؤسسات المالية للرقابة المتعاقبة على الاختلالات التي يتم معابنتها، وتعين اللجنة عند الاقتضاء المخالفات المرتكبة من أشخاص يمارسون نشاطات البنوك والمؤسسات المالية دون أن يتم اعتمادهم وتطبق عليهم اللجنة العقوبات التأديبية دون المساس بالملاحقات الأخرى (الجزائية والمدنية). وتنظم اللجنة المصرفية برامج عمليات المراقبة تحت إشراف بنك الجزائر، وتكون هذه الرقابة إما على الوثائق والمستندات، وهي مستمرة وبانتظام، أو رقابة ميدانية في عين المكان، وقد تكون ظرفية أو دورية. هذا وقد ساعدت مصلحة مركزية المخاطر المنظمة والمسيرة من قبل بنك الجزائر بتسيير القروض بطريقة أفضل، كما سمحت بمراقبة مدى التزام البنوك والمؤسسات المالية بمعايير وقواعد الحذر. وتعد مراقبة البنوك عملاً ضرورياً بالإمكان تفعيله

خاصة في ظل وجود عدة معايير ومقاييس دولية في هذا المجال [114]ص26 (كمعايير كفاية رأس المال وتوزيع المخاطر وغيرها).

4.4.3.2: الأخذ بالقواعد والمعايير الاحترازية:

يسعى بنك الجزائر إلى المحافظة على استقرار النظام المالي والمصرفي وتفعيل دور الوساطة المالية بتطبيق مجموعة من القواعد والمعايير الاحترازية، يأتي في مقدمتها: قاعدة رأس المال الأدنى (تم إقرارها في 1990م، ثم رُفعت المبالغ في 2003م) نسبة تغطية المخاطر، التي يتم احتسابها مرتين في السنة (30 جوان و 31 ديسمبر) [125]ص13 ، ونسبة توزيع المخاطر، التي تسمح بوضع حدود قصوى للقروض الممنوحة تجنباً لأي تركيز للمخاطر. ونسبة السيولة أيضاً، التي تحدّد بالعلاقة: (الأصول السائلة في الأجل القصير/الخصوم المستحقة في الأجل القصير) $\leq 100\%$.

بالإضافة إلى المعايير السابقة هناك معايير احترازية أخرى، مثل: مستوى الالتزامات الخارجية للبنوك (يجب ألا يتجاوز 04 مرات أموالها الخاصة)، مستوى القروض الممنوحة لمسيري ومساهمي البنك (لا تتجاوز 20% من الأموال الخاصة الصافية)، ووضعية الصرف التي تقضي بضرورة احترام النسبتين التاليتين: نسبة: (وضعية الصرف القصيرة أو الطويلة الأجل لكل عملة أجنبية/الأموال الخاصة الصافية) $\geq 10\%$. ونسبة: (مجموع وضعيات الصرف الطويلة الأجل لكل العملات الأجنبية، مجموع وضعيات الصرف القصيرة لكل العملات الأجنبية) $\geq 30\%$. كما يتم الالتزام بنظام ضمان الودائع المصرفية من طرف البنوك.

هذا، وقد تُوجت جهود الجزائر في تنظيم جهازها المصرفي باعتراف دولي، فقد تم قبولها (كثاني دولة عربية بعد المملكة العربية السعودية وكثاني دولة إفريقية بعد جنوب إفريقيا) في بنك التسويات الدولية في 30/06/2003م، [118]ص156 الذي تعود نشأته إلى سنة 1930م ويضم في عضويته 50 بنكا مركزيا [119]. وعليه فإن اتخاذ قرار مهم كهذا من طرف بنك التسويات الدولية، الذي يعد من أعرق البنوك المركزية ويضطلع بدور رئيسي في أسواق رؤوس الأموال الدولية، يعدّ دلالة قاطعة على أن المجموعة الدولية قد وضعت تقييماً إيجابياً للنتائج التي حققتها الجزائر. وهو ما يسمح للجزائر، بالاستفادة من الخبرة الدولية بشكل أكبر فيما يخص مجال الرقابة والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية، (ما دامت هذه المؤسسة تحتضن لجنة بازل، التي تعدّ الهيئة المكلفة بإعداد ومتابعة القواعد الاحترازية العالمية) والتي يجب تعزيزها من أجل المساهمة في تفعيل دور السلطة النقدية في تحديد نمو العرض النقدي.

خلاصة الفصل:

درسنا في هذا الفصل العرض النقدي في الجزائر و تطوره وآليات بنك الجزائر في ضبط العرض النقدي، ودراسة تطور العرض النقدي بالإضافة إلى تحليل مكوناته وكيفية ترابطها تطالبت منا هيكلة الفصل إلى أربعة مباحث، تناولنا في أولها العرض النقدي في الاقتصاد الوطني والسياسة النقدية المعتمدة و تطور السوق النقدية ، وتناولنا في المبحث الثاني الكتلة النقدية ومقالاتها والعلاقة بينهما، أما المبحث الثالث فدرسنا فيه الإصلاح الاقتصادي. وخصصنا المبحث الرابع لكيفية تفعيل دور بنك الجزائر في تحديد ومراقبة نمو العرض النقدي.

فمن حيث مسار العرض النقدي في الجزائر فهو غير مستقل عن نوع تسيير وطبيعة نموذج التنمية الاقتصادية المعتمد، وقد كانت إصلاحات سنة 1990م بداية التوجه نحو اقتصاد السوق القائم على معايير المردودية والربح. ويمكن القول أن قانون النقد والقروض 90-10 قد أوضح معالم التوجهات في مراقبة ومتابعة نمو وتطور الكتلة النقدية بشكل أفضل.

وشهدت الكتلة النقدية ومقالاتها عدة تطورات حيث عرف تطور الكتلة النقدية تزايداً مستمراً منذ بداية الإصلاحات النقدية و لغاية السنوات الأخيرة. فبالرغم من أن هذا الإصلاحات كانت تهدف إلى التحكم في نمو كمية النقود إلا أن الواقع حال دون ذلك حيث يلاحظ استمرار ارتفاع الكتلة النقدية وبمعدلات نمو يمكن القول عنها أنها مرتفعة مقابل معدلات النمو في الناتج الوطني باعتباره المتلقي لهذا النمو من العرض النقدي. مع ملاحظة أن معدل سيولة الاقتصاد يبقى مرتفعاً بشكل كبير.

كما أن النتائج الواردة في الدراسة القياسية تشير أن عرض النقد يرتبط بعلاقة وثيقة مع مقابلات الكتلة النقدية، وأن عرض النقد بالمعنى الواسع ارتبط بصورة أوثق بصافي الأصول الخارجية والقروض للاقتصاد. كما يبين تحليل الوضع النقدي أن تطور مجموع الموجودات الخارجية الصافية يعكس النتائج المسجلة على مستوى نمو الكتلة النقدية.

هذا، وقد مثلت السوق النقدية فضاء آخر لبنك الجزائر يتدخل من خلاله بعدة أدوات تمكنه من تعزيز عملية تحديد نمو العرض النقدي بما يخدم أهداف السياسة الاقتصادية والنقدية.

أما فيما يتعلق بسبل تفعيل دور بنك الجزائر في ضبط العرض النقدي فنرى أنها تتمثل في: الاتجاه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، بتبني سياسة استهداف التضخم، والعمل على تعزيز الرقابة والإشراف على أعمال البنوك، ولا يكون ذلك دون توفر استقلالية أكبر لبنك الجزائر عن ممارسات وضغوطات الحكومة.

الخاتمة

الخلاصة العامة:

استهدف بحثنا الإجابة على الإشكالية المتناولة بالدراسة في موضوع "محددات نمو العرض النقدي في الجزائر"، والتي هي: ما هي محددات نمو عرض النقود في الاقتصاد الجزائري، في الفترة الاقتصادية 1991-2007؟.

وقد قمنا بهيكله الدراسة إلى أربعة فصول، تناولنا في أولها دراسة العرض النقدي من خلال المدارس الاقتصادية، فكان اعتقادنا أنه لا يتصور أن ندرس العرض النقدي بدون المرور على نظرة المدارس الاقتصادية إليه من مدرسة إلى أخرى، فمن حيث النظرية الكلاسيكية نجد أنها اعتبرت عرض النقود متغيراً مستقلاً. و سيادة مبدأ حياد النقود ما جعلت من اقتصادي المدرسة يوجهون كل اهتمامهم إلى دراسة العلاقة السببية الطردية بين العرض النقدي والمستوى العام للأسعار. بينما كينز اعتمد تحليل الدخل الوطني في دراسة مختلف التفاعلات بين العرض النقدي ومستوى النشاط الاقتصادي. واعتبر عرض النقود متغيراً مستقلاً. وقد أثبت أن الحالة العادية في الاقتصاد هي دون التشغيل التام. أما فريدمان. فقد خلص إلى أن كمية النقود، هي المتغير الحاسم في الاقتصاد، وبالتالي فإن الاهتمام يجب أن ينصب على عرض النقود وأن عرض النقود متغيراً مستقلاً، شأنه شأن أي سلعة من السلع، و افترض بذلك استقلال عرض النقود عن الطلب عليها باعتبار أن دالة الطلب على النقد (أو تفضيل السيولة) هي دالة مستقرة في الأجل الطويل.

كما تناولنا بالدراسة: النظرية الإسلامية التي حَلَّت أثر كل من الإصدار النقدي والاكتناز على عرض النقود، حيث يتميز البحث في مجال الاقتصاد الإسلامي بوجود مرجعية رئيسية لتقديم التحليل الاقتصادي السليم الذي ينسجم مع الظروف الاقتصادية. وقد شملت قضايا جوهرية مثل قضية إصدار النقد. ودور الدولة في تشجيع التبادل النقدي للحد من التسرب النقدي، وتوفير كل الظروف المناسبة التي تؤدي إلى صيانة النقد وتكريس الثقة فيه من طرف الجميع.

و درسنا في الفصل الثاني العرض النقدي ومصادر نموه، فدرسنا أهمية تعريف وقياس العرض النقدي والجهات المؤثرة على نموه، في مبحثين. ثم درسنا الطرق المؤدية إلى نمو العرض النقدي ومحددات النظام النقدي الجيد، و يمكن تلخيص ذلك في نقاط هي:

- 1- أن موضوع العرض النقدي من الناحية النظرية حددنا فيه التعريف الشامل له والمقاييس التي تقوم عليها السلطات النقدية بتعديل عرض النقود بالزيادة أو الانخفاض حسب الأهداف المرسومة ضمن السياسة الاقتصادية، باستعمال أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية المباشرة، وغير المباشرة.
- 2- عرض النقود أو الكتلة النقدية تتكون من النقود القانونية الصادرة عن البنك المركزي والودائع تحت الطلب، وأشباه النقود (الودائع لأجل)، وتصنف في مجموعات متجانسة تعرف بالمجموعات النقدية.
- 3- أن تحديد مستوى حجم العرض النقدي يحتاج إلى معلومات عن القطاع المالي وقطاع العائلات و الأعمال العام و الخاص، والتي تتأثر بالزيادة في نمو العرض النقدي وتؤثر فيه، حيث تساهم سلوك الأفراد و انتشار الشبكات المصرفية، و الوعي المصرفي في المجتمع و السوق النقدية والمالية بالإضافة إلى توافر عوامل أخرى، كمستوى الادخار و مستوى الدخل، في التأثير على نمو عرض النقود في البلد.
- 4- يظم الاقتصاد نظام نقدي جيد إذا كان العرض النقدي فيه يتميز بالمرونة والاستقرار في قيمة العملة الوطنية في التعامل بها داخليا وخارجيا.

أما الفصل الثالث فقد درسنا فيه الآثار المختلفة لنمو العرض النقدي في الاقتصاد، وقمنا بتحليل مجال التأثير ذلك في أربعة مباحث تناولنا فيها دراسة: آثار نمو العرض النقدي على قيمة النقود، وعلى النشاط الاقتصادي، ثم آثار نمو العرض النقدي على توازن الأسواق، وختمنا ذلك بدراسة آثار نمو العرض النقدي على التوازن الخارجي وبما يتعلق بذلك. كونه ساد إجماع بين الاقتصاديين حول تأثير النقود في الحياة الاقتصادية، فأصبح بعدها كل تحليل اقتصادي يهمل أثر النقود لا يحظى بالاهتمام، مع أنه لم يكن يعني الإجماع حول الآلية التي تؤدي من خلالها النقود هذا التأثير، فلقد اختلفت الآراء والنظريات في هذا الشأن.

أما الفصل الرابع فتم تخصيصه لدراسة العرض النقدي ومحددات نموه في الجزائر، وذلك في أربعة مباحث، تناولنا فيها دراسة ومحاولة تحليل: نظام الإصدار ومسار العرض النقدي في الاقتصاد الوطني، ثم تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر والعلاقة بين نمو العرض لنقدي و المقابلات، وفي الأخير قمنا بالتطرق إلى الإصلاحات النقدية المنتهجة في الميدان وتحليل كيفية تفعيل دور بنك الجزائر من اجل تحديد وضبط العرض النقدي.

- 1- فوجدنا أن مسار العرض النقدي في الجزائر غير مستقل عن نموذج التنمية الاقتصادية المعتمد، وقد كانت سنة 1991 أولى سنوات الإصلاحات وبداية التوجه نحو اقتصاد السوق. و يمكن القول أن قانون النقد والقرض 90-10 قد أوضح معالم التوجهات النقدية بشكل أفضل من ذي قبل.

2- أما فيما يتعلق بالكتلة النقدية في الجزائر فقد بدأنا بالتعرف على مكوناتها في الجزائر وقد وجدنا أن هناك مجموعات نقدية تتمثل في المجمع النقدي M_1 الذي يشمل النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع تحت الطلب في البنوك و في الحسابات البريدية الجارية، أما المجمع النقدي M_2 فهو يضم M_1 بالإضافة إلى الموجودات شبه النقدية التي تتمثل في كل الودائع لأجل في جميع المؤسسات المالية والمصرفية.

3- كما كان تطور النقود القانونية المتداولة بنسبة تتراوح ما بين (21-38 %) من الكتلة النقدية في الفترة (1991-2007) أما تطور الودائع الجارية فكان ما بين (39-40 %) من الكتلة النقدية في نفس الفترة بينما كان تطور شبه النقود يتراوح بين (32-37 %).

4- أما تطور مقابلات الكتلة النقدية فكانت هي الأخرى تتسم بالارتفاع ماعدا القروض للحكومة التي كانت عكس ذلك خاصة في السنوات الأخيرة أين أصبحت سالبة.

5- فمن ناحية الموجودات الخارجية فقد فكانت تخضع لقطاع الصادرات الذي يدر العملة الصعبة بالجزائر من خلال إيرادات النفط. وكان تطورها حسب الفترة المدروسة (1991-2007) كما يلي: أكبر انخفاضا لها كان في سنة 1993، أما أكبر تطورا عرفته كان في سنة 2000 ويفسر ذلك بارتفاع أسعار البترول الذي يمثل مصدر الموارد الخارجية بالنسبة للاقتصاد الوطني. وأما القروض للاقتصاد فكانت في زيادة مستمرة طيلة فترة الدراسة باستثناء سنوات (1993، 1997، 2000) بينما كانت أكبر زيادة لها سنة 2007.

6- وفيما يتعلق بتطور العرض النقدي، فقد شهدت الكتلة النقدية عدة تطورات، مع الملاحظة أن معدل سيولة الاقتصاد تبقى مرتفعة بشكل كبير، وقد مثلت السوق النقدية فضاء لبنك الجزائر يتدخل من خلاله بعدة أدوات تمكنه من تعزيز عملية مراقبة وتحديد العرض النقدي بما يخدم أهداف السياسة الاقتصادية.

7- أن الإصلاحات النقدية المتعاقبة وخاصة منذ قانون 90-10 سنة 1990 الذي حدد صلاحيات كل من البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى إدارة السياسة النقدية، بما يساهم في الحفاظ على قيمة العملة واستقرارها وبالتالي الحد من نمو العرض النقدي، وذلك بتوجيه سياسة الائتمان، وإعطاء بنك الجزائر وظيفة الرقابة على الائتمان أي التحكم في كمية الودائع التي تستطيع البنوك خلقها.

8- أما فيما يتعلق بسبل تفعيل دور بنك الجزائر في مراقبة وتحديد العرض النقدي فنرى أنها تتمثل في: الاتجاه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، والعمل على تعزيز الرقابة والإشراف على أعمال البنوك، ولا يكون ذلك دون توفر استقلالية أكبر لبنك الجزائر عن ممارسات وضغوطات الحكومة.

نتائج اختبار الفرضيات:

تمت صياغة في بداية هذه الدراسة عدة فرضيات كنا نرى أنها الأقرب للإجابة على الإشكالية الأساسية المطروحة، وبعد اختبار تلك الفرضيات خلصنا إلى النتائج التالية:

1- أدت النقود عدة أدوار ووظائف في الاقتصاد، وقد اختلفت تلك الأدوار والوظائف باختلاف الظروف والتحليلات الاقتصادية لها، فنجد أن الكلاسيك اعتبروا أن النقود حيادية في الاقتصاد غير أنها وسيلة لتسهيل المبادلات، بينما نجد أن كينز قد أثبت أن للنقود علاقة كبيرة بالنشاط الاقتصادي، ثم أتت النظرية النقدية الحديثة وأثبتت أن التغيرات في العرض النقدي يمكن أن تساهم في معالجة التقلبات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي كما يمكن أن تساهم في اختلاله وأزماته.

2- يعد الإصدار النقدي وظيفة من وظائف البنك المركزي وإليه يرجع قرار تحديد كمية النقود التي سيتم ضخها، بينما تركز وظيفة خلق النقود في البنوك التجارية، لأن معظم الزيادة في عرض النقود تكون من طرف البنوك التجارية بناء على تصرفات الأفراد المتعاملة معها وطبيعة الوضع الاقتصادي الموجودة فيه والمؤسسات المكونة له والتي تحدد مسار وحركية (سرعة دوران) هذه النقود.

3- بعد دراستنا أثبتنا بالبحث أن التغيرات التي يعرفها العرض النقدي خلال فترة الدراسة تجد مصدرها دائما في التغيرات التي تطرأ على الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية، في حين يبقى مقابل الاحتياطات الأجنبية هو الذي يحتل الصدارة في زيادة نمو العرض النقدي في الاقتصاد الوطني.

4- يقوم البنك المركزي في سبيل الحد من نمو العرض النقدي باستعمال عدة أساليب، منها: الالتزام بوجود أصول حقيقية تغطي الإصدار النقدي، استعمال عدة آليات للرقابة على أعمال البنوك التجارية، وتحتل أولوية تحديد ومراقبة نمو العرض النقدي مكانة مهمة في الاقتصاديات المتطورة.

نتائج الدراسة: من بين نتائج هذه الدراسة ما يلي:

1- تؤدي النقود في الاقتصاديات الحديثة عدة وظائف وتقوم بعدة أدوار ولها آثار مهمة على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وهو ما جعل موضوع النقود يحظى باهتمام المفكرين، ونتج عن ذلك ظهور النظريات النقدية التي تمثل الجانب النظري للنقود والعرض النقدي.

2-وضع مستوى لحجم العرض النقدي يحتاج إلى معلومات عن الجهات التي لها علاقات مباشرة بالنقود كالعائلات والقطاع المالي العام والخاص وقطاع الأعمال، والقطاع الخارجي والقطاع الحكومي، كما أن السلطة النقدية لا بد أن تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرارات وتنفيذها. و بالتالي فإن سياسة تحديد ومراقبة نمو العرض النقدي تهدف إلى جعل كمية العرض النقدي متناسبة مع كمية الإنتاج الحقيقي في الاقتصاد.

3- يقصد بمراقبة وتحديد نمو العرض النقدي ممارسة سياسة صارمة على عملية إصدار النقود من طرف البنك المركزي، وعلى عملية خلق النقود من طرف البنوك التجارية والخزينة العامة وعلى استيراد السلع والخدمات التي يستوردُ معها التضخم، وعموماً على كل ما من شأنه أن يؤدي إلى التأثير على نمو العرض النقدي بالزيادة أو بالنقصان، وتكون الرقابة على العرض النقدي من طرف السلطة النقدية (البنك المركزي عموماً) بعدة أساليب منها: الالتزام بعدم إصدار نقود دون توفر أصول مغطية لذلك، إخضاع البنوك التجارية لرقابة تجعل قدرتها على خلق النقود متحكماً فيها من طرف البنك المركزي.

4- مراقبة تطور نمو العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري عرف فقط بعد صدور القانون 90-10 وكذا أدوات مراقبته وأهداف نموه ، أما قبل هذه الفترة فإنه لم تكن موجودة.

فارتفاع نسبة نمو العرض النقدي ما نتج عنه استمرار وضعية فائض السيولة التي تميز إطار الاقتصاد الكلي خلال السنوات الأخيرة بالنظر إلى تصاعد معدل النمو النقدي.

5- إن ملاحظة مكونات الكتلة النقدية تظهر بوضوح الحصة التي تحتلها العملة في التداول والتي شكلت أكثر من % 50 من عرض النقد بالمعنى الضيق طيلة الفترة 1991-2007 وذلك لضعف تعامل الجمهور مع المصارف وتزايد الدخول وقلة عدد المصارف، لكن بدأت هذه النسبة تقل خلال الفترة-2001-2007 مقابل زيادة الودائع الجارية، مما يدل على تطور العادات المصرفية للجمهور وزيادة التعامل مع البنوك، وارتفاع نسبة العملة في التداول تعني تسرب جزء من السيولة خارج الجهاز المصرفي فتقل قدرته في منح القروض والتوسع في الاستثمارات المالية ما دامت تمثل نسبة مهمة من عرض النقود.

6- يبين تطور الكتلة النقدية في السنوات الأخيرة أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود وصافي الأصول الأجنبية وهو المنبع شبه الوحيد لإنشاء النقود من طرف النظام المصرفي، بل أكثر من ذلك فإن صافي الأصول الداخلية قد تقلص في السنوات الأخيرة، وهو ما يؤكد أن احتياطات الصرف الرسمية أصبحت أهم مصدر لنمو العرض النقدي في الاقتصاد الوطني، لأن زيادة الاحتياطات الدولية المتأتية من فائض المعاملات الخارجية يساهم في إصدار المزيد من النقد الوطني مقابل النقد الأجنبي لتمويل الزيادة في

النفقات الوطنية التي تنعكس في معادلة الناتج المحلي. ما جعل عرض النقود يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1991-2007 في حين أن النسبة المثلثي التي تمثل الاستقرار النقدي هي 50% والسبب في ذلك أن النقود في الجزائر تستعمل في الغالب لغرض تسوية المدفوعات وبقاء جزء مهم من النقد خارج الجهاز المصرفي يجعل الحاجة إلى إصدار المزيد من النقود.

التوصيات المقترحة:

بناءً على النتائج المتوصل إليها نقدم بعض التوصيات التي نرى من المفيد الأخذ بها من أجل العمل على دراسة موضوع العرض النقدي، وهي كما يلي:

1- ضرورة تطوير استخدام أدوات القياس والتنبؤ بالتغيرات في الكتلة النقدية بما يجعل كمية النقود المتداولة متلائمة مع حجم الإنتاج الحقيقي من أجل المساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي.

2- لا يكون الاعتماد على صافي الأصول الخارجية في إصدار وزيادة حجم العرض النقدي لما له من آثار عديدة على الاقتصاد الوطني الكلي، إنما يجب الاعتماد على متطلبات الاقتصاد من الأفراد والمؤسسات من النقود، لأن هذه الطريقة ليست لها آثار سلبية على الاقتصاد.

3- يطلب من بنك الجزائر بغرض تسريع الإصلاحات الهيكلية وقيادة سياسة نقدية انتقائية:

*- تسريع مسار إصلاح المؤسسات التي هي تحت مسؤوليته (السوق النقدية، وأسواق الصرف، المركزيات، نظام الدفع، ...)

*- تشجيع إنشاء أدوات تسمح بالتقليل من استعمال النقود في العمليات التبادلية خاصة الكبيرة والمتوسطة.

آفاق البحث: من خلال دراستنا لموضوع العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري ومحددات نموه ونظراً لاستحالة الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالموضوع، فإننا نقترح الجوانب التالية التي يمكن أن يتعمق في بحثها أكثر ويمكن أن تكون أسس لبحوث لاحقة وهي آفاق على شكل إشكاليات للبحث، وقد نعمل على مناقشتها مستقبلاً هي:

- دراسة وتحليل دالة العرض النقدي في الجزائر.

- تعريف وقياس العرض النقدي في ظل نظام النقود الإلكتروني.

- زيادة عرض النقود سبب أم علاج للازمات المالية.

قائمة المراجع

1. زينب عوض ، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد، منشورات الحبلى الحقوقية، القاهرة 2003
2. بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2006.
3. محمد ناظم نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار الزهران، عمان 1999.
4. أكرم حداد، مهشور هذلول، النقود و المصارف، مدخل تحليلي و نظري، الطبعة الأولى، دار وائل النشر، عمان 2005.
5. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، بهاء الدين لنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر 2003.
6. أحمد هني، العملة والنقود، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006.
7. H. temmar, les explications théoriques de l'inflation, O P U, Alger 1984.
8. ضياء مجيد الموساوي، الاقتصاد النقدي، المؤسسات النقدية، البنوك المركزية، البنوك التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2001.
9. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية 2000.
10. Pierre- bruno riffini the théories monétaire. édition semil 1996
11. محمود مجدي شهاب، اقتصاديات النقود و المال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2004
12. عبد المولى السيد، اقتصاديات النقود و البنوك، مع دراسة خاصة للنظام النقدي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة 1998.
13. عقيل الجاسم عبد الله، النقود والمصارف، مجدلاوي لنشر، عمان 1999.
14. إسماعيل محمد هاشم، النقود و البنوك، دار الجامعات العربية، دون سنة نشر.
15. أحمد أبو الفتوح على الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية ، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفضية ، الإسكندرية 2001.
16. J. H. david, la monnaie et la politique monnitaire, 2^{eme} edition, economica 1986.

17. عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة 2004.
18. توماس ماير وآخرون، ترجمة للسيد احمد عبد الخالق، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ لنشر، الرياض 2002.
19. مجيد ضياء، الفكر الاقتصادي الإسلامي في وظائف النقود، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1998.
20. احمد امين محمود، تداول الثروة في الاسلام، من على:
- 31/01/2008 http://aljaafari.com/makteba/makteba_eqtesad/nedam/data/a13.htm
21. محمود عوف الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية 1997.
22. زكي زكي حسين زيدان، تغيير القيمة الشرائية للنقود الورقية وأثرها على الحقوق والالتزامات في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2004.
23. رحيم حسين، النقد و السياسة النقدية في إطار الفكريين الإسلامي و الغربي، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان 2006.
24. مصطفى عبد الله الكفري، تقي الدين المقرئ علم من إعلام التاريخ والاقتصاد، على:
- 18/11/2007 <http://www.oregar.com/debat/show.art>
25. محمد عبد المنعم جمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني 1986.
26. Pascal Gaudron, Economie Monétaire et Financière, 4^{eme} édition, economica, paris 2006 .
27. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر 2002-2003.
28. محمد شريف المان، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر 2001/2002.
29. زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية السياسة النقدية، دار اليازوري العلمية، عمان 2006.
30. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات و إدارة النقود و البنوك في إطار عالمية القرن الحادي و العشرين، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 2006.
31. صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر ، القاهرة 2005.

32. محمد شريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية للقطاع النقدي، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.
33. محمد عزة غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت 2002.
34. محمد عبد المنعم غفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي و المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000.
35. حيدر نعمة بخيت، أثر عرض النقد ($M1$) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال مدة (1982-1995)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22 جانفي 2005، متاح على:
04/02/2008 <http://www.ulum.nl>
36. عاصم إسماعيل، تحديد حجم السيولة يتسم بالتشابك والتعقيد، متاح على :
16/02/2008:<http://www.alsahafa.info/index.php?type=3fid>
37. بول سامويل سون، نقله إلى العربية، مصطفى موفق، علم الاقتصاد، الجزء الثالث، الأسعار و النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.
38. جمال خريس، أيمن أبو خيضر، النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان 2002.
39. أحمد أبو الفتوح علي الناقية، نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1998.
40. محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004.
41. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001.
42. عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية، (تحليل جزئي وكلي للمبادئ) الدار الجامعية، مصر 2000.
43. بسام الحجار، وداد سعد ، تطور وظائف البنوك التجارية (فكرة نقود الودائع)، مجلة الدفاع الوطني "لبنان"، متاح على: <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar> 13/01/2008
- 44-Sophie Brana et otr, Economie monétaire et financière, 2^{eme} édition, dunod, paris 2006.
45. محمود محمد داغر، الاتجاهات الحديثة في تحليل دالة العرض النقدي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الإدارة والاقتصاد، المجلد رقم 1، متاح على:
17/11/2007 http://www.Economics.kaau.edu.sa/dean/foculty_mag/index.asp
46. عبد الرحيم إبراهيم ، مضاعف النقود، متاح على:
03/02/2008 <http://www.islamfin.go-forum.net/montada-f16/topic-t757.htm>
47. S alah el-din hassan ,seeissy,contemporary banking Issues,dar al- fikr al-arabi, cairo 2004.

48. أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود و التمويل، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2005.
49. محمد أيمن إبراهيم هندي، النقود و البنوك، الأسبوع السادس، عرض النقود (دروس في الاقتصاد)، متاح على:
07/01/2008 <http://docs.ksu.edu.sa/DOC/Articles31/Article310862.doc>
50. احمد عبد الودود، استمطار السيولة، متاح على:
21/09/2007/<http://www.alqabas.com.kw/final>
51. عبد المنعم مبارك، احمد الناقبة، النقود والصيرفة والنظرية النقدية، الدار الجامعية، القاهرة 1998.
52. J-L. Besson, Monnaie et Finance, O.P.U., Alger 1993
53. الحسابات من إعداد الطالب اعتماداً على:- بنك الجزائر- مؤسسة النقد السعودي- بنك الصين المركزي- هيل عجمي جميل الجنابي، عرض النقد في عمان والعوامل المؤثرة فيه، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث والعشرين، العدد الثاني، ديسمبر 2007.
54. أحمد حسن عبد الرحيم، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة طبية لنشر و التوزيع، القاهرة 2008/2007.
55. عبد العظيم حمدي، السياسات المالية و النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007.
56. إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، بيروت 1996.
57. سوزي عدي ناشر، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحبلية الحقوقية، بيروت 2005.
58. عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان 2004.
59. محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة نشر،
60. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسة النقدية و البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000.
61. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.
62. ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، دار حامد عمان 2004.
63. محمد لبيب شقر، النقود، مكتبة النهضة، القاهرة، دون سنة نشر.
64. أحمد زهير شامية، النقود و المصارف، مؤسسة زهران لطباعة والنشر، الأردن 1993.
65. أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود و البنوك، مؤسسة لورد الجامعية، البحرين 2006.

66. عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد العاشر، النقود كما ينبغي أن تكون، جامعة آل البيت، عمان، الأردن، متاح على:
- 13/02/2008 <http://www.kantakji.org/fiqh/Files/Markets/money.htm>
67. Jean François Goux, "économie monétaire et financière, théories, institution, politique", 3^{eme} éd, Economica, Paris, 1998.
68. الطاهر لطرش، مكانة السياسة النقدية و دورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2004.
69. حسن خلف فليح، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، عمان 2006.
70. الطاهر جليط، اثر التغيرات في كمية النقود على المستوى العام للأسعار، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع الاقتصاد الكمي، الجزائر 2005.
71. Crition ottavj, monnaie et finncement de l'economie, hachette 1995.
72. محمد محمود عطوة يوسف، عصام الدين البدراوي البرعي، اقتصاديات النقود والبنوك، دون دار نشر، القاهرة 2007.
73. سى بول هالود وآخرون، تعريب محمد حسن حسنى، النقود و التمويل الدولي، دار المريخ، المملكة السعودية 2007.
74. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006.
75. صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي، دار اسامة للطباعة و النشر، الجزائر 2004.
76. الجمهوري الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون النقد و القرض، 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990.
77. مسار السياسة النقدية في ظل التحول الاقتصادي الجزائري، متاح على:
- 11/02/2008 <http://www.4shared.com/file/63025723/>
78. فؤاد مطاطلة، النظام المالي و إصلاح أداة السياسة النقدية، حالة تطبيقية على الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 1997.
- 79.M. benissad, essaie danalyse monétair avec référence a lagéir, O P U alger 1980.
80. Mourad Goumiri, "l'offre de la monnaie en Algérie", ENAG éd, Algérie, 1993.
81. عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، "أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية"، مداخلة: في إطار ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وآفاق، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15/12/2004.

82. Mohamed Laksaci, politique monétaire, reflets et perspectives d'Algérie, mars 1995.

83. Ammour Benhalima, le système bancaire algérien, test réalité 2^{ème} édition, dehlab 2004 .

84. الحسابات من اعداد الطالب بالاعتماد على:

Bank of Algeria, Bulletin statistique de la banque d'algerie, statistiques monétaires 1964-2005 - et statistiques de la balance des paiements 1992-2005 .

85. دحمان بن عبد الفتاح، "محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لصندوق النقد الدولي، حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 1997.

86. M- Eben issad, restructuration et reformes economiques -1979-1993- algér O P U 1994

87. مذكرة إعلامية حول تطور النقد الائتماني (القانوني)، منشورة البنك المركزي، متاح على:

07/04/2008 [http :www.banque of algéria.dz](http://www.banque of algéria.dz)

88. بنك الجزائر يجري تقييما لحركة النقد، متاح على :

22/01/2008 [http :www.entv.dz/or/newy/index.php](http://www.entv.dz/or/newy/index.php)

89. بنك الجزائر يرفع من إنتاج الأوراق النقدية لمواجهة الطلب الكبير على السحب، متاح على:

27/04/2008 [http :www.banque of algéria.dz](http://www.banque of algéria.dz)

90. Hocine Bénissad, "Algérie : de la planification socialiste à l'économie de marché", ENAG éd, Algérie, 2004

91. Ammour Benhalima, "Monnaie et Régulation Monétaire, Référence à l'Algérie", éd dahleb algéria

92. المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول "نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر"، جويلية 2005،

93. تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، سنة 2004

94. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2007

95. Karim Djoudi, Refinancement des banques, Media Bank- N°34, Banque d'Algerie,.

96. نصر الدين بوعمامة، فعالية السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي مع الإشارة إلى

حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2006.

97. Mostafa Taouli, "la régulation monétaire 1990-2004", [conférence], 02^{ème} séminaire scientifique international, faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, université d'Alger, Algérie, 14-15/11/2005

98. الحسابات من إعداد الطالب، اعتمادا على مصادر مختلفة منها:

- Bank of Algeria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964 – 200 - et statistiques de la balance des paiements 1992 - 2005

- Bank of Algeria, Indicateurs monétaires et financiers (4^e trimestre 2007)

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2007 - 99- قويدر عياش، "إصلاح السياسة النقدية في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2000.

100. Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2004, juillet 2005

101. حسينة شملول، "أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة بنك

الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2001.

102. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي

والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004"،.

103. معوشي بوعلام، بوعمامة نصر الدين، السياسات المدعومة كإطار مرجعي لإصلاح الجهاز

المصرفي في الجزائر الموصفات والتقييم مداخل: في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول:

إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة " جامعة قاصدي مرباح

ورقلة، الجزائر 11-12 مارس 2008

104. E. de Vrijer, G. Sensenbrenner, T. Koranchelian, and N. Mwose, "Algeria: Statistical Appendix", IMF working paper n^o.05/51. IMF, Washington, February 2005.

105. Bank of Algeria, Indicateurs monétaires et financiers (4^e trimestre 2007)

106. بقيق ليلى أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و انعكاساتها على فعالية السياسة

النقدية، مداخل في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: " إصلاح النظام المصرفي الجزائري في

ظل التطورات العالمية الراهنة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 11-12 مارس 2008

107. تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، سنة 2003

108. تملغاغت مصطفى مدير الشؤون النقدية و المالية بالمديرية العامة للخرزينة وزارة المالية، الإصلاح المالي و أثره على قطاع العدالة، متاح على: <http://www.mjjustice.dz/conference/09.htm> 12/06/2008
109. بيان مجلس الحكومة 27 سبتمبر 2006 متاح على: http://194.8.233/ma_ar/stories.php?story 12/06/2008
110. كامل الشيرازي، متاح على: <http://www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2008/4413.htm> 12/06/2008
111. محمد الشريف إلمان، "الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال"، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، فيفري 1999،
112. عبد الوهاب بوكروح، البنك الوطني الجزائري، اختلاسات ونهب وقروض غير مضمونة، متاح على: <http://www.bwahab2505.maktoobblog.com/9509> 27/01/2008
113. بلعزوز بن علي " قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة " مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: " إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة " جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 11 - 12 مارس 2008 .
114. عبد اللطيف بن أشنهوا، "عصرنة الجزائر، حصيلة وآفاق 1999-2009"، ألفا ديزاين، الجزائر، فيفري 2004.
115. محمد لكصاسي، "التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2002"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني.
116. صالح تومي، "دور المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر"، [تحرير]، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، عدد 13، 2005.
117. M. Y. Boumghar, "la conduite de la politique monétaire en Algérie : un essai d'examen", [conférence], 02^{eme} séminaire scientifique international, faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, université d'Alger, Algérie, 14-15/11/2005.
118. موسى مبارك أحلام، "آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك التجارية في ظل المعايير الدولية، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر . 2005.
119. بنك التسويات الدولية، متاح على: <http://www.thegulfbiz.com/vb/showthread.php?p=53229> 04/06/2008

الملاحق

الملحق رقم (01): المجمعات النقدية في (و م أ) في 1990 و حاليا.

1990	Present
$M_1 = \text{Currency}$ + Demand deposits at banks and nonbank thrifts + Other checkable deposits, including NOW, ATS accounts, credit union share drafts + Travel's checks $M_2 = M_1$ + Saving deposits at banks and nonbank thrifts + Small-denomination time deposits at banks and Nonbank thrifts 1/ + Money market deposits accounts + Retail money market mutual funds 2/ + Overnight Repurchase Agreements + Overnight Eurodollar deposits at Caribbean branches of U.S. banks $M_3 = M_2$ + Large-denomination time deposits at banks and Nonbank thrifts + Term purchase agreements at banks and nonbank thrifts + Institution _only money market mutual funds + Term Eurodollar balances deposits institutions	$M_1 = \text{Currency}$ + Demand deposits at banks and nonbank thrifts + Other checkable deposits, including NOW, ATS accounts, credit union share drafts + Travel's checks $M_2 = M_1$ + Saving deposits at banks and nonbank thrifts + Small-denomination time deposits at banks and Nonbank thrifts + Money market deposits accounts + Retail money market mutual funds $M_3 = M_2$ + Large-denomination time deposits at banks and Nonbank thrifts + Term purchase agreements at banks and nonbank thrifts + Institution –only money market mutual funds + Term Eurodollar balances deposits institutions

Remark :

1/ Time deposits in amounts of less than 100,000\$.

2/ Initial size less than 50,000\$.

Source: Ewe-Gheelim, And Subramania S. Sriram, "Factors underlying the definitions of broad money : an examination of recent U.S. monetary and practices of other countries:p15

الملحق رقم (02): المجمعات النقدية في المملكة المتحدة.

Name	Components	First Published	Discontinued
NIBM1 (Noninterest bearing M1)	Notes and coins in circulation + NBPS noninterest-bearing sight bank deposits	1975	1991
M1	NIBM1 + NBPS interest-bearing sight bank deposits	1970	1989
M2	NIBM1 + NBNBSPS checkable deposits at banks and building societies + NBNBSPS deposits at banks and building societies of less than 100,000 with residual maturity of less than one Month	1982	1992
Sterling M3	Notes and coins in circulation + sterling liabilities of banks to NBPS	1977	1987
M4	Notes and coins in circulation + sterling liabilities of banks and building societies NBNBSPS	1987	...
M5	M4 + NBNBSPS holdings of Treasury bills, bank bills, and other short-term Instruments	1987	1991
Retail M4	Notes and coins and retail deposits in M4	1992	...

Note :

NBPS = Nonbank private sector, and NBNBSPS = nonbank nonbuilding society private sector.

Source: Ewe-Gheelim, And Subramania S. Sriram, "factors underlying the definitions of broad money: an examination of recent U.S. monetary and practices of other countries: p 20.

الملحق رقم(03): أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل مجموعة من العملات الدولية بيعاً وشراءً

Cours: 06 MAI 2008
Valeur: 08 MAI 2008

PAYS	MONNAIES	COURS	
		ACHAT	VENTES
US DOLLAR	1 USD	63.8830	63.8980
MONNAIE EURO	1 EURO	98.7951	98.8310
POUND STERLING	1 GBP	125.8035	125.8578
JAPAN YEN	100 JPY	60.8583	60.9016
SWISS FRANC	100 CHF	6,059.8558	6,062.4288
CANADIAN DOLLAR	1 CAD	63.1754	63.2278
DANISH KRONE	100 DKK	1,323.6434	1,324.3658
SWEDISH KRONA	100 SEK	1,055.2197	1,056.8291
NORWEGIAN KRONE	100 NOK	1,253.5665	1,255.3388
ARAB EMIRAT DIRHAM	1 AED	17.3916	17.4005
SAUDI RIYAL	1 SAR	17.0296	17.0381
KUWAIT DINAR	1 KWD	238.8864	239.2108
TUNISIAN DINAR	1 TND	54.0639	54.6073
MAROCCAN DIRHAM	1 MAD	8.6081	8.6618

المصدر: بنك الجزائر

الملحق رقم (04): نسبة GFCF إلى M1 في الجزائر وبعض الدول الأخرى في سنة 1992،
و2003.

Country	1992	2003
Algeria	73.69	76.44
Jordan	61.14	58.14*
Egypt	85.95	72.82
Libya	20.21	42.92*
Morocco	49.38	32.90
Tunisia	128.85	103.57
Israel	375.99	206.56
Japan	107.82	292.30
South Korea	369.35	326.57
Singapore	155.58	102.20
Switzerland	100.43	36.69
United Kingdom	488.82	419.59
United States of America	102.49	153.61
Australia	145.70	117.24
Canada	120.90	83.40

Notes:- * denotes for year 2002.

- GFCF denotes for Gross Fixed Capital Formation.

- M denotes for money supply (M1).

- All the percentages in this table are calculated based on the numbers that are reported in the International Financial Statistics Yearbooks (IFS).

Source: Ahmad Ibrahim Malawi, "The impact of gross fixed capital formation on economic activity in Algeria", OP.cit, p: 02.

الملحق رقم (05): تطور الكتلة النقدية ومكوناتها قبل قانون النقد والقرض

الوحدة: مليار دج.

ونسب التغير نسب مئوية

سنة التغير	الكتلة النقدية M2	سبة التغير	اشباه النقود	سبة التغير	المجمع M1	نسبة التغير	الودائع تحت الطلب	نسبة التغير	النقود القانونية	المتغير السنة
-	4.72	-	0.085	-	4.63	-	2.05	-	2.58	1964
11.22	5.25	49.41	0.127	10.58	5.12	15.12	2.36	6.97	2.76	1965
9.90	5.77	79.52	0.228	8.39	5.55	15.25	2.72	2.53	2.83	1966
30.48	7.55	114.03	0.488	27.20	7.06	41.17	3.84	14.18	3.22	1967
34.30	10.14	71.31	0.836	31.86	9.31	46.09	5.61	14.90	3.7	1968
19.52	12.12	32.77	1.11	18.26	11.01	22.28	6.86	12.16	4.15	1969
7.83	13.07	30.63	1.45	5.54	11.62	0.43	6.89	13.97	4.73	1970
6.50	13.92	-33.10	0.97	11.44	12.95	5.22	7.25	20.50	5.7	1971
30.24	18.13	43.29	1.39	29.26	16.74	33.79	9.7	23.50	7.04	1972
26.47	22.93	2.87	1.43	28.37	21.49	30.72	12.68	25.14	8.81	1973
12.38	25.77	6.29	1.52	12.79	24.24	8.75	13.79	18.61	10.45	1974
30.92	33.74	16.44	1.77	31.88	31.97	39.44	19.23	11.66	12.74	1975
29.22	43.6	42.93	2.53	28.46	41.07	23.92	23.83	35.32	17.24	1976
19.15	51.95	34.38	3.4	18.18	48.54	17.37	27.97	16.18	20.57	1977
29.83	67.45	54.11	5.24	28.16	62.21	24.59	34.85	33.00	27.36	1978
18.13	79.68	42.74	7.48	16.05	72.2	5.62	36.81	29.35	35.39	1979
17.38	93.53	21.65	9.1	16.94	84.43	14.34	42.09	19.63	42.34	1980
16.70	109.15	23.40	11.23	15.97	97.92	18.48	49.87	13.48	48.05	1981
26.33	137.89	12.11	12.59	27.96	125.30	52.67	76.14	2.31	49.16	1982
20.32	165.92	4.60	13.17	21.9	152.75	21.80	92.74	22.07	60.01	1983
17.35	194.72	8.42	14.28	18.12	180.43	21.81	112.97	12.41	67.46	1984
14.96	223.86	51.47	21.63	12.08	202.23	11.33	125.77	13.60	76.64	1985
1.41	227.02	2.63	22.20	1.27	204.81	- 8.20	115.45	16.60	89.36	1986
13.60	257.89	53.10	33.99	9.32	223.90	10.03	127.04	8.39	96.86	1987
13.60	292.96	19.88	40.75	12.63	252.20	12.13	142.45	13.30	109.75	1988
5.18	308.14	42.65	58.13	-0.86	250.01	- 8.64	130.14	9.22	119.87	1989
11.31	343.00	25.44	72.92	8.02	270.08	3.84	135.14	12.57	134.94	1990

المصدر: الحسابات من اعداد الباحث اعتماداً على:

-Bank of algeria, Bulletin statistique de la banque d'algerie, statistiques monétaires 1964 – 2005
et statistiques de la balance des paiements 1992 -2005

الملحق رقم (06): تطور عناصر الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة 1991-2007

الوحدة: مليار دج.

ونسب التغير نسب مئوية

المتغير السنة	النقود القانونية	نسبة التغير	الودائع تحت الطلب	النقود M1	نسبة التغير	أشبه النقود	الكتلة النقدية M2	نسبة التغير	الناتج الوطني	نسبة التغير	سيولة الاقتصاد M2/ PIB
1991	157.2	-	168.7	325	-	90.27	415.27	-	862.13	-	48.16
1992	184.85	17.62	184.9	369.7	13.75	146.18	515.9	24.23	1074.7	24.65	48.0
1993	211.31	14.27	231.9	446.9	20.88	180.52	676.42	21.61	1189.72	10.7	52.73
1994	223.0	5.53	252.9	475.83	6.47	247.68	723.51	15.31	1487.4	25.02	48.64
1995	249.76	12.01	269.3	519.1	9.09	280.45	799.56	10.51	2004.9	34.8	39.88
1996	290.88	16.34	304.6	589.1	13.48	325.95	915.05	14.44	2570.0	28.18	35.6
1997	337.62	16.17	333.9	671.57	14	409.94	1081.5	18.19	2771.3	7.83	39.02
1998	390.42	15.75	422.9	826.37	23.05	766.09	1592.46	47.24	2803.1	1.15	56.81
1999	440	12.46	446.0	905.18	9.53	884.16	1789.35	12.36	3215.1	14.7	55.65
2000	484.52	10.55	556.4	1048.18	15.79	974.35	2022.5	13.3	4123.5	28.25	49.04
2001	577.15	19.1	661.3	1238.5	18.15	1235.0	2473.5	22.3	4257.0	3.23	58.1
2002	664.68	15.2	751.6	1416.34	14.36	1485.2	2901.53	17.3	4541.9	6.7	63.88
2003	781.4	17.5	849.0	1630.38	15.11	1724.04	3354.42	15.6	5266.82	16.0	63.68
2004	874.34		1286.2	2160.58	32.52	1577.45	3738.03	11.4	6127.5	16.34	61.00
2005	921.0	5.42	1501.7	2422.73	12.13	1724.17	4146.9	11.14	7498.62	22.4	55.3
2006	1092.1	17.4	1750.43	3167.6	30.74	1766.1	4933.7	18.7	8391.0	11.9	58.79
2007	1301.3	13.74	2541.5	4214.25	33.04	1763.72	6419.4	21.16	8827.33	5.2	72.72

المصدر: الحسابات من إعداد الباحث، اعتمادا على مصادر مختلفة منها:

- Bank of algeria, Bulletin stayistique de la banque d'algerie, statistiques monétaires 1964 – 2005 et statistiques de la balance des paiements 1992 -2005
- Bank of algeria , Indicateurs monétaires et financiers (4^e trimestre 2007)
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2007

الملحق رقم (07): تطور لكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر "1991-2007"

الوحدة: مليار دج

ونسب التغير نسب مئوية

المتغير السنة	النقود M1	نسبة التغير	الكتلة النقدية M2	نسبة التغير	قروض الاقتصاد	نسبة التغير	قروض للحكومة	نسبة التغير	صافي الأصول خارجية	نسبة التغير
1991	325	-	415.27	-	325.85	-	158.97	-	24.28	-
1992	369.7	13.75	515.9	24.23	412.31	26.53	226.93	42.75	22.64	-6.75
1993	446.9	20.88	627.42	21.61	220.25	-46.58	527.83	132.6	19.61	-13.38
1994	475.83	6.47	723.51	15.31	305.84	38.86	468.53	-11.23	60.4	208.16
1995	519.1	9.09	799.56	10.51	565.64	84.94	401.58	-14.28	26.3	-56.46
1996	589.1	13.48	915.05	14.44	776.84	37.33	280.54	-30.14	133.9	109.13
1997	671.57	14	1081.5	18.19	741.28	-4.58	423.65	51.01	350.3	161.84
1998	826.4	23.05	1592.46	47.24	906.18	22.24	723.18	70.7	280.7	-17.4
1999	905.18	9.53	1789.35	12.36	1150.73	26.98	847.9	17.24	174.5	-37.8
2000	1048.18	15.79	2022.5	13.3	993.73	-13.64	677.47	-20.1	775.9	343.85
2001	1238.5	18.15	2473.5	22.3	1078.45	8.52	569.72	-15.9	1310.8	68.94
2002	1416.34	14.36	2901.53	17.3	1266.8	17.5	578.7	1.67	1755.7	33.94
2003	1630.38	15.11	3354.42	15.6	1380.16	9	423.4	-26.83	2342.6	33.42
2004	2160.58	32.52	3738.03	11.4	1535.03	11.2	-20.6	-104.96	3119.2	33.15
2005	2422.73	12.13	4146.9	11.14	1778.28	15.9	-939.24	-4430.1	4179.4	33.98
2006	3167.64	30.74	4933.7	18.7	1905.4	7.1	-1304.1	-29.7	5515.05	31.95
2007	4214.25	33.04	5977.97	21.16	2182.13	14.52	-2183.3	-67.41	7402.64	34.22

المصدر: الحسابات من إعداد الباحث، اعتمادا على مصادر مختلفة منها:

- Bank of algeria, Bulletin stayistique de la banque d'algerie, statistiques monétaires 1964 – 2005 et statistiques de la balance des paiements 1992 -2005
- Bank of algeria , Indicateurs monétaires et financiers (4^e trimestre 2007)
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2007

الملحق رقم (08): العرض النقدي في المملكة العربية السعودية

(مليون ريال)

عرض النقود ن3 (6+5) (7)	الودائع الأخرى شبه النقدية* (6)	عرض النقود ن2 (4+3) (5)	الودائع الزمنية والإدخارية (4)	عرض النقود ن1 (2+1) (3)	الودائع تحت الطلب (2)	النقد المتداول خارج المصارف (1)	نهاية الفترة
178418	44275	134143	40479	93664	57719	35945	1988
180181	43767	136414	44662	91752	57875	33877	1989
188438	46893	141545	39281	102265	57488	44776	1990
215843	50749	165093	44623	120470	75850	44620	1991
223005	51209	171796	46333	125464	81692	43772	1992
228651	59256	169395	47892	121503	78880	42623	1993
236439	59377	177062	51417	125644	80679	44965	1994
241970	56276	185694	61223	124471	81384	43087	1995
258511	54503	204009	71081	132928	89890	43038	1996
272702	54353	218349	77166	141184	95361	45823	1997
283589	59881	223708	83436	140272	95253	45019	1998
305941	63935	242006	85341	156665	101605	55060	1999
319235	62903	256332	90832	165500	114481	51019	2000
340196	69115	271080	91685	179396	130192	49203	2001
390427	80059	310367	108028	202339	150010	52329	2002
417465	81061	336404	113382	223022	167577	55445	2003
496098	88122	407976	136673	271303	211170	60133	2004
553675	104869	448805	165266	283539	219251	64288	2005
660583	121815	538769	226027	312742	243418	69324	2006
789755	123140	666616	283059	383557	311365	72192	2007
							2008
834041	128202	705839	294133	411706	339308	72398	الربع الأول

* تتكون من ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية، والودائع

مقابل إتمادات مستندية، والتحويلات القائمة، وعمليات إعادة

الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع متعاملين من

القطاع الخاص.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي: <http://www.sama-ksa.org/>

الملحق رقم (9): عرض النقود في الصين

الوحدة : 100 مليون يوان

2008	2007	2005	2004	2002	2001	2000	العنصر
452898.71	403401.30	296040.13	250802.79	219226.81	152888.50	132487.52	النقد وشبه النقد (M2)
155748.97	152519.17	107279.91	95971.01	84118.81	59871.59	53147.15	العملة الضيقة (M1)
31724.88	30334.32	24032.82	21468.49	19746.23	15688.80	14652.65	نقد في التداول (M0)
124024.09	122184.85	83247.09	74502.52	19746.23	44182.79	38494.50	ودائع تحت الطلب
297149.74	250882.13	188760.22	154831.78	135108	93016.91	79340.37	أشباه النقود

المصدر بنك الصين المركزي : <http://www.pbc.gov.cn/>